جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية

قضايا وطنية ودولية راهـــــــنة

مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس في علوم الإعلام والاتصال

إعداد: د. صورية زاوشي

العام الجامعي

2018/2017

البرنامج العام للمقياس:

المحور الأول: قضية البيئة والتنمية المستدامة

المحور الثاني: قضية العولمة –مفهمة سياسية–

المحور الثالث: قضية الأمن والبناء القومي للدولة

المحور الرابع: قضية الديمرقراطية

المحور الخامس: قضية مراقبة التسلح وبناء الأمن الانساني

المحور السادس: قضية الارهاب

المحور السابع: قضية الحوكمة

مدخل عام:

يتم تصنيف أحداث معينة على أنها قضية بواسطة خاصيات التعقيد، انخراط أكثر من طرف، المحتوى السياسي والأمني، كلفة الحلول والآثار أو النتائج التي تتخطى حدود قدرة طرف معين منفردا؛ ومن ثم تستدعي عملية المعالجة مشاركة أكثر من طرف، كانعكاس لمفهوم القضية وليس مجرد حدث عابر. طرحت العديد من التحديدات الاصطلاحية حول المضمون المفاهيمي وأبعاد التحليل السياسي لمفهوم "القضية The Issue"، والتي منها أنها: "أي مسألة أو مجموعة مشاكل تحظى باهتمام وأولويات النظام الدولي، على اعتبار أنها قضايا معقدة ومتداخلة وتجسد علاقات التفاعل بين أطراف النظام الدولي التي تعجز منفردة على حل هذه المشاكل العويصة التي تحتاج في واقع الأمر إلى تنسيق وتعاون بقصد التغلب على العقبات التي تحول دون الاتفاق على حل مرض للقضايا الدولية محل الاهتمام".[1]

فالقضية بمعنى آخر، هي تلك الموضوعات أو الأحداث التي يكون معنيا أو منخرطا فيها أكثر من طرف، بحيث أن القرارات، السياسيات، المواقف، ردود الأفعال، الحلول وكل ما يترتب عنها، يكون بواسطة العمل الجماعي المنظم أو العشوائي، رسمي أو غير رسمي، من قبل الدول أو الفواعل غير الدول. لذلك، هناك من يقترح تعريفا آخر للقضايا بأنها تلك: "المسائل التي توجد إزاءها مجموعتان مختلفتان أو أكثر من المواقف والتي قد تثير نزاعا. وطبيعي أنه لن تثير سوى أقلية من المواقف المختلفة صراعا فعليا ولن تُظهر سوى أقلية من هذه المواقف الصراع الذي ينقل إلى النظام السياسي ويحسم به. ولذا فأسلوب تعريف القضايا السياسية وتحديدها في التحليل السياسي مسألة مثار خلاف....".[2]

يتضمن المحتوى المفاهيمي للقضية معنى السلوك الجماعي الحتمي، بحيث لا يستطيع أي طرف أن يتصرف بشكل منفرد بعيدا عن الآخر، سواء كان ذلك في إطار الأمم المتحدة أو خارجها. لذلك، هناك من يعرّف القضية الدولية بأنها: "أي مسألة أو مجموعة مشاكل تحظى باهتمام وأولويات النظام الدولي، على اعتبار أنها قضايا معقدة ومتداخلة وتجسد علاقات التفاعل بين أطراف النظام الدولي، التي تعجز منفردة على جعل هذه المشاكل

العويصة [قابلة للحل لأنها] تحتاج في واقع الأمر إلى تنسيق وتعاون بقصد التغلب على العقبات التي تحول دون الاتفاق على حل مرض للقضايا الدولية محل الاهتمام".[3]

يحتوي التعريف السابق على مجموعة من العناصر المميزة للقضايا الدولية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1) وجود مشكلة أو معضلة متفق نسبيا على أنها قضية تحظى باهتمام وأولويات النظام الدولي؛

2) تتسم القضية محل الاهتمام بطابع التعقيد والتداخل معا، بحيث لا تعالج بمجرد قرار معين، وإنما بواسطة سلسلة من القرارات والسياسيات وحتى المعالجات المتعاقبة للقضايا مثل قضية الانتشار النووي أو الإرهاب؛

3) أهمية عامل التفاعل والتنسيق والتعاون بين أطراف النظام الدولي إزاء القضية المطروحة؛

4) وجود صف من العقبات أو المشاكل التي تعترض عمليات صناعة القرار الجماعي، صياغات السياسات المشتركة والحصول على التنفيذ الفعّال للحلول المقترحة، كالوضعية المتعلقة بالقضية الفلسطينية أو قضية البيئة؛

5) وبناءً على ما سبق، تظهر أهمية الإجماع والاتفاق الدولي في كيفية التعامل مع القضايا الدولية.[4]

باختصار، يمكننا تعريف القضية بأنها: أي مشكلة دولية يصعب على الفاعلين الدوليين حلها بشكل منفرد، وبالتالي تستلزم التصرف الجماعي الذي يشكل نصيبا من جهد الدبلوماسية الدولية في العمل على معالجتها أو على الأقل التخفيف من حدتها، وتجلب أنظار الرأي العالمي نحوها إما مؤيدا أو معارضا. وبالنظر إلى واقع السياسة الدولية، على مستوى ما بين الدول أو داخل البيئات الوطنية للدول، نجد الكثير من القضايا المطروحة التي تمثل مصدر حفز وإنتاج للسلوك السياسي، وبالتالي يكون بدوره مصدرا متدفقا لتغذية

المحتوى النظري لعلم السياسة المعولم. وسيتم من خلال هذه المطبوعة عرض أهم القضايا التي يُعنى بها مقياس قضايا وطنية ودولية راهنة.

المحور الأول: قضية البيئة

خلفية نظرية للتحليل

يرتبط مفهوم البيئة –كقضية في علم السياسة– بتلك الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي –الفواعل الدول وغير الدول– لحماية المقدرات الطبيعية ذات الطابع المشترك للإنسانية من التآكل والانهيار، كتلوث المناخ والبحار والمحيطات والأنهار الدولية وتقلص الغطاء الغابي وتآكل الغلاف الجوي.

من منظور أنصار التحليل البيئي،[5] لا تهتم النظرية السياسية للبيئة فقط بأفكار 'الحياة الكريمة' للبشر عبر العالم، وإنما كذلك تهتم بأدوات ضمان البقاء الإنساني الصحي، المتعلقة بأساليب الإنتاج الصديقة للبيئة والمعاملة المسؤولة أخلاقيا مع مكونات البيئة الطبيعية والموارد القابلة للنضوب؛ وبالتالي تتجاوز الانتقاد الموجه لها بأنها تضع تمييزا بين النظرية السياسية المحلية والدولية. هناك ثلاثة معاني تعمل بشكل متلاحم والتي تصبح بموجبها "البيئة" قضية مهمة لعلم السياسة المعولم، 1) يتحدد المعنى الأول في أن الإنسانية تواجه اليوم صفا من المشاكل البيئية، التي هي عالمية في المعنى القوي وتؤثر على كل واحد يعيش فوق كوكب الأرض، ويمكن أن تدار بفاعلية فقط على قاعدة التعاون بين الكل والعمل الجماعي في صياغة القرارات المشتركة، أو على الأقل بواسطة تعاون معظم فواعل النظام الدولي، عن طريق مراقبة تغير المناخ، خفض نفث الغازات السامة والملوثة للمناخ، حماية طبقة الأزون، الحفاظ على التنوع البيئي، حماية المناطق الخاصة مثل مناطق الأمازون، حماية أعالي البحار وما إلى ذلك.

2)يتلخص المعنى الثاني في أن مقياس العديد من المشاكل الإقليمية أو المحلية البيئية في أصلها لها آثار عالمية، مثل اتساع التآكل الحضري وإزالة الغابات والتصحر وجفاف البحيرات وتعرية الغطاء النباتي وندرة الماء أو نضوب موارد الطاقة. ينظر للبيئة على النطاق العالمي على أنها مهددة بواسطة التوسع السريع للأنشطة الصناعة والاجتماعية في الدول الضعيفة والفقيرة الأكثر كثافة سكانية، وبواسطة التوترات الأمنية داخل وبين الدول وحدة النزاعات العسكرية، وبواسطة تزايد تدفق اللاجئين عبر الحدود والآثار الإنسانية المترتبة عن ذلك. بالرغم من أن العديد من المشاكل هي محددة في الآثار المحلية، إلا أن

أسبابها غالبا تكمن في ما وراء الحدود الوطنية، وفي الأنظمة الاقتصادية المحلية المرتبطة بالبنيات الدولية للإنتاج والتبادل الاقتصاديين؛ خاصة فيما يتعلق بالاستهلاك غير المنظم للموارد القابلة للنضوب، في غياب الإجراءات الصارمة للحفاظ على البيئة.

3)بناءً على ما سبق، يظهر المعنى الثالث –وهو في كثير من الأحيان جد مهم– المتعلق بتأثير العولمة الاقتصادية التي صعّدت عمليات الإنتاج الاقتصادي المستلزمة استهلاك موارد طبيعية كبيرة، وهو الدافع المحرّك بشكل قوي لأنشطة البحث عن تلك الموارد فيما وراء البحار، في تلك المناطق الفقيرة ولديها موارد كبيرة على أقاليمها، مما يجعلها مجالا لأنشطة الشركات العالمية الكبرى. لقد خلقت أنشطة العولمة الاقتصادية مصادر كثيرة لتآكل النظام البيئي، المنعكسة في زيادة نفث الغازات الملوّثة في الهواء، كب النفايات فوق طاقة التحمل في الأنهار والبحار. بمعنى آخر، هناك صف من المشاكل البيئية المسبّبة بواسطة تأثير القوى الاقتصادية الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا والصين، التي لديها شركات تعمل في كل مناطق العالم، وتنامي طلبها على الموارد الطبيعية. إن التأثير السلبي على النظام البيئي مشتق بشكل أساسي من حجم الاستهلاك العالي لموارد الطاقة غير المتجددة، ونضوب الموارد الطبيعية؛ وتدمير الوقاء البيئي بواسطة هذه الاقتصاديات المتنافسة بشكل حاد على الأسواق العالمية.[6]

بواسطة العوامل السابقة الذكر، تحولت قضية البيئة إلى مصدر وفير لتغذية علم السياسة المعولم من خلال شيوع حالة الخوف، القلق، الاختبار الفعلي لتقلص الموارد والتغيرات المناخية المؤثرة على الحياة العامة للناس، وغيرها من الآثار القاسية لانحطاط النظام البيئي. الأعمق من ذلك، أن كل هذه العوامل مجتمعة عملت على تحويل قضية البيئة إلى شأن مجتمعي وجزء من الثقافة الشعبية للناس، مثلها مثل قضايا السياسة التقليدية الأخرى مثل الأمن والتنمية. وبذلك، أصبحت قضية البيئة جزءً من الإدراك المجتمعي العام بفعل الاضطرابات المناخية المسببة في إحداث حالات القتل الجماعي، تدمير الممتلكات والمدن والحقول على نطاق واسع؛ أين تصبح آثارها مدمرة أكثر مما تفعله الحروب لسنوات. ففي فترة زمنية قصيرة، تعبر الأعاصير المدمرة مناطق جغرافية واسعة، وتُحدث دمارا كبيرا في الممتلكات التي بناها الإنسان لسنوات، وتودي بأرواح عشرات الآلاف من البشر

والحيوان. لا شك في أن لوسائل الإعلام الحديثة دور كبير في تصعيد حيوية قضية البيئة كمصدر لإنتاج موضوعات علم السياسة المعولم، عبر تلك الصور، المشاهد، التقارير والحقائق العلمية (الإعلان عن وجود ثقب في طبقة الغلاف الجوي الأوزون مثلا[7])، التي تبث بشكل مكرر عبر وسائل الإعلام على عيون وأذهان البشر عبر العالم؛ خاصة تلك الصور المروّعة لآثار التدمير بواسطة الاضطرابات المناخية المستفزة لمشاعر الناس والمثيرة لاهتمامهم. لقد أصبح عامة الناس واعين بآثار الاحتباس الحراري، وضرورة حماية كوكب الأرض بطريقة فردية أو جماعية.

التنمية المستدامة

طُرح لأول مرة مفهوم "التنمية المستدامة Sustainable Development" من قبل الأمم المتحدة ضمن التقرير الذي أعدته "اللجنة العالمية للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (لجنة برادتلاند) UN World Commission on Envirenment and Development (Brundtland Commission)" في عام 1987، كاستراتيجية مقترحة للتعامل مع المشاكل غير العسكرية التي تواجه الجماعات الإنسانية عبر العالم، المتعلقة بالفقر، الجفاف، البطالة، التخلف، نضوب الموارد، ندرة المياه، تقلص الغطاء النباتي وكل ما يرتبط بالحياة الاجتماعية القاسية. إنها بطريقة أخرى استراتيجية ليّنة لاحتواء مصادر تهديد الأمن المجتمعي في البيئات الوطنية للدول، كإشارة إلى تشخيص جديد ومغاير لمصادر تقويض الاستقرار المحلي للمجتمعات، غير تلك المعهودة في المفهمات التقليدية للأمن؛ وبذلك أصبحت قضية التنمية المستدامة –كجزء من قضية البيئة– مصدرا مهما لإثراء علم السياسة المعولم، باعتبارها مفهمة مشتقة أو مصاغة على المستوى الدولي (الأمم المتحدة) للتحليل السياسي.

تعتبر قضية "التنمية المستدامة" إحدى مجالات الاهتمام من قبل الحكومات الوطنية، جماعات المجتمع المدني والناس العاديين، بسبب التقلص المتزايد للموارد مقابل زيادة الطلب على إمدادات الغذاء وضغوط المجاعة، التصحر، الجفاف والاضطرابات الجوية. لذلك، أصبحت قضية التنمية المستدامة ضمن قلب أجندة السياسات الوطنية والدولية على حد

سواء. بسبب العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة من أجل توفير الحاجات الغذائية والتأمين الصحي للمناخ من جهة، والسياسات الوطنية المنعكفة على الحد من آثار ندرة الموارد والمؤرقة لصناع القرار الذين يواجهون مشاكل توفير إمدادات الغذاء والمياه العذبة لمواطنيهم؛ أصبحت قضية التنمية المستدامة ضمن قلب اهتمامات علم السياسة المعولم.

لقد أُسقط مفهوم التنمية المستدامة من المستوى الدولي على البيئات الوطنية للمجتمعات الإنسانية، من خلال المفهمة التي أعطيت له من قبل "لجنة براندتلاند" الملّخصة في أنها: "التنمية التي تشبع الحاجات الحاضرة بدون أن تعرّض قدرة الأجيال القادمة للخطر في إشباع حاجاتها. يعكس البروز المفترض للحاجات، الاهتمام بإزالة الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان، وأصبح ذلك مفهوما على نطاق واسع."[8] ومن ثم يركز مفهوم التنمية المستدامة الانتباه على إيجاد استراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالطرق التي تمنع تآكل البيئة والاستغلال المفرط للموارد، بشكل يؤدي إلى زيادة مستوى التلوث في الهواء ومكونات النظام البيئي الأخرى.

هناك من يلّخص مفهوم التنمية المستدامة في خلق عملية التوازن والمحافظة عليها في النظام البيئي، بين الاستهلاك الفعلي والمحافظة على الموارد في المستقبل، إنه التوازن بين حاجات الحاضر ودون الإضرار بمستقبل حياة الأجيال القادمة، يندرج في هذا الصدد التعريف الذي اقترحته ليلي Lélé للتنمية المستدامة بأنها: "توازن نموذج التنمية في التسعينيات من القرن العشرين".[9]

وفق المفهمة السابقة لعملية التنمية المستدامة وشيوعها عبر العالم كاستراتيجية لتحقيق الاشباعات المختلفة للمجتمعات بدون الإضرار بحياة الأجيال المستقبلية، يصبح المفهوم ذي علاقة مباشرة بالحق الإنساني في البقاء الاجتماعي الجيد والآمن من تهديدات المجاعة، البطالة، الأمراض والفقر؛ وهي بدورها العناصر التي تشكل مفهوم الأمن الإنساني المطروح من قبل مجموعة من المنظرين[10] في العلاقات الدولية. إنها تلك الاستراتيجية التي تمكّن تلك الجماعات الإنسانية الكبيرة التي تواجه صعوبات في تأمين حاجياتها الاقتصادية-الاجتماعية، من الاستفادة من مواردها القابلة للنضوب بطريقة عقلانية تفي بمتطلبات الحياة

اليومية، دون تحميل النظام البيئي أعباءً فوق الطاقة تخل بالتوازن الطبيعي، وفي نفس الوقت توفير مزيد من الموارد للمستقبل. بل إنها تساهم في ترميم مواطن العطب عن طريق الاستغلال العقلاني للمساحات الزراعية، الموارد المائية، زيادة الغطاء النباتي وخلق مصادر جديدة للصحة البيئية. لقد خلقت كل هذه الاعتبارات والمطالب العالمية بالمحافظة على توازن النظام البيئي، زخما سياسيا دوليا ووعيا شعبيا حول أهمية التنمية المستدامة في تثبيت الأمن البيئي، وإيجاد الاستقرار الاجتماعي واحتواء آثار الهجرة غير الشرعية التي تدفع بالجماعات الكبيرة للانتقال عبر مسافات طويلة بحثا عن مصادر الحياة الاجتماعية المقبولة. وهي المعاني التي جاءت متضمنة في وثائق الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا التنمية والمحافظة على الصحة البيئية، منذ مؤتمر ستوكهولم عام 1972 من تاريخ العلاقات الدولية البيئية.

مع مرور الزمن، خضع مفهوم التنمية المستدامة للتطوير المفاهيمي، خاصة عندما نُشر تقرير "استراتيجية المحافظة العالمية The World Conservation Strategy" في عام 1980، وتقرير "حماية الأرض Caring For The Earth" إحدى عشر سنة بعد ذلك في عام 1991. ليس هذا فحسب، وإنما شاع المفهوم كثقافة سياسية وأصبح يستخدم على نطاق واسع في التعبير عن سياسات التنمية الوطنية الجيدة، وكذا جزء من المحتوى الإعلامي والتسويق السياسي الذي يبث بشكل مكرر على مسامع وأذهان الجمهور. على المستويات الأعلى من ذلك، انتشر استخدام المصطلح في تقارير الهيئات الاستشارية الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين، إلى درجة أصبحت لغة موحدة بين المجتمعات العالم الأول والثالث على حد سواء، للتواصل بين الحكومات والمنظمات الدولية والفواعل غير الحكومية.[11]

طُرح مفهوم التنمية المستدامة لاستدراك الآثار السلبية لتلك الأنشطة الاقتصادية الكثيفة عبر العالم بواسطة ديناميكيات العولمة الاقتصادية، التي اخترقت وحطّمت كل الحواجز الوطنية دون الموارد النائمة تحت وفوق الأرض العذراء وحتى في أعماق البحار. يمكن القول أن التنمية المستدامة كانت رد فعل استراتيجي إزاء الانتهاكات البيئية وغير الأخلاقية لمستودعات كوكب الأرض القابلة للاستنزاف بواسطة النزح المتواصل للموارد الطبيعية، ومن

ثم تكون التنمية المستدامة تعمير زمني لعناصر البيئة وبقائها حتى تستغرق حاجات الجيل الحاضر وأجيال المستقبل. لكن الطريق غير ميسّر أمام التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجية، بسبب الخلافات غير المتنامية والنزاعات التي تعوق السياسات الوطنية، سواء بواسطة توجيه الموارد نحو القضايا العسكرية أو بواسطة بقاء موارد البيئة عرضة للنهب والاستهلاك غير المسؤول، في غياب وجود سلطة شرعية تحميها. في كل الأحوال، يتحدد الهدف النهائي للتنمية المستدامة في ترشيد السياسات التنموية، بشكل تستجيب لمتطلبات التنمية الحالية دون الإضرار بحاجات أجيال المستقبل، أو جعل المستقبل البيئي غير مهدد بواسطة الندرة القاسية للموارد وحدوث الصدامات العسكرية الكبيرة حول المتبقي منها.[12]

في مستوى آخر للتحليل السياسي الذي انبثق كنتيجة لأهمية قضية البيئة وفروعها المعرفية في تطوير علم السياسة المعولم، حدث حوار طويل بين الأكاديميين وصناع القرار من مختلف الحكومات الوطنية منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، حول موضوع ترتيب الأولويات بين التنمية الاقتصادية أولا أم المحافظة على البيئة ومقدرات الطبيعة، طالما أن هناك جماعات إنسانية كبيرة عبر العالم لا تستطيع إسعاف نفسها إلا بواسطة الاعتماد الكثيف على التنقيب عن الموارد الطبيعية تحت الأرض والماء وتصديرها إلى الخارج.

ينبثق من هذه العلاقة الوظيفية ذات المحتوى الإنساني، الرابطة الوثيقة بين الحاجات المحلية للإيرادات المالية المترتبة عن تصدير مود الخام والحاجات الاقتصادية العالمية لمثل هذه المواد، من أجل توفير البضائع لسكان العالم؛ وبالتالي تظهر العلاقة بين المستوى المحلي والعالمي في تحليل قضية البيئة. إحدى النتائج السريعة لوجود هذه العلاقة، ظهور الحركات عبر عالمي والفواعل غير الحكومية المدافعة عن قضايا البيئة، الممتدة هي الأخرى من المستوى المحلي نحو المستوى العالمي. بالرغم من ظهور الطابع المتناسق للعلاقة بين المستويين، لكن في نفس الوقت تتضمن المحتوى المتناقض بين الطلب العالمي المتزايد على الأنواع المختلفة من الموارد، تحت ضغط الحاجة لتوفير البضائع، تحسين الخدمات وتسهيل الحياة للناس من جهة، والانحطاط المتسارع للنظام البيئي بفعل تأثير الأنشطة الاقتصادية المتمددة بسرعة عبر العالم لتشمل تلك المناطق التي كانت تمثل في السابق الاحتياطي البيئي لسلامة، استقرار وتوازن النظام البيئي العالمي من جهة أخرى.

الحقيقة أن هذه العلاقة المتناقضة النهايتين، قد أنتجت بدورها فواعل متناقضة، شركات وقوى اقتصادية دولية وعالمية تبحث عن الربح والإشباع الاقتصادي، في مقابل ظهور متزايد لفواعل غير حكومية وحركات اجتماعية تدافع عن قضية البيئة.

إن تدفق الاستثمارات الاقتصادية العالمية نحو البيئات الوطنية، في مقابل تنامي مطالب الجماعات البيئية المحلية المنادية بضرورة حماية النظام البيئي من التآكل والاستنزاف البطيء للموارد ومصادر استمرار توازن النظام البيئي العالمي؛ قد أدى إلى التئام وتكامل العلاقة التحليلية بين ما هو محلي وعالمي، مشكّلة في نهاية المطاف مستوى ما بين محلي وعالمي لتحليل ما يمكن الاصطلاح عليه "بالإيكولوجيا السياسيةPolitical Ecolology".[13] تتضمن السياسة البيئية تلك التناقضات القائمة بين المطالب المتزايدة حول توسيع الأنشطة الاقتصادية عبر العالم، وقدرات تحمل النظام البيئي لأعباء تنامي الطلب العالمي لاستهلاك الموارد من جهة، والاستراتيجيات المقترحة للتعاطي مع هذه التناقضات ومعالجة جوانب العطب البيئي (فقدان التنوع الحيوي، النفث الزائد للغازات الملوثة، الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية)، التي تنخر النظام البيئية منذ سنوات خلت من جهة ثانية؛ مما يعني أن تحليل السياسة البيئية متعلق في المقام الأول بتلك العلاقة بين ما هو محلي وعالمي المتضمنة في الاهتمامات البيئية–الاقتصادية.

المحور الثاني: قضية العولمة –مفهمة سياسية–

تتعلق المفهمة السياسية للعولمة بتلك الآثار السوسيو–سياسية الناجمة عن عولمة الاقتصاديات الوطنية، وإعادة بناء أو إصلاح البنيات السياسية والمضامين الرمزية والثقافة السياسية المعولمة، بشكل تكون أكثر اتساقا مع الاتجاه العالمي للعولمة الاقتصادية؛ على افتراض أن العولمة ليست كما تبدو مجرد بنية عالمية منظمة للأنشطة الاقتصادية، وإنما هي ثقافة سياسية ومحتوى إعلامي لصياغة الإدراكات النخبوية وصناع القرار وكذا الشعبية عبر العالم. لقد اقترحت في سياق المفهمة السياسية للعولمة عدة تعاريف، منها الذي يركز على الآثار السياسية النهائية لحركة البضائع والأموال عبر الحدود العالمية المفتوحة، فهي بذلك تعني: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات".[14]

أو هي تلك: "القوى التي لا يمكن السيطرة عليها، كالأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية، التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية". أو هي: "حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية".[15]

وكذلك يمكن تعريف العولمة ضمن هذه الفئة من المفهمة الاصطلاحية أيضا بأنها: "نظرة للسياسة بشكل مختلف عن الواقعية والتعددية. تركز العولمة على أهمية الاقتصاد خاصة العلاقات الرأسمالية المسيطرة أو المستمرة لفهم السياسة العالمية. تأثرت النظرة الكونية بالتحاليل الماركسية للعلاقات الاستثمارية، بالرغم من أن ليس كل أنصار الكونية هم ماركسيون".[16]

يمكن أن تحمل العولمة المعاني السوسيو–ثقافية عندما تعني زوال الحدود الجغرافية والقيود القانونية والتحفظات الثقافية والدينية، وكذا الخصوصيات المعيارية للمجتمعات الوطنية، مشكّلة في نهاية ما يمكن تسميته "بالمجتمع العالمي" المكوّن في الأساس من المواطنين العالميين. يندرج في هذا الصدد تعريف مارتن ألبرو الذي يعتقد أن العولمة هي: "تلك العملية المتشابكة التي يتفاعل فيها البشر في ظل مجتمع واحد". وتعريف أنتوني جينز الذي يعتبرها: "عملية لحام لمجتمعات العالم كي تنصهر في بوتقة واحدة مهما تباعدت بينها المسافات يتشارك فيه كل البشر في الرؤى والخبرات والتحديات".[17]

بصفة عامة، وعند استقراء حركيات العولمة وتأثيرها في السياسات الوطنية والدولية، يمكن أن يشمل المضمون المفاهيمي للعولمة كل المعاني المادية والرمزية المخترقة للمسافات المكانية والإدراكية للناس، وبذلك فهي تعني تلاشي المعاني السياسية للحدود الجغرافية الخاصة بالدولة القومية، وتراجع الخصائص الوطنية أمام اختراق المال والبضاعة العالمية، تحت غطاء الشركات الدولية وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة. ساهمت ثورة تكنولوجيا الاتصال والتدفق المفتوح للمعلومات (الفضائيات، والشبكة العنكبوتية) والتطور التكنولوجي الهائل في تثبيت معاني العولمة؛ بحيث أصبحت عمليات التجارة والمعاملات المالية وحركة المعلومة بدون جنسية وبدون انتماء جغرافي. المعنى الأساسي للعولمة هو اختراق العناصر فوق قومية للحدود الجغرافية للدولة القومية وتراجع معنى سيادة الدولة

القومية أمامها، إلى درجة أن تصبح السياسة الخارجية والداخلية للدولة القومية محكومة بمخرجات العولمة. فهي تثبيت لقواعد جديدة للعلاقات الدولية مرجعيتها الشركات الكبرى ومطالب الاقتصاد الدولي، مكان القواعد التي وضعتها الدولة القومية منذ بداية تشكل النظام الدولي في مؤتمر وستفاليا عام 1648؛ ومن ثم يمكن الحكم بتغير محتوى علم السياسة بواسطة التأثيرات المأساوية للعولمة.

المضمون المادي/الثقافي للعولمة وصناعة السياسة

سواء تعلق تأثير العولمة بجانبها المادي أو الرمزي والثقافي في شكله الإيجابي أو السلبي، فإن النتيجة النظرية بالنسبة لعلم السياسة المعولم هي واحدة، الملخصة في المستوى العالمي كمصدر للتحليل السياسي وإثراء المضمون المعرفي لعلم السياسة. تؤثر العولمة في البيئات الوطنية عبر التوسع في أنشطة التجارة وحركة نقل رأس المال، العمالة، الإنتاج، الاستهلاك، المعلومات والتكنولوجيا؛ التي سوف تتراكم عبر مرور الزمن إلى الحجم الذي سوف تحدث التغير النوعي الملحوظ في عمليات السياسة، خاصة طريقة التفكير وعمليات صناعة القرار. تعمل العوامل المادية والرمزية بشكل متلاحم لإنتاج المفهمات العالمية حول البنيات البيروقراطية، الفواعل، طرق الإنتاج، الاتصال، الثقافة، التنشئة السياسية، المواطنة وعمليات التنظيم للأنشطة الإنسانية؛ التي تجمع بينها خاصيات متقاطعة وهي عدم الجنسية وتخطي كل الخصوصيات الوطنية، بحيث يصبح حاضر ومستقبل الحياة الاجتماعية–الاقتصادية مرتبط بشكل وظيفي مع مؤسسات العولمة الاقتصادية، السياسية والإعلامية وكل ما له علاقة بتعزيز قدرات العولمة في العمل والتأثير والتمدد عبر كوني.

إحدى مخرجات تأثير العولمة على مضمون التحليل السياسي، بلورة مفردات خاصة بالتحليل العولماتي من قبيل "النزعة المتعددة الجنسيات Multinationalism" و"النزعة فوق قومية Transnationalism"، من أجل تحليل سلسلة التدفقات، التراكمات والآثار الممتدة عبر كوني التي تؤثر في حياة الناس برغبة منهم أو رغما عنهم. يمكن الاستشهاد على ذلك بتلك البضائع التي لا تحمل جنسية ويستخدمها الناس يوميا في المطابخ، غرف النوم، ألبستهم وكطعام يومي؛ ويشاهدون الناس محتوى إعلامي–سينمائي متعدد الثقافات عبر

العالم ويفهمون محتواه الحضاري والثقافي حتى ولو كان يبث بغير اللغة الوطنية، لأن الناس يشتركون في فهم لغة الإعلام والسينما، كما يشتركون في فهم الاقتصاد والمال حتى بالنسبة للذين يعانون من مشكلة عدم النطق.

من ناحية أخرى، لآثار العولمة السلبية هي الأخرى تأثير على المحتوى النظري لعلم السياسة، من خلال تلك التطويرات النظرية النقدية[18] للعولمة التي كانت كرد فعل على الفجوات الاقتصادية العميقة بين العالم الأول والعالم الثالث، أو ما يسميه أنصار النظرية التبعية بدول القلب ودول المحيط.[19] هناك أرضية إمبريقية متماسكة نسبيا تقوم عليها تلك التطويرات النظرية، المحددة في هيمنة دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development" –وهي دول الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة واليابان– على نسبة 80 بالمائة من التجارة العالمية؛ بالرغم من التقدم الواضح للاقتصاديات الناشئة في أسيا وأمريكا اللاتينية. أدى التباين في النمو الاقتصادي العالمي إلى التباين الحاد في مستويات التنمية والرفاهية الاجتماعية بين مجتمعات الجنوب والشمال. بطريقة أخرى، يتغذى علم السياسة المعولم من فجوة الرفاهية بين الأغنياء والفقراء التي تتمظهر بعدة أشكال من السلوك السياسي، المظاهرات واحتلال الشوارع، العنف، الإرهاب، الجريمة المنظمة وتنامي الأنشطة غير الشرعية عبر العالم.

لا أحد يجادل في أن التجارة البينية وحركة الأموال والبضائع والوظائف بين الشمال والجنوب هي أقل بكثير مع نظيرتها شمال–شمال؛ مما جعل الثروة تتركز بشكل كثيف في اقتصاديات الشمال التي في واقع الأمر تشكل فقط 20 بالمائة من سكان العالم يستحوذون على 80 بالمائة من ثروة العالم. من المفارقات النظرية في تغذية علم السياسية بواسطة الآثار السلبية للعولمة، أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع مع تقلص مساهمة العالم الثالث في الاقتصاد العالمي، بالرغم من الاعتماد الكثيف للاقتصاديات الصناعية على الأسواق الناشئة في تحقيق التعافي الاقتصادي العالمي والتزود بالموارد الضرورية كإمدادات الطاقة مثلا.[20]

الوجه الآخر للآثار السلبية للعولمة كمصدر لتطوير علم السياسة المعولم محدد في الجذور الأولى لنشأة العولمة المنعكسة في الإمبراطوريات الاستعمارية، المدفوعة بواسطة هدف البحث عن مزيد من ثروة الذهب والفضة في العالم الجديد والمنتجات الزراعية، ولاحقا المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة في إفريقيا وأسيا. لقد حملت الحملات الاستعمارية معها أشكال التحديث والاستعباد إلى المجتمعات المحتلة، كطريقة لعولمة النمط الأوربي في الحياة وكذا أدوات الإنتاج؛ بشكل أدى إلى ربط أجزاء كبيرة من العالم بمركز الثورة الصناعية في أوربا مع حلول القرن العشرين؛ وأكثر تجلياتها وظيفية الدمج الوثيق من حيث العلاقات التجارية والمعاملات عبر الأطلسي بين أوربا القديمة والعالم الجديد. بهذه الطريقة، تمظهرت العولمة بمظهر الحداثة المتجوّلة على ظهر الحملات العسكرية إلى المناطق النائية من العالم الأوربي، الذي كان يشهد هذا الأخير هو الآخر منافسة أمنية شديدة داخل القارة وحول السيطرة على قارات العالم؛ ومن ثم تضمنت نزعة الحداثة والأسلوب الأوربي الجذاب للحياة آنذاك، الدوافع الاستعمارية عبر استعباد الشعوب المتخلفة واحتلال أراضيها.

العامل الرئيسي الذي خلق زخما متزايدا لنمط الحداثة الأوربية ومكّن له في مناطق واسعة من العالم، هو الحداثة نفسها التي كانت تمثل لشعوب العالم شيئا جديدا وجذابا وأكثر فعالية في تحسين الحياة العامة للناس. إنها محفزة بواسطة النزعة المادية الملموسة التي عادة تغري الناس وتكون قريبة بشكل وثيق من الاهتمامات اليومية، سواء تعلق الأمر بأنماط الإنتاج الجديدة، الأدوات الجديدة لإدارة الاقتصاد (نظام البنوك مثلا) أو فواعل الاقتصاد البديلة عن هيمنة الدولة على أدوات الإنتاج، مثل الشركات الكبيرة العابرة للقارات تحت حماية الجيوش الاستعمارية.

لقد استمرت النزعة الحداثية العابرة للحدود مع الحملات العسكرية مصدرا مهما لإنتاج الأفكار السياسية طيلة قرنين من الزمن تقريبا، تبلورت في العديد من النظريات والمدارس الفكرية التي شكلت الأرضية النظرية للتحليل السياسي في علم السياسة، مثل النظرية الوظيفية،[21] السلوكية،[22] الفلسفة الوضعية وغيرها. اتخذت العولمة الحداثية النموذج الكوكبي في التأثير على نمط حياة شعوب كثيرة عبر العالم، في مقابل تراجع الخصوصيات المجتمعية الوطنية في أسيا، إفريقيا والعالم الجديد؛ بالرغم من أن النصف الشرقي للعالم

الذي كانت تسيطر عليه الإمبراطورية العثمانية، تأخر في التأثر بالنزعة الحداثية إذا استثنيا الحملة النابوليونية على مصر في بداية القرن التاسع عشر؛ إذ كانت الحملات العسكرية النابليونية مبشرة بنمط جديد من الحداثة المحفز بواسطة زخم الثورة الفرنسية القائمة على فكرة المواطنة والمساواة بين البشر. لقد ربط النموذج الكوبي للحداثة بين قلب النظام العالمي في أوربا والمحيط والعالم الجديد في الجهة الأخرى من الكرة الأرضية.

لقد كانت للنزعة الحداثية تأثيرها في إنتاج تطور علم السياسة المعولم، سواء في جوانبها الإيجابية (تحديث وسائل الإنتاج وزيادة رفاهية الشعوب ومقاومة المشاكل العالمية الإنسانية) أو السلبية (ظاهرة الاستعمار لمناطق عديدة وواسعة عبر العالم ورد فعل الشعوب في شكل حركات تحررية). لقد مثّل لفترة طويلة من الزمن المظهران المتناقضان للنزعة الحداثية مصدرا لإنتاج الأفكار السياسية حول شكل تنظيم الدولة، زيادة الفواعل الدولية، ظهور التصنيفات العالمية للدول (العالم الأول، العالم الثاني والعالم الثالث)، ظهور الفواعل غير الدول وكذا الوكالات العالمية في إسعاف ومساعدة تلك الشعوب المتخلفة عبر العالم. لقد ربطت نزعة الحداثة أطراف العالم مع بعضها البعض بطريقة أو أخرى، أو بتعبير إيريك دوسال Enrique Dussel، لقد "برز التدفق من أسيا الوسطى إلى الشرق، إيطاليا، المتوسط؛ وبالضبط نحو جنوة، نحو الأطلسي. مع البرتغال بأسبقيتها، بدأت الحداثة بالضبط في إسبانيا، وفي مواجهة تحدي الصين وحتى محاولة الوصول عبر الشرق (المحيط الهادي) إلى أوربا، وبالتالي دمج أمريكا الهندية كمحيط...".[23]

العولمة العسكرية

إحدى نتائج النزعة الحداثية المنبثقة بشكل خاص عن الثورة الصناعية هي ظهور العولمة العسكرية، التي هي الأخرى شكلت مصدرا لإنتاج التحليل السياسي وتطوير موضوعات علم السياسة المعولم. في الحقيقة، كانت العولمة العسكرية محفزة بواسطة القوى الاستعمارية الكبرى، التي اصطدمت عدة مرات من تاريخ العلاقات الدولية على أراضي كبيرة من العالم امتدت من العالم الغربي لأوربا إلى عمق العالم في أوراسيا في المرحلة الأولى، ثم شملت العالم في المراحل الأخيرة بفعل تكنولوجيا الأسلحة الجديدة، التي أصبح

بإمكانها جعل الجيوش المقاتلة في مناطق متعددة تتفاعل مع بعضها البعض وتحدث الدمار الشامل في فترات زمنية قصيرة. مثل العولمة الاقتصادية، ظهرت العولمة العسكرية بفعل نشاط تجارة الأسلحة العسكرية العالمية المدفوعة، بواسطة التطويرات التكنولوجية المتلاحقة في أدوات القتل الجماعي على أرض المعركة الممتدة عبر مناطق واسعة من العالم. لقد انتجت ديناميكية عمل تجارة الأسلحة العالمية أوضاعا استراتيجية، ربطت دول العالم بشكل وثيق ضمن حلقة عالمية من التفاعل المتبادل في التعامل مع الأسلحة كأطراف منتجة وأخرى مستهلكة. أو بتعبير دافيد هالد David Held وزملاؤه: "إن كل الدول هي الآن واقعة في شرك –ولو بدرجات متباينة– النظام العالمي العسكري. هذا النظام العالمي العسكري هو عالي التطابق وعالي المؤسساتية: متطابق، لذلك هناك بشكل واسع طبقة أولى (القوى العظمى)، الطبقة الثانية (الصف الوسط للقوى)، وطبقة ثالثة (القوى العسكرية النامية)".[24]

الجانب المثير للاهتمام أن العولمة العسكرية تشتق حيويتها من الإقبال المتزايد والمستمر عبر الزمن على اقتناء الأسلحة وبالتالي إنتاجها، بالرغم من أن معظمها يبقى مخزّنا في مستودعات الجيوش عبر العالم؛ إلى درجة أنه لا توجد دولة عبر العالم –إلا استثناءات محدودة– بإمكانها الاستغناء عن أسلحتها، ومن ثم أكثر مصادر الإنتاج نجاحا ولا تعاني من الركود هي تلك التي تنتج الأشكال المختلفة من الأسلحة، العتاد العسكري والذخيرة. تشكل كل الطبقات الثلاث المصنفة من قبل ديفيد هالد وزملاؤه، مفهوم العولمة العسكرية الذي يعني الاشتراك في مصادر الفعل العسكري، طرق استخدام الأسلحة، المنظورات الاستراتيجية في إدارة الحروب، تنظيم الجيوش وحتى المحتوى الثقافي للاستراتيجيات العسكرية أصبح متشابها، يدرّس في معظم الكليات الحربية والمدارس العسكرية عبر العالم.

نماذج التحليل

من المهم الإشارة إلى أن العولمة العسكرية –مثل غيرها من ظواهر السياسة الدولية– لها مجموعة من وحدات التحليل والمضامين النظرية التي توظف في تحليل القضايا العسكرية والاستراتيجية لعلم السياسة المعولم. بالطبع المفهوم المحوري في تحليل الشؤون العسكرية في

صيغتها المعولمة هو مصطلح "العولمة العسكرية Military Globalization" نفسه، والذي يشتق منه "العسكرتارية العالمية Global Militarization". يتضمن المصطلح الأول معنى "عملية وأنماط الترابط العسكري الذي يتخطى المناطق العالمية الكبرى، كانعكاس للخاصية المكانية–الزمانية Spatio–Temporal والتنظيمية للعلاقات العسكرية والشبكات والتفاعلات [ما بين الفواعل الدولية وغير الدول]"، أو يمكن أن تفهم العولمة العسكرية على أنها: "عملية متضمنة في النمو الكثيف وكثافة العلاقات العسكرية بين الوحدات السياسية للنظام العالمي". في حين يشير المصطلح الثاني إلى تلك العملية التي: "تقاس بواسطة زيادة مستويات النفقات العسكرية العالمية الكلية، التسلح أو القوات المسلحة".[25]

لقد أخذت العولمة العسكرية ثلاثة نماذج من التفاعل ضمن النظام العسكري العالمي والمحددة في:

1) الانتشار العالمي لنظام الحرب من خلال الفواعل التي أصبح لديها قدرات كبيرة، تمكّنها من شن الحرب خارج حدودها على حقل المعركة التي تستغرق مناطق كبيرة من العالم؛ ليس هذا فحسب، وإنما أيضا تتنافس على مناطق العالم بواسطة نشر مزيد من القواعد العسكرية، مراقبة أعالي البحار وكذا القدرة على إنتاج الأسلحة والسيطرة على نظام تجارة الأسلحة. بصفة عامة، يتضمن هذا النموذج علاقة المنافسة الأمنية والنزاع بين القوى العظمى على الشكل الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة في المنتصف الثاني من القرن العشرين.

2) يتحدد النموذج الثاني من العولمة العسكرية في الديناميكية العالمية لإنتاج الأسلحة، وما يتصل بها من الأنظمة والترتيبات العالمية للتحكم في تدفق الأسلحة عبر العالم بين المنتجين الكبار والمستهلكين.

3) يتعلق النموذج الثالث من العولمة العسكرية بما يمكن تسميته "بالجيوحوكمة Geogovernance"، التي تهدف في المقام الأول إلى: "تنظيم العنف، تشمل الضبط الدولي الرسمي وغير الرسمي لامتلاك، نشر واستخدام القوة العسكرية".[26] تتميز الجيو–حوكمة" العسكرية العالمية بوجود فواعل الدول وغير الدول، العسكرية والمدنية، بهدف ضبط

الآثار المأساوية للأسلحة على استقرار النظام العالمي مثل ضبط سباق التسلح، حظر استخدام بعض الأسلحة في النزاعات الدولية، أنشطة المجتمع المدني العالمي لمناهضة الانتشار النووي، وظهور عدد كبير من المنظمات العالمية التي تتولى مراقبة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتسويق تكنولوجيا تصنيعها؛ مثل منظمة الطاقة الذرية، والكثير من المعاهدات الدولية المتعقلة بتنظيم تسويق واستخدام الأسلحة عبر العالم.

يؤدي تحديد نماذج العولمة العسكرية إلى صياغة أبعادها المفاهيمية المساعدة على التحليل العسكري لظاهرة العولمة في العلاقات الدولية، يتضمن هذا المحتوى المفاهيمي فكرة أن العولمة العسكرية تتعلق بكل العلاقات العسكرية والأنشطة بين الكيانات السياسية خاصة القوى العسكرية، باعتبارها الفواعل الأكثر تأثير في النظام العسكري العالمي. عندئذ يمكن التمييز بين ثلاثة عناصر مميزة ومساعدة على التحليل العسكري للعلاقات الدولية المعولمة وهي: النظام العالمي للحرب، الديناميكية العالمية لإنتاج وتسويق واستخدام الأسلحة في النزاعات الدولية وأخيرا الحوكمة العسكرية التي جذبت أطرافا عالمية متعددة الخاصات والاهتمامات في تحقيق مزيد من ضبط القطاع العسكري العالمي والاستخدام المريع للأسلحة في النزاعات الدولية.

ترتبط العولمة العسكرية أو نظام الحرب العالمي من الناحية التاريخية بظهور تلك الإمبراطوريات العسكرية، التي استطاعت تجميع أشكال مختلفة من القوة بإمكانها إسقاطها على مسافات طويلة فيما وراء حدودها؛ والاعتماد المتزايد على القوة العسكرية في إخضاع الأقاليم البعيدة، ومراقبة الممرات المهمة للتجارة والمناطق الحيوية، لإبقاء السيطرة على أقاليم وشعوب كبيرة. ظهر ذلك بجلاء في طريقة إخضاع الإمبراطورية الرومانية لأقاليمها في الغرب الأوربي وجنوب المتوسط أو ما يسمى بالإمبراطورية الرومانية الشرقية. كذلك نفس الأمر بالنسبة للإمبراطوريات الإسلامية بدءً من الأمويين وانتهاءً بالإمبراطورية العثمانية، التي ورثت معظم الأراضي الإمبراطورية الرومانية الشرقية والغربية طيلة خمسة قرون. كانت هذه السيطرة بواسطة نشر الحجم الكبيرة من القوات العسكرية على مناطق كبيرة والقدرة على تعبئة كبيرة للغزو وردع القوى الأخرى على أطراف حدودها وسط أوربا وجنوب شرق وغرب

أسيا، وبذلك كانت تسيطر على ثلاث بحار رئيسية تمثل معظم الخطوط الحيوية للتجارة العالمية وملتقى الحضارات العالمية وهي: البحر الأسود، الأبيض المتوسط والأحمر.

في القرن العشرين، كانت العولمة العسكرية محفزة بشكل واضح بواسطة تأثير مبدأ "ديناميكية الأسلحة The Arms Dynamic" على العلاقات الاستراتيجية العالمية، سواء تعلق الأمر بالميل المتزايد للاعتماد على القوة العسكرية في المحافظة أو قلب ميزان القوى العالمي خلال النصف الأول من القرن العشرين، أو نفقات الأسلحة المتزايدة المحثوثة بواسطة استراتيجيات الردع المتبادل خلال الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين. يمكن التدليل على تأثير ديناميكية الأسلحة على تفاعل عمليات العولمة العسكرية ببعض الحقائق الإمبريقية، إذ تشير بعض التقديرات الاستراتيجية إلى أن خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين –ذروة المنافسة الأمنية بين القطبين الأمريكي –السوفياتي تحت مناخ حرب النجوم المعلنة من قبل إدارة رونالد ريغان–، اقترب الانفاق العسكري العالمي من 1000 مليار دولار عام 1987 عالميا، أي بما يعادل 190 دولار لكل فرد يعيش فوق الأرض؛ ووصل الانفاق على المعدات العسكرية الثقيلة ما يقارب 290 مليار دولار من نفس السنة. في مقابل ذلك، وصلت تجارة الأسلحة العالمية إلى أكثر من 48 مليار دولار، وذلك بسبب أن ما يقارب 120 دولة عبر العالم قد دخلت سوق إنتاج الأسلحة، وتسويق التكنولوجيات الجديدة لتحسين المعدات العسكرية وأدوات القتل الجماعي على نطاق واسع. وبذلك، أصبحت معظم جيوش العالم تستخدم نفس أدوات القتال ومتمرسة حول نفس التكنولوجيات العسكرية تقريبا، مثل قيادة الطائرات النفاثة، تصميم وتوجيه الصواريخ بعيدة المدى وطائرات بدون طيار، وغيرها من التقنيات وأدوات القتال التي تُسوّق عبر العالم.

من ناحية التحديد المفاهيمي، يشير مفهوم "ديناميكية الأسلحة" بشكل أساسي إلى: "عملية التغير الكمي والنوعي في القدرات العسكرية العالمية والوطنية. من بين أكثر القوى المحرّكة لهذه العملية –بغض النظر عن الجيوسياسة والعوامل المحلية–، الاختراع التكنولوجي العسكري".[27] من خلال هذه المفهمة، يظهر بجلاء أن العولمة العسكرية مدفوعة ابتداءً بواسطة الاختراعات التكنولوجية، التي بالرغم من أنها تظهر في القطاع المدني، إلا أن تأثيراتها العملية المباشرة تكون على القطاع العسكري، المنعكسة بشكل ملحوظ في توسيع

دائرة المعارك جغرافيا وإحداث القتل الجماعي في فترات زمنية قصيرة جدا. هناك عدة أسباب لانتشار التكنولوجيا العسكرية المحرّكة بواسطة خاصيات الجذب في امتلاكها من جهة، وسيكولوجيا الخوف من جهة ثانية. يمكن أن تحدد هذه الأسباب في عمليات التجسس على التكنولوجيا العسكرية الدقيقة، كطريقة للحفاظ على الأمن القومي وإدارة عملية سباق التسلح، تسويق الأسلحة نفسها التي تخلق بدورها عمليات التقليد وإعادة التطوير، تطور البحوث العلمية، وفرة الموارد الموجهة نحو تغطية النفقات العسكرية، خاصة تلك المتعلقة بعمليات تحديث المعدات وتحسين قدراتها القتالية. وإذا كانت بعض الدول لديها قدرات مالية لإنفاقها على التطوير التكنولوجي للأسلحة، فإن أخرى تكافح من أجل الحصول عليها تطفلا على الآخرين؛ النتيجة النهائية هي انتقال تكنولوجيا الأسلحة الجديدة من دولة لأخرى ومن منطقة الأخرى.

الديناميكية الأخرى لانتشار تكنولوجيا الأسلحة عبر عالمي محددة في العوامل النفسية المنعكسة في خلق الدافعية لدى الآخرين للحاق بالتطورات التكنولوجية التي تحدث داخل الدول الأخرى، خاصة تلك التي تمثل خصوما أو تحديا استراتيجيا للأمن القومي لبعض الدول؛ كتلك الدافعية النفسية التي حركت الباحثين في المخابر والعلماء في الجامعات في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة، من أجل التسابق على اكتساب تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل، أدوات نقلها وكذا التنافس على تكنولوجية الصناعات الفضائية؛ ومع حلول القرن الواحد والعشرين، أصبحت هذه التكنولوجيا أكثر شيوعا بين الدول خارج القطبين السابقين بما فيهم دول العالم الثالث مثل الهند، البرازيل، إسرائيل، باكستان وغيرها من دول الجنوب. الأكثر من ذلك، أن معظم دول العالم النامي أصبحت تمتلك التكنولوجيا النووية، وشيدت الكثير من المنشآت النووية حتى ولو كانت للأغراض السلمية في معظمها.

لقد انخرطت عدة نماذج من الفواعل الدولية في تعزيز ديناميكية الأسلحة المحركة للعولمة العسكرية:

1)هناك الدول الموفّرة ومصدر اختراع التكنولوجيا العسكرية مثل الولايات المتحدة، روسيا وألمانيا؛

2) وهناك فئة من الدول هي موفّرة والمنتج الأكبر والمعدّلة لتكنولوجيا الأسلحة وأنظمة الدفاع والهجوم الاستراتيجي؛

3) تصنف الفئة الثالثة ضمن تلك الفواعل التي تقوم بإعادة إنتاج وتقليد التكنولوجيات العسكرية والمعدات الموجودة مثل الصين، الهند، والبرازيل وغيرها من الدول التي تقوم بشراء حقوق الملكية والتراخيص بإعادة انتاج نفس المعدات؛

4) وأخيرا، هناك فئة المستهلكون السخايا الذين يخصصون نفقات كبيرة لمسائل الدفاع وتحديث القدرات العسكرية، خاصة تلك الدول التي تقع ضمن مناطق النزاع أو التي تشهد سباقات تسلح محمومة، مثل منطقة الشرق الأوسط وجنوب أسيا. فدول الخليج العربي هي على رأس الدول المتلقية للسلاح في العالم سنويا كالسعودية مثلا، في نفس الوقت هناك علاقة وثيقة بين وفرة الموارد المالية والميل نحو تلقي مزيد من الأسلحة حتى ولو لم تكن هناك حاجة لاستعمالها.[28]

تطور العولمة العسكرية: تحليل الآثار الاستراتيجية

من ناحية تحليل التاريخ العسكري، لخص دافيد هالد وزملاؤه تطور، إدارة وتفاعل العولمة العسكرية من فترة زمنية لأخرى من تاريخ العلاقات الدولية، والآثار التي خلفتها على توجهات ومحتوى السياسة الوطنية والدولية الآخذة في التعولم؛ ومن ثم تثبيت التأثير الواضح للعولمة العسكرية على مسار تطور علم السياسة.

الخاصيات	آثار الحداثة الأولى (Early modern) (من القرن 14 إلى 18)	آثار فترة الحداثة (من القرن 19إلى 20)	آثار الفترة الحالية (منذ 1945 إلى يومنا هذا)

جيوسياسة	– المنافسة ما بين إقليمية – بداية التوسع الإمبراطوري – الحرب المحدودة	– ظهور الإمبراطوريات العالمية – نشوب الحروب الشاملة عبر العالم	– تصاعد التنافس العالمي – ظهور التعاون الأمني والدفاع الجماعي – المنافسة داخل أطر التعاون المؤسساتي – تخطي مركبات الأمن العالمية والإقليمية
نظام نقل الأسلحة	– المحلية – عدم التنظيم – براعة الإنتاج	– الصناعة الحربية – ظهور ديناميكية الأسلحة العالمية – عدم ضبط السوق العالمي الخاص بالأسلحة – انتشار القدرة الإنتاجية لأدوات الدفاع والحرب	– كثافة ديناميكية إنتاج الأسلحة عالميا – توسع مجال وحجم تجارة الأسلحة – ظهور النزعة فوق قومية لإنتاج الأسلحة – ظهور النزعة التجارية لمقايضة الأسلحة في السوق العالمي المنظم
جيو– الحوكمة Geogovern	– غياب كبير للقيود الحضارية والدينية على	– بداية الضبط القانوني التعددي حول استخدام	– شيوع الأنظمة القانونية، المؤسساتية والضبطية في تجارة الأسلحة.[29]

ance	استخدام الأسلحة في الحروب	وتجارة الأسلحة	

وفي الجدول التالي، حاول دافيد هالد وزملاؤه تحديد الآثار السياسية والأمنية للعولمة العسكرية من عصر لآخر، وعمليات التفاعل المركّبة الناتجة عن التطوير السريع للأسلحة وديناميكيات الفعل ورد الفعل، المنبهات الاستراتيجية والاستجابات المتخطية للحدود الجغرافية والمختزلة للمدى الزمني. يمكن تحديد ديناميكيات عمل وتأثير العولمة العسكرية على أنماط التفاعل بين المدخلات والمخرجات الجارية عبر عالمي، التي بدورها تجذب عددا كبيرا من الفواعل: الدول وغير الدول، للانخراط في العمليات المتحررة من كوابح الجغرافيا والزمن وقيود السياسة؛ في الجدول التالي:

الخاصيات	الحداثة المبكرة Early Modern	الحداثة Modern	الزمن المعاصر Contemporary
التمدد Extensity	– تنامي تدفقات الأسلحة ما بين إقليمي بشكل كبير تحت تأثير النزاعات والمنافسة الأمنية بين القوى الدولية – ظهور الاكتشافات العالمية وتمدد النزعة	– تتوسع قوة الإمبراطوريات العالمية واشتداد المنافسة بين القوى العظمى – بدء تجارة الأسلحة عبر عالمي والضبط المتعدد للمعاملات	– تشكل النظام الدولي العالمي – تفاعل ديناميكية الأسلحة العالمية – حالة الاختراق والتأثير العسكري ما بين مركّبات الأمن الإقليمية والعالمية

	التوسعية	العسكرية العالمية	
الكثافة Intensity	–وجود حجم متدني من التدفقات/الترابطات بسبب انعدام القدرة البنيوية عبر عالمي	–تنامي الحجم العالي وسرعة في التدفقات والترابطات عبر عالمي	–ظهور المستوى غير المسبوق من التدفقات/الترابطات عبر كل مجالات العولمة العسكرية/الأمنية
السرعة Velocity	يتحدد معيار قياسها بالقرون/العقود الزمنية	تصاعد السرعة من المستوى الأدنى إلى المستوى أعلى	ظهور الانتشار السريع والعالي للعولمة العسكرية
تأثير الميل Impact Propensity	وجود نزعة متدنية نحو التجارة والاكتفاء الذاتي	تنامي الحساسية العالية والقابلية للعطب تحت تأثير الترابط عبر عالمي	استمرار تصاعد الحساسية العالية إزاء التهديدات واستفحال القابلية للعطب
البنية التحتية	وجود بنية محدودة من خلال غياب أنظمة التحكم في تدفق تجارة الأسلحة، الثبات، الفعالية، السرعة وأنظمة الاتصال	تطور أنظمة التحكم وضبط تدفق تجارة الأسلحة، ثبات النقل العالمي والاتصال	ظهور تطور ملحوظ في الاتصالات العالمية وأنظمة النقل، والرقابة العسكرية

	العالمية		
المؤسساتية	بنية مؤسساتية محدودة بشكل حاد وذلك من خلال غياب أنظمة الدبلوماسية العسكرية، إنتاج وتجارة الأسلحة وكذا غياب أنظمة الرقابة والتحكم	وجود بنية مؤسساتية محدودة وهشة وذلك من خلال تطور وانهيار تجارة الأسلحة العالمية وكذا تداعي وهشاشة ترتيبات الأمن الجماعي	ظهور تمدد في البنية المؤسساتية لكنه هش وذلك من خلال اندماج وتمدد تجارة الأسلحة، الدفاع الجماعي وترتيبات الأمن التعاوني وظهور أنظمة الضبط والرقابة
التطابق Stratification	-ظهور السيطرة الأوربية على إنتاج وتسويق الأسلحة. -ظهور نظام الاحتكار الأوربي على مبيعات الأسلحة وبالتالي التباين في نظام الأسلحة العالمي	-ظهور القوة العسكرية المركزة بشكل عالي في النظام المركزي الأطلسي -الانتشار العالمي المحدود للقدرات العسكرية والقوة	-انتعاش السيطرة العالمية الأطلسية- غير المركزة نسبيا في القارة الأوربية -الانتشار العالمي المهم للقدرات العسكرية والقوة
نماذج تفاعل العولمة العسكرية	ظهور نموذج الإمبراطورية/ الإكراهية التي تعتمد على القوة	ظهور المنافسات الأمنية العالمية، ظهور النزعة	ظهور المنافسة الأمنية والنزاع داخل بنيات التعاون الجماعي، مثل المنافسة النسبية الأمريكية

	العسكرية في سياسة الإخضاع	الإمبراطورية التوسعية، وتصاعد احتمالات نشوب الحرب الشاملة	الأوربية[30]

الحركات الاجتماعية

تعتبر "الحركات الاجتماعية Social Movements" إحدى فواعل علم السياسة الجديدة، التي كانت كرد فعل على الآثار السلبية لظاهرة عولمة العلاقات الدولية وظهور القضايا المشتركة، التي قربت الاهتمامات الإنسانية من بعضها البعض؛ عبر تسهيلات تكنولوجيا الاتصال التي جعلت الناس من جنسيات مختلفة ومناطق متباعدة يتفاعلون ويتواصلون بسهولة من أجل التعبئة الجماعية وبلورة الآراء حول موقف معين. لقد حملت الحركات الاجتماعية معها المعارضة السياسية والاجتماعية لتطبيقات العولمة حول وصفات الإصلاحات الاقتصادية، وآثارها السلبية على النظام البيئي وقضايا حقوق الإنسان وأشكال التهديد للحياة الإنسانية مثل الفقر، المجاعة، اللاجئين وغيرها. الخاصية الجوهرية للحركات الاجتماعية أنها منظمة عبر عالمي بشكل مرن، وتتفاعل حول القضايا الإنسانية البحتة التي تتخطى حدود الانتماءات القومية، العرقية، الإيديولوجية، الدينية والجغرافية؛ ومن ثم أصبحت مصدرا مغايرا لإنتاج التحليل السياسي وتطوير المنظورات النظرية لعلم السياسة المعولم. إنها تساهم باتجاه تآكل هيمنة الدولة على شؤون السياسة الوطنية، تحت مبرر انخراط الحكومات في سياسات العولمة الاقتصادية، التي تسببت في إحداث عطب في الحياة الاجتماعية لأغلبية الناس لحساب الأقلية المسيطرة على الشركات المتعددة الجنسيات ومن وراء ذلك السيطرة على فائض الربح العالمي. إن سلوك الحركات الاجتماعية مدفوع بواسطة ما

يسمونه بجشع رجال الأعمال الرأسماليين، أين توجد ناطحات السحاب إلى جانب أحياء الصفيح عبر مناطق واسعة من العالم.[31]

الفكرة الجوهرية حول أهمية الحركات الاجتماعية في تغذية علم السياسة المعولم أنها مشتقة من خاصيات عمل الاقتصاد العالمي وديناميكيات تفاعل العولمة الاقتصادية، وآثارها السياسية على الحياة الاجتماعية للمجتمعات عبر العالم.

العولمة والثقافة

اهتم المنظور السوسيولوجي بتحليل أشكال تأثير العولمة الاقتصادية على المحتوى الثقافي للمجتمعات الوطنية، الذي صيغ في سياق هيمنة الدولة الوطنية المعزز للخصوصيات الثقافية للمجتمع مقابل النماذج الثقافية للمجتمعات الأخرى. لقد أصبحت مثل هذه الخصوصيات الوطنية في مواجهة مع شيوع الثقافة العابرة للحدود الملازمة لحركية إنتاج البضائع بدون جنسية، والمحرّكة بواسطة التدخل المتزايد لشركات المتعددة الجنسيات في تثبيت المحتوى المعياري للعولمة داخل المجتمعات الوطنية. أكثر جوانب التأثير بروزا للعولمة الثقافية محددة في تفكيك الرابطة بين مفهوم الدولة الوطنية والثقافة الوطنية الخاصة بالمجتمع، عن طريق إحلال ثقافة العولمة محلّها أو على الأقل أن يكون لها الأولوية في التفكير الاجتماعي، طالما توثقت العلاقة بين نمط الإنتاج الاقتصاد العالمي واستمرار الحياة الاجتماعية للمواطنين.

هناك متغيران رئيسيان مسؤولان عن تأثير ثقافة العولمة على الثقافات الوطنية وهما: عمليات عولمة الرأسمال والإنتاج الوطني، بحيث يصبح التفكير الوطني معولم أو مقولب وفق حركية الإنتاج العالمي سواء في طريقة إنتاج البضاعة، تسويقها أو استهلاكها. والثاني محدد في التأثير الملحوظ لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تسوّق المضمون الثقافي للعولمة عبر المجتمعات الوطنية وعبر كل ركن من الحياة الاجتماعية فوق الأرض، بشكل كثيف ومركّز، إلى المستوى الذي توسعت فيه الإدراكات الفردية والجماعية من مستوى دائرة المقاطعة والدولة إلى دائرة العالم. لقد أدى هذان المتغيران إلى انبثاق مجموعة من المفاهيم مثل "الثقافة العالمية Global Culture"، "عولمة الزمن الافتراضي Globalization of

Space–time"، كثافة العلاقة بين المستوى "العالمي–المحلي Globo–Local" و"مقاربات المجتمع العالميWorld Society Approaches".

لقد شكلت كل هذه المفاهيم السابقة الذكر وأخرى، مضمون ثقافة العولمة الملازمة بدورها لعمليات الإنتاج للبضائع بلا جنسية العابرة للحدود القارية لكوكب الأرض؛ بحيث أثارت اهتمام ما يمكن الاصطلاح عليه بعلم الاجتماع أو سوسيولوجيا العولمة، تلك التحاليل المتضمنة في تراث النظرية النقدية/النقدية الجديدة،[32] الماركسية الجديدة[33] ونظرية النظام العالمي،[34] ونظرية ما بعد الحداثة.[35] يعتقد أنصار الكثير من هذه المنظورات في تحليل العولمة أن هذه الأخيرة تحمل في مضامينها ثقافة هيمنة الطبقة الرأسمالية على المجتمعات، من أجل تجريدها من ثرواتها وكل الأشياء التي تميزها عن بعضها البعض؛ وأكثر الأشياء خصوصية وقابلة للاستلاب العولماتي هي تفكير وعقول الناس، بواسطة التدفق الهائل للحملات الإشهارية التي تجعل الناس يخرجون مدخراتهم واقتناء بضائع الشركات العالمية. إنها تخلق الحاجات المزيفة، وبالتالي الثقافة المزيفة التي تجعل الناس خاضعين لإرادة ومصالح الشركات الرأسمالية وتثبيت هيمنة الطبقة الرأسمالية؛ كما هو مطروح في تراث النقدية الجديدة. فمن بين أشياء كثيرة، تعمل ثقافة العولمة في المجال الاقتصادي على تعزيز النزعة الاستهلاكية Consumerism، عبر الضخ الإعلامي الهائل المحفز للسلوك الاستهلاكي الذي عادة يكون مصدره الشبكات التلفزيونية، التي تسيطر عليها شركات الإنتاج الكبرى. وتكون النتيجة أن المحتوى الإعلامي يستهدف في المقام الأول، تجريد الناس من أي ميول حيادية أو نقدية إزاء تدفقات العولمة سواء في محتواها الاقتصادي، المؤسساتي، الممارساتي، الثقافي وحتى السياسي والإيديولوجي.

الثقافة الاستهلاكية قائمة في المقام الأول على فكرة العولمة الرأسمالية بأن الاستهلاك المتزايد للبضائع هو الذي يضمن استمرار وتطور الاقتصاد، ومن وراء ذلك يبقي الوجود الإنساني حيا عبر الإشباع المتزايد للحاجات، التي في غالبها مصطنعة بواسطة التصوير السحري لوسائل الإعلام والإقناع المأساوي للإعلانات الإشهارية والمبالغة في إظهار جوانب الجذب في البضائع الاستهلاكية؛ على افتراض أن استمرار الحياة متوقف أوليا على استمرار نزعة الاستهلاك لدى المجتمع. ومن ثم، تعمل ثقافة العولمة باتجاه دعم وتعزيز دور

الشركات فوق قومية وحركة الأسواق العالمية، وتفكيك كل القيود الوطنية والجغرافية أمام تدفق البضائع الرأسمالية، إنها ثقافة–إيديولوجية الاستهلاك.[36]

المحور الثالث : قضية الأمن والبقاء القومي للدولة

تعتبر قضية الأمن أكثر القضايا مركزية في علم السياسة الكلاسيكي والمعولم على حد سواء، بسبب ارتباطها الوثيق بالوجود الإنساني الفردي والجماعي، وكذا مرتبطة بالبقاء القومي للدولة واستقرار الحكومات في إدارة شؤون المجتمعات داخليا، والعلاقات الخارجية والشؤون الدولية على مستوى النظام العالمي ككل. بالرغم من جوهرية قضية الأمن في علم السياسة منذ المحاولات الأولى لممارسة السياسة بطريقة جماعية (العهد اليوناني)، وإجماع الباحثين على اعتبارها قضية حيوية، إلا أنها في نفس الوقت مثيرة للجدل والخلاف بين معظم المنظرين، حول مصادرها، مضامينها، أبعادها، أدواتها، آثارها، استراتيجياتها، سياقاتها، معاييرها، قوانينها وخلفياتها النظرية الممتدة بجذورها في أعماق الإبستمولوجية الإنسانية.

عبر تراث التحاليل الأمنية لمختلف النظريات، المقاربات والمداخل النظرية للعلماء والباحثين، تم توظيف قضية الأمن ضمن مجالات تحليلية متعددة بحسب الوصف، الممارسة، الميدان، الأدوات والفواعل التي ينجز بواسطتها الأمن. هناك توظيف لقضية الأمن ضمن المستوى القومي، الجماعي، الأمن المشترك، الأمن العالمي، الأمن الإنساني والأمن المنظم.

الأمن القومي

في منظور الأمن القومي، ومن الناحية المفاهيمية، طرحت العديد من التعاريف لتحديد المضمون الاصطلاحي لمفهوم الأمن، والتي من بينها مجموعة المفهمات التي أوردها صباح محمود محمد؛ إذ يتحدد الأمن القومي في: "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود

طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية". أو أن الأمن القومي: "يهدف إلى تأمين الأمة من الداخل ودفع التهديدات والعدوان الخارجي بما يكفل للأمة حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم". أو هو: "تلك الحالة من الاستقرار الذي يجب أن يشمل المنطقة بعيدا عن أي تهديد سواء من الداخل أو الخارج". أو هو: "تحديد الأسلوب للدفاع عن الكيان الذاتي، ومفهوم ينبع من أوضاع استراتيجية وجغرافية". أو هو: "تأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وصيانة مصالحها الحقيقية وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية". أو هو: "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".[37]

وهناك من يرى أن الأمن: "يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار".[38]

وتعرّفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنه: "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية".[39]

وتعرّفه أكاديمية ناصر العسكرية العليا بأنه: "الإجراءات التي تلتزم بها الدولة أو مجموعة الدول لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها في المجتمع الدولي بما يتواءم والتزاماتها الدولية سياسيا وجغرافيا وتاريخيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتدعم القوة العسكرية لشعوبها لتصل إلى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي بناءاً على تخطيط علمي مدروس، تحقق الأهداف والغايات المرجوة". ويعرّفه روبرت مكتمار وزير الدفاع الأميركي السابق بقوله إن: "هناك حالة عدم استقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية إذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول. والمشكلة العسكرية هي وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى. إذ يمكن للقوات العسكرية أن تساعد على توفر القانون والنظام ولكن لابد علاوة على ذلك من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع السياسي حتى تصبح درعا تتحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن، وكلما تقدمت التنمية يرسخ الأمن. لأن الأمن الجماعي والتنمية الجماعية

ليست إلا وجهين لعملة واحدة". وهناك من يعرّف الأمن القومي بأنه: "عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة أو عدة دول في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية". وهناك من يرى أن: "الأمن هو مفهوم أوسع وأكثر تعقيدا من مجرد الحماية من الأسلحة والحرب. إن جذور الصراعات وانعدام الاستقرار تشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل الدول وفيما بينها، إلى جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية... ".[40]

تركز كل التعاريف السابقة على مفهوم الأمن الصلب الموجه نحو تأمين البقاء القومي للدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية، وبالتالي تجعل من الدولة الوطنية المرجع النهائي للأمن، الذي تشتق منه جميع أشكال الأمن الفرعية الأخرى؛ بمعنى آخر، عندما تستقر الدولة وتأمن على استمرار بقائها القومي، تستطيع بموجب ذلك توفير الأمن لمواطنيها بأشكاله المتعددة، والعكس صحيح عندما تغيب الدولة وتنهار مؤسساتها تنتشر الفوضى الأمنية في كل ربع من إقليمها. وبذلك تتسق المضامين المفاهيمية السابقة من أطروحات الواقعية/الواقعية الجديدة، القائمة في تحاليلها الأمنية على افتراض عام بأن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية تسعى وراء مصالحها الحيوية التي في مقدمتها حماية والحفاظ على البقاء القومي للدولة.

هناك فئة أخرى من التعاريف لمفهوم الأمن تركز ابتداءً على الأجندة غير الصلبة المتعلقة بالحياة الاجتماعية اليومية للأفراد والجماعات، ومن ثم يصبح الفرد المرجع النهائي للأمن. تتضمن المفهمة السوسيولوجية للأمن تأمين حاجات الأفراد في الرعاية الصحية، البيئية، العمل، التعليم، الخدمات العامة، الأمن ضد مخاطر العنف والجريمة. يندرج ضمن هذه الفئة مجموعة من التعاريف لمفهوم الأمن والتي منها أن مضمون الأمن يتحدد في: "التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن".[41]

وهناك من يعرّفه بأنه: "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحركية الحادة للعنف".[42]

وهناك من يعرّفه بأنه: "التحرر من الخوف والقلق".[43]

وهناك من يرى أن: "فكرة الأمن القومي تتعدى المفهوم العسكري إلى المفهوم الاقتصادي ليقوم هذا الأمن على أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي والتقني وضرورة سيادة كل بلد سيادة مطلقة على موارده الاقتصادية لإعادة الثقة بين الدول العربية". [44]

وهناك من يرى أن الأمن هو: "مفهوم أوسع وأكثر تعقيدا من مجرد الحماية من الأسلحة والحرب. إن جذور الصراعات وانعدام الاستقرار تشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل الدول وفيما بينها، إلى جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية..."[45]

الفئة الثالثة لمفهمة الأمن القومي محددة في الاعتبارات الثقافية–السياسية وحتى الإيديولوجية، عندما يعني تأمين هوية المجتمع وثقافته، كجزء من حماية التماسك السوسيو–ثقافي للمجتمع ضد مخاطر التصدعات الاثنية، الدينية والإيديولوجية. لذلك، يمكن تعريف مفهوم الأمن تحت هذه الفئة بأنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية". أو هو: "مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان أمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا". وتعرّفه الجامعة العربية بأنه: "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي".[46]

إذا أخذنا بعين الاعتبار الفئات الثلاث السابقة حول مفهمة الأمن القومي مجتمعة، يمكن النظر لمصطلح الأمن القومي على أنه عملية تفاعلية بشكل متبادل بين مجموعة من المكونات والعناصر التي تشكل في النهاية مفهوم الأمن الشامل للدولة، الفرد والمجتمع. تتحدد هذه المضامين في المكون العسكري، المكون الوقائي، المكون الاجتماعي، المكون الإنساني، المكون القيمي، المكون البيئي والمكون الحضاري. وبناءً على ذلك يمكن تعريف الأمن القومي بأنه: أمن المجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تستهدف

الاستقلال الوطني وبقاء الدولة ووحدة الإقليم، وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل، وأمنه من التهديدات غير الأخلاقية كانتشار المخدرات وتجارة الجنس وتجارة الأطفال، وتجارة الأعضاء البشرية، وأمنه من التهديدات التي تستهدف دينه وثقافته وقيمه وهويته وفكره.

الأمن الجماعي

المجال الثاني لقضية الأمن محدد في فكرة "الأمن الجماعي The Collective Security" التي طرحت في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، كاستراتيجية جديدة في احتواء أي نزاع عسكري يهدد استقرار النظام الدولي، عبر إنشاء منظمة دولية تسمى "عصبة الأمم"، التي تتولى الحفاظ على الأمن العالمي وتوفير إطار عام لمناقشة الأزمات الدولية؛ وفي نفس الوقت التصدي الجماعي لتلك الفواعل التي تنتهك القانون الدولي وتعتدي على دول الأخرى، بالإضافة إلى تنفيذ مقررات مؤتمر الصلح المتعلقة بالعقوبات الدولية ضد الدول المهزومة في الحرب. إنها تتعلق بمنح الشرعية الدولية للقيام بالعمل العسكري الجماعي تحت راية عصبة الأمن، من أجل إنهاء الاعتداء وردع المعتدين الذين يستخدمون قدراتهم العسكرية ضد الأطراف الدولية الضعيفة ويحتلون أراضيهم.

لقد طرحت العديد من التعاريف لتحديد المضمون الاصطلاحي لمفهوم الأمن الجماعي، إذ يرى البعض أنه عبارة عن: "نظام يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف". أو هو: "نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية داخل المنظمة حماية كل عضو فيها والسهر على أمنه من الاعتداء". أو هو: "نظام يهدف إلى حفظ السلم من خلال منظمة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها [البعض] في حالة تعرض أحدها للهجوم". أو هو: "نظام تعتمد فيه الدولة في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها، وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية". أو هو: "مرحلة وسط بين فكرة الدفاع الشرعي

الفردي والجماعي عن النفس، وهي فكرة الأمن العام، لأنه يتجاوز وجود قواعد ثابتة لمواجهة النزاع إلى تمثيل خطر الدفاع عن الدولة ضد العدوان". أو هو: "فكرة تتلخص في مبدأ العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتتكون من شقين: شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة لوقوع العدوان مثل إيقاف وعقاب المعتدي". أو هو: "نظام للمساعدة المتبادلة الذي لا يستهدف دولة معينة بالذات". أو هو: "نظام يرتكز على التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية فور تقرير وقوع هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك".[47]

وهناك من يعرّف الأمن الجماعي بأنه: "نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية داخل المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء".[48]

وهناك من يعرّفه بأنه ذلك: "الترتيب الذي تقبل كل دولة في النظام بأن أمن أحد الأعضاء هو شأن الكل، وتوافق على المشاركة في الرد الجماعي على الاعتداء".[49]

إن فكرة الأمن الجماعي قائمة على التضامن الدولي من أجل توفير القدرات العسكرية الضرورية والموارد المالية لتمويل العمليات العسكرية عبر العالم ضد أشكال تهديد السلم الدولي، وعلى رأسها احتلال أراضي دول ذات سيادة، تهديد الملاحة في المياه الدولية أو شن الحرب خارج الشرعية الدولية. إن الأمن الجماعي –وفق ميثاق عصبة الأمم– يتضمن فكرة استخدام القوة العسكرية في حل النزاعات الدولية، لكن من قبل الجماعة الدولية ضد المعتدين من أجل تحقيق الهدف الذي عجزت عن تحقيقه الدولة الوطنية بمفردها، وهو حماية السيادة الوطنية والبقاء القومي للدولة التي هي الفاعل المركزي في النظام الدولي.

يمكن أن يتضمن الأمن الجماعي أيضا فكرة تنسيق الجهود العسكرية الدولية لأجل تأمين سلامة واستقرار النظام الدولي، لذلك هناك من يعرّفه بأنه: "الضمان الذي تكفل به جماعة من الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها. وتلجأ في سبيل ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة ومنع أي اعتداء على السلام الدولي أو الإقليمي".[50]

وهناك من يعرّف الأمن الجماعي بأنه: "المبدأ الذي يقضي في العلاقات الدولية بأن يعيّن كل واحد من نفسه حارسا على أخيه، فهو ترجمة دولية للشعار (الفرد للكل والكل للفرد) وقوامه أن لجوء أية دولة إلى استخدام القوة العدوانية وغير القانونية ضد أية دولة أخرى يقاوم بالقوة الجماعية لجميع الدول الأخرى". وعرّفه ماكماهون Mc Mahon بأنه: "محاولة للحم محالفة عسكرية بعضها مع بعض لحفظ السلام على غرار ما حاولنا عمله في حلف الشمال الأطلسي".[51]

إذا أخذنا المضامين المفاهيمية السابقة مجتمعة بعين الاعتبار، يمكن تعريف الأمن الجماعي بأنه: إرادة دولية جماعية لتأمين المصالح الوطنية المشتركة، الناتجة (الإرادة) عن عجز كل طرف من الأطراف بمفرده أن يؤمّن هذه المصالح لنفسه، والتي تتجسد (الإرادة) في صياغة سياسة مناسبة، مواقف وآليات عملية لتجسيدها. فتصبح مسؤولية توفير الأمن للأطراف المنخرطة في هذه العملية مسؤولية تضامنية بطريقة آلية. عادة تجري عملية الأمن تحت غطاء الشرعية الدولية، عن طريق تفويض الأمم المتحدة باستخدام القوة العسكرية لرد الاعتداء ومعاقبة المنتهكين للقانون الدولي.

تقضي فكرة الأمن الجماعي تدخل الشرعية الدولية من أجل تأمين البقاء القومي للدولة الوطنية في حالة تعرضها لاعتداء خارجي يتخطى قدراتها الدفاعية الوطنية، إنه تجميع للقدرات العسكرية والموارد اللازمة الموجهة نحو تمويل العمل العسكري الدولي، بهدف تثبيت الاستقرار الدولي في منطقة معينة من العالم؛ مثلا التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية عام 1950، حرب الخليج الثانية عام 1991، وحروب البلقاء في تسعينيات القرن العشرين. في كل واحدة من هذه الحالات السابقة تم استخدام القوة العسكرية ضد الطرف المعتدي باسم الأمم المتحدة. النتيجة النظرية المستخلصة من العمل العسكري الدولي محددة في التدخل الملحوظ بواسطة القوة العسكرية من أجل الحفاظ على استقلال وسيادة الدول ضد انتهاكات بعضها البعض، وفي حالات نادرة يكون التدخل ضد جماعات التمرد من أجل الحفاظ على سلطة الحكومة الوطنية؛ ومن ثم يصبح المستوى الدولي المصدر الرئيسي في إنتاج مخرجات السياسة الوطنية. من ناحية أخرى، يعكس الأمن الجماعي الضعف الملحوظ وتقلص قدرات الدولة الوطنية في توفير شروط حماية نفسها من

الاعتداءات الخارجية، على عكس اعتقاد الواقعية الهجومية[52] الذي يقضي بميل الدولة الوطنية للمساعدة الذاتية والمنافسة الأمنية من أجل تفادي الوقوع ضحية للاعتداء الخارجي.

بمقتضى أطروحة الأمن الجماعي، يشتق الأمن القومي أوليا من المستوى الدولي وبالتالي تصنع السياسة الأمنية الوطنية وفق الصياغات المطروحة من قبل الهيئة الممثلة للأمن الجماعي؛ عندئذ يستبدل المستوى الوطني في تغذية مفردات علم السياسة بنظيره الدولي الآخذ في السيطرة على الشؤون الداخلية للدول، عبر التدخل المتزايد للأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للمجتمعات، الذي يشمل مجالات السياسة، التنمية الاقتصادية، البيئة، حقوق الإنسان؛ وقائمة طويلة من مجالات الأنشطة المجتمعية كالأسرة، الطفولة، الصحة التعليم وغيرها.

النزعة المعيارية للأمن الجماعي

لا يستهدف الأمن الجماعي تغيير وضع استراتيجي معين أو قلب ميزان قوى إقليمي في منطقة ما، كما لا يتضمن تهديدا لدول معينة أو إسقاط حكومات أو تغيير طريقة عملها السياسي؛ بقدر ما يتضمن النزعة المحافظة على الوضع القائم في مقابل ردع الميول المهيمنة على السياسة الدولية، التي عادة تخلّف وراءها نزاعات أمنية كبيرة عبر إقليمي وعبر الدولي. فهو نظام يشتق شرعيته من الأمم المتحدة كممثل للنظام الدولي، وبالتالي ممارسة العنف في الحدود التي تحافظ على الوضع القائم، والمواجهة الجماعية لأي تغيير في الخريطة الجغرافية، ميزان القوى، انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، السيطرة على أراضي جديدة بالقوة العسكرية حتى ولو كانت غير مأهولة. بالرغم من النظرة المعيارية وفي بعض الأحيان الطوباوية، إلا أن تدخلات الأمم المتحدة لاستغاثة ضحايا الاعتداءات تثبت أن لنظام الأمن الجماعي جانب كبير من المصداقية العملية؛ بالرغم من أن نماذج تدخل الأمم المتحدة تضمنت حماية مصالح القوى العظمى؛ من الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها تدخل الأمم المتحدة في وقف زحف قوات كوريا الشمالية نحو الجنوب في عام 1950، وإخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991. بمعنى آخر، أن الأمن الجماعي يعني من الناحية الاستراتيجية السيطرة على عتبة الفترة الوسطى بين العنف وعدم العنف، وقف الاعتداء،

ومعالجة الآثار الإنسانية للاعتداء؛ ويمكن أن يأخذ شكل الردع الجماعي، من أجل منع أي دولة من القيام بانتهاك حقوق الآخرين السيادية، وفك الاشتباك بين الأطراف المتنازعة.

يركز نظام الأمن الجماعي على حظر فكرة المبادرة بشن الحرب من جانب واحد، وجعل الفاعل يدفع الثمن المكلف، ليس من قبل الضحية وحلفائه ولكن من قبل المجتمع الدولي ككل الأعضاء في المنظمة الدولية؛ عبر تسليط العقوبات الجماعية على المعتدي إلى درجة إدراك أن انتهاك حرمة الدول الترابية له نتائج وخيمة على بقائه القومي واستقراره الأمني. لقد جاء ذلك متضمنا في ميثاق عصبة الأمم، إذ تشير المادة 16 إلى أن شن الحرب من قبل أي دولة تتجاهل اتفاقات حل النزاع بالطرق السلمية، هي في حد ذاتها من الناحية القانونية حرب ضد كل أعضاء العصبة؛ الأمر الذي يستوجب على كل الأعضاء قطع جميع العلاقات التجارية والمالية مع المعتدي، وفق الطريقة التي يراها كل طرف أنها مناسبة. وفي مرحلة لاحقة، يمكن اللجوء إلى العمل العسكري الجماعي لوقف الاعتداء بواسطة تشكيل قوات عسكرية مشتركة ترسل تحت غطاء الشرعية الدولية إلى منطقة النزاع.

بالرغم من الفشل المدوي لنظام عصبة الأمم في ردع الاعتداءات العسكرية الدولية من قبل القوى العظمى، والعجز عن منع الاعتداء وملاحقة مرتكبي الانتهاكات المريعة للقانون الدولي التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، إلا أن الأمن الجماعي كان أحد الغايات الكبرى الموجّهة لتفكير واضعي ميثاق الأمم المتحدة لاحقا عقب الحرب العالمية الثانية. إذ تقضي المادة الأولى من الفصل الأول من القسم الأول، بأنه: "لتحقيق السلم الدولي والأمن، والوصول إلى هذه النهاية، لابد من اتخاذ الإجراءات الجماعية الفعالة لمنع وإزالة تهديدات السلم، وإخماد الأعمال العدائية أو الانتهاكات الأخرى للسلم.."[53] كما يهدف نظام الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة إلى ردع أو إخماد أي عمل عسكري يقوم به أي طرف معتد على حرمة النظام الدولي. أي أن تصبح مقاومة المعتد مسئولية جماعية من أجل إبعاد مخاطر الاعتداء واستمالة الأطراف الضعيفة الخائفة من ثأر المعتدي إلى نظام الأمن الجماعي. في مقابل ذلك، يمكن أن يردع أو يشل إيجاد نظام أمن جماعي منسجم، أي تحالفات عسكرية أخرى مقوضة للاستقرار العالمي.

عمليات حفظ السلام

أصبح تدخل الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مركزا على عمليات حفظ السلام وأعمال الإغاثة في المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، الاضطرابات المناخية، مكافحة الأوبئة المعدية والحروب الأهلية. لقد ازداد تدخل الأمم المتحدة عقب الحرب الباردة بسبب انتشار النزاعات الأهلية وظهور الدول الفاشلة خاصة في إفريقيا والشرق الأوسط، وارتفع عدد قوات حفظ السلام من سبعة آلاف فرد إلى أكثر من 70 ألف جندي، يعملون على فض الاشتباكات بين الجماعات المتقاتلة، إنشاء المناطق العازلة، الإشراف على عمليات إعادة الإعمار، وإزالة مظاهر الفوضى الأمنية، ومساعدة القوات الحكومية على استعادة الأمن، وإعادة تشغيل مؤسساتها الأمنية والاقتصادية. عادة تكون قوات الأمم المتحدة مجهزة بأسلحة خفيفة، مدرعات للحماية وحوامات لمراقبة وقف إطلاق النار بين المتحاربين، رصد انتهاكات حقوق الإنسان وخرق القانون الدولي؛ ومزودين بمنظارات الرؤية عن بعد، لتوفير حاجز ضد المحاولات المتوقعة للقيام بخرق خطوط وقف إطلاق النار أو خرق منطقة منزوعة السلاح، ومجهزين أيضا بغازات مسيلة للدموع وبنادق وقاذفات وكذلك المدفعية الخفيفة؛ من أجل استخدامها فقط في حالات الضرورة القصوى مثلا الدفاع عن النفس.

تتكون قوات حفظ السلام من جنسيات متعددة معظمها من العالم الثالث التي يفترض أنها بدون أعداء من الناحية النظرية، لكن يمكن أن تحدث انتهاكات من قبل القوات الأممية نفسها، إذ ذكرت تقارير صحفية عن انتهاكات جنسية من قبل القوات الأممية في حق اللاجئين في هايتي في يونيو 2015. بغض النظر عن هذه الحوادث المعزولة، تعمل قوات حفظ السلام تحت غطاء الشرعية الدولية، مع الحصول على موافقة الدول التي سوف تنتشر على أراضيها، من أجل مراقبة وقف إطلاق النار وإدارة المنطقة العازلة بين المتحاربين وإنشاء الملاذات الآمنة للاجئين وتوفير الممرات الآمنة، لعبور مواد الإغاثة لأولئك العالقين بين مناطق النزاع. مثلا قوات اليونفيل في جنوب لبنان لفصل الاشتباك بين المقاومة اللبنانية والقوات الإسرائيلية التي انتشرت بعد انتهاء حرب تموز 2006، والقوات الأممية المشرفة على أعمال الإغاثة والملاذات الآمنة في دارفور غرب السودان عام 2009، والقوات الأممية لمراقبة المنطقة المنزوعة السلاح في صحراء سيناء بعد حرب 1973.

يمكن أن تتحول قوات حفظ السلام إلى عدو أو طرف في منطقة النزاع بسبب احتدام النزاعات الأهلية، مثلا تحول قوات إيساف الأممية المنتشرة في أفغانستان منذ عام 2002 إلى هدف لهجمات جماعة طالبان، بسبب أنه كانت شريحة كبيرة من المجتمع الأفغاني تنظر للقوات الأممية على أنها قوات احتلال. لذلك، لابد من وجود ظروف مناسبة لعمل قوات حفظ السلام، بحيث تكون مطلوبة من قبل المتحاربين للإشراف على عملية وقف إطلاق النار، وإدارة عمليات الإغاثة مثل مكاتب الأنروا في غزة.

كنتيجة للزيادة الملحوظة في النزاعات غير التقليدية عبر العالم عقب نهاية الحرب الباردة، خاصة في تلك الدول التي شهدت تحولا في النظام السياسي ولم تكن لديها الإمكانيات للتكيف الآمن مع متطلبات التحول السريع، وفي حالة عديدة أدى الفشل إلى حروب أهلية ونزاعات اثنية قاسية؛ تعالت الأصوات المطالبة بمأسسة قوات حفظ السلام بما يسمح لها بالحشد والانتشار السريع في مناطق النزاع في ظرف يوم أو يومين. الحقيقة أن مثل هذه المطالب لا تقتضي وفرة في أعداد القوات الأممية فحسب، ولكن تستلزم أيضا وفرة في الموارد المالية اللازمة لتمويلها، وتوفير المعدات اللازمة وكذا الإمدادات الغذائية والصحية وغيرها.

أدى اختفاء الاتحاد السوفياتي من المعادلة الدولية، إلى زيادة نفوذ الأمم المتحدة في العلاقات الدولية من خلال التدخل المتزايد في البيئات المحلية لمجتمعات العالم الثالث، والتعهد المباشر للنزاعات الأهلية ومباشرة معالجة الأزمات الدولية؛ ليس هذا فحسب، وإنما أيضا الاهتمام بالقضايا السياسية، الاجتماعية والبيئية. انعكس هذا النفوذ من الناحية العملية، في زيادة أنشطة الوكالات الأممية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حقوق الإنسان، مراقبة الانتخابات؛ بالإضافة إلى التدخل العسكري المباشر لحفظ السلام وفك الاشتباك بين الأطراف المتحاربة. كما ظهر أيضا نفوذ الأمم المتحدة في زيادة عدد قواتها وميزانيتها السنوية، إذ تشير التقديرات إلى أنه ما بين عامي 1980 إلى غاية 1995، ارتفع عدد أفراد قوات حفظ السلام الأممية من 9,570 فرد إلى أكثر من 62,300 فرد، ترافق ارتفاع هذا العدد مع الزيادة الملحوظة في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي ارتفعت من 230 مليون دولار إلى 3,6 مليار دولار.[54]

مع بداية القرن الواحد والعشرين، تأثرت عمليات حفظ السلام كثيرا (إن لم نقل تضررت) بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عقب أحداث 11 سبتمبر 2011، عندما قال في خطابه للكونغرس تسعة أيام بعد الأحداث: "حربنا على الإرهاب سوف لا تتوقف حتى نجد كل جماعة إرهابية في العالم، نوقفها ونهزمها". تحددت جوانب الضرر بحالة الإرباك بين عمليات الغزو العسكري وعمليات مكافحة الإرهاب، والانتهاكات المروعة المرتكبة من قبل القوات الأمريكية دون وجود رادع دولي لمعاقبة أولئك الذين يرتكبون فضائع التعذيب والقتل الجميع في مناطق النزع (العراق وأفغانستان)، ناهيك عن استخدام الأسلحة الخطيرة والقوة المفرطة ضد المدنيين. الحقيقة أن نتائج الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب كانت مدمرة للسلم الدولي، بحيث أنه مع نهاية العهدة الثانية لجورج بوش الابن وبالتالي نهاية عمر تلك الاستراتيجية، وجد العالم نفسه يواجه أزمة مالية عالمية تنخر جسم الاقتصاد العالمي، وكان مصدرها أزمة العقارات في الولايات المتحدة، وأزمة الفوضى الأمنية التي اجتاحت الشرق الأوسط، شمال ووسط إفريقيا. لذلك، مع صعود الديمقراطيين إلى الحكم في واشنطن، كان القرار المتخذ من قبل باراك أوباما هو استبدال مصطلح "الحرب الطويلة ضد الإرهاب" أو "الحرب العالمية على الإرهاب Global War on Terror"، بمصطلح آخر أقل مأساوية وهو: "العملية الطارئة في الخارج Overseas Contingency Operation".[55]

بسبب الزيادة الملحوظة في عدد الدول المنهارة أمنيا، أو تشهد صراعات أهلية قاسية، أصبح دور الأمم المتحدة مركزا على إعادة بناء الاستقرار في تلك المجتمعات، والمساعدة على عودة المؤسسات الحكومية للعمل من جديد، وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية من أجل الحفاظ على الاستقرار المجتمعي. ظهر ذلك بجلاء فور احتلال العراق عام 2003 واندلاع النزاع والفوضى الأمنية عقب حل المؤسسات الأمنية العراقية، وكذلك هناك حالات كثيرة مثل سوريا، لبنان، اليمن، وفي إفريقيا مثل سيراليون، ساحل العاج، مالي، ليبيا، إفريقيا الوسطى والقائمة مفتوحة. الحقيقة أنه لم يظهر نجاح واضح لدور الأمم المتحدة في إعادة ترميم الاستقرار الأهلي لتلك المجتمعات المنهارة أمنيا، لكن مع ذلك طورت المنظمة الدولية باستمرار الصياغات النظرية والمبادرات الأمنية من أجل بناء السلم الأهلي في المناطق التي

تشهد اضطرابات أمنية كبيرة. يمكن الاستشهاد على ذلك بمضمون المبادرة لإعادة الاستقرار في ساحل العاج، المضمّنة في القرار رقم 1528 (2004)، والمكونة من النقاط التالية:

1)وقف كل أشكال العداوات وأعمال الجماعات المسلحة، وقف التعبئة المتبادلة، إعادة إدماج المقاتلين والنازحين في المجتمع، إطلاق سراح الأسرى والتعاون من أجل إعادة الاستقرار الأهلي للمجتمع.

2) نزعة الأسلحة من أيدي المدنيين وتفكيك المليشيات المسلحة.

3) القيام بعمليات توحيد السكان وتسجيل الناخبين.

4) إصلاح المؤسسات الأمنية وفق معايير حقوق الإنسان والمهام المدنية.

5) حماية بعثة الأمم المتحدة للسلام والمؤسسات الحكومية والسكان المدنيين من اعتداء المليشيات المسلحة والجماعات شبه عسكرية.

6) إدارة والتحكم في تدفق الأسلحة وحركة تجارة الماس في البلاد باعتبارهما مصدران محركان للجريمة المنظمة.

7) دعم أعمال الإغاثة الدولية للمتضررين من النزاعات الأهلية وتعزيز المساعدات الإنسانية، كجزء مهم من عملية بناء الأمن وإعادة الثقة للمواطنين في المؤسسات الدولية.

8) توفير المساعدة والدعم لإعادة عمل مؤسسات الدولة وكل الوكالات الحكومية، التي تربط المواطنين بالسلطة السياسية القائمة.

9) تعزيز اتصالات المنظمة الدولية وانفتاحها على الجماعات المجتمعية، ودعم حرية الرأي والعدالة القضائية وتنظيم الانتخابات العامة الشفافة التي تفضي إلى تشكيل حكومة تمثيلية.

10) المساعدة على تحسين وضعية حقوق الإنسان وردع الانتهاكات الانسانية في حق الناس العاديين.

11) إعطاء دور للإعلام وللصحافة من أجل تنوير الرأي العام ونشر الثقافة المدنية والوعي السياسي، وكشف الانتهاكات الإنسانية وعمليات الفساد والأنشطة غير الشرعية داخل البلاد.

12) المساعدة في الحفاظ على تثبيت حكم القانون ودعم النظام العام وعودة الحياة الاجتماعية–الاقتصادية العامة للناس، بما في ذلك عودة عمل الشرطة المدنية في الشوارع وحماية المرافق العامة، ونصح الحكومة حول إعادة بناء مصالح الأمن الداخلية، مساعدة الحكومة في الارتباط بالاتحاد الإفريقي، منظمة الإكواس والمنظمات الدولية الأخرى، من أجل إعادة تثبيت سلطة القضاء وحكم القانون عبر ساحل العاج، ودعم الحكومة في ضمان أمن مبنى الإذاعة والتلفزيون.[56]

بالرغم من المضامين المثالية التي تحملها هذه المبادرة الأممية، إلا أنها من الناحية العملية ليست مقبولة من قبل الأطراف المهيمنة في المجتمع، بسبب أنها تصطدم مباشرة مع مصالحهم، خاصة تلك الجماعات التي تحمل السلاح وخاضت حربا أهلية من أجل مصالح معينة ضيقة. لذلك، يحتاج عمل الأمم المتحدة إلى تعاون وطني، إقليمي ودولي من أجل أن تعرف المبادرة طريقها نحو العمل الميداني في بيئة هي أصلا منهارة أمنيا.

الأمن الإنساني

إحدى الاشتقاقات المنبثقة عن المراجعات والتطويرات النظرية لمفهوم الأمن في الفترات الأخيرة من تاريخ العلاقات الدولية، وأصبحت الأكثر شيوعا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو مفهوم "الأمن الإنساني"، المرتبط أساسا بمرجعية جديدة في صياغة منظورات الأمن، التي تولي اهتماما متزايدا للاعتبارات والأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية وترتيب الأجندة الوطنية؛ وتعطي دورا متزايدا للمنظمات الدولية وجماعات المجتمع المدني للمساعدة على رعاية وخدمة المصالح الإنسانية خاصة في أوقات الأزمات الأمنية الحادة. يكمن جوهر فلسفة الأمن الإنساني في النزعة السلمية المنعكسة في رفض الحرب وتشجيع الأنشطة ومشاريع التنمية، التي تحسّن الوجود الاجتماعي للناس وتقلص أسباب الميل نحو الحرب؛

على افتراض أن الدوافع الرئيسية التي تجعل الناس يستخدمون الحرب كسلوك سياسي هي ملخصة في حالة الحرمان والبؤس اللذان يجعلانهم غير مكترثين بقيمة الحياة.

إن الميل نحو السلم من منظور بول فيوتي ومارك كوبي[57] هو: "موقف فلسفي الذي في معناه الخالص يرفض كل أشكال الحرب وأي استخدام للقوة كأدوات شرعية في تحقيق الأهداف، حل النزاعات، أو لأي غاية أخرى....النزعة السلمية أو التعهد بعدم العنف هي موقف فلسفي أو أخلاقي قابل للدفاع عنه بشكل مثالي". النتيجة التحليلية المهمة بالنسبة للأمن الإنساني محددة في ضرورة وضع مصفوفة من القيود ورزمة من العقوبات على أولئك الذين يتبنون الحلول العسكرية في السياسة الخارجية من أجل تحقيق مصالحهم الوطنية على حساب مصالح الشعوب الأخرى؛ وذلك بسبب الأضرار الإنسانية البليغة المترتبة عن نشوب الحروب وأشكال النزاع، سواء بين الدول أو داخل المجتمعات. ومن ثم، تكون عملية مناهضة الحرب وبناء السلم إحدى الأهداف الكبرى المتضمنة في مفهوم الأمن الإنساني.

كذلك تشكل مهمة المحافظة على بقاء النوع الإنساني[58] إحدى عناصر الأمن الإنساني، التي تتجسد من الناحية العملية في تطوير الأنظمة الصحية، تقليص أسباب القتل، زيادة النسل، تطوير أبحاث الطب، معالجة أعراض وآثار الشيخوخة، نشر ثقافية الوقاية الطبية ومكافحة الأمراض، عبر توفير اللقاحات الضرورية والأدوية. بمعنى آخر، تعني مهمة المحافظة على استمرار النوع الإنساني اتخاذ كل الإجراءات والتدابير السياسية والقانونية والقضائية وحتى العسكرية في بعض الأحيان، من أجل حماية النوع الإنساني من الأعمال والممارسات والظواهر التي تهدد بقاءه، مثل الإبادة الجماعية في الحروب، استهداف المدنيين في الحروب، انتشار الأمراض المعدية عبر العالم، تلوث المياه، انتشار المجاعات وغيرها. تمتد المحافظة على النوع في تراث الثقافات الإنسانية وخاصة الإسلامية، التي ركزت كثيرا على بلورة معاني المحافظة على بقاء الإنسانية من خلال التأكيد على حماية النفس البشرية من الاعتداء ومن القتل بغير حق؛ أو كما ذكر الإمام الشاطبي[59] أن هناك خمس مصالح ضرورية تقوم عليها الشريعة الإسلامية من بينها حفظ النفس البشرية من القتل أو الانقراض.

الافتراض العام الذي تقوم عليه مفهمة بقاء النوع الإنساني كأحد مكونات الأمن الإنساني، أن بقاء النوع الإنساني واستمراره في التفاعل هو أكثر أهمية من بقاء حياة باقي الأشياء الأخرى على الأرض، ولو أن وجودها أيضا مهم في علاقته باستمرار الحياة الإنسانية ذاتها؛ لذلك، بقاء الجنس البشري هو بدون شك شرط ضروري لتحقيق أي قيمة إنسانية. يعني بقاء النوع الإنساني ضرورة توفر الشرط الصحي المعقول لحياة الجسم والعقل الإنساني، وبالتالي المساعدة على توفير الظرف الملائم في الإنتاج الصحي للنسل، الذي يستطيع أن يكون مقويا للأجيال المستقبلية في التوالد واستمرار الحياة الاجتماعية على كوكب الأرض.

يتضمن الأمن الإنساني كذلك تلك الجهود الدولية الإنسانية الموجهة نحو تخفيض مستويات القتل الجماعي والمعاملة الوحشية المفرطة ضد الوجود الإنساني، وذلك من خلال تجريم قتل وتعذيب المواطنين في معظم الدول، خاصة في فترات الحروب الأهلية التي تنهار فيها السلطة العليا للدولة، التي في العادة تفرض هيبة القانون وتفصل بين المتخاصمين. في سياق ذكر الحروب الأهلية، نجد معظم أعمال الإبادة البشرية والتطهير العرقي والقتل على الهوية الدينية والثقافية، ترتكب خلال نشوب النزاعات الأهلية بسبب انهيار النظام الأمني الوطني الذي يستطيع ردع النزاعات ومنع انتشار الفوضى الأمنية. عندئذ، تتدخل الجهود الدولية من أجل وقف أعمال الإبادة، عن طريق إنشاء الملاذات الآمنة، ملاحقة المعتدين، إيجاد المناطق العازلة، فتح الممرات الآمنة لعبور أعمال الإغاثة ومساعدة العالقين بين الجماعات المتحاربة، وكذا توثيق عمليات القتل من أجل المتابعة القانونية لمجرمي الحرب. لقد تعززت الجهود الإنسانية في منع القتل الجماعي للأبرياء بواسطة مناهضة الرأي العام للحروب وانتهاكات حقوق الإنسان وتأثير جماعات المجتمع المدني، باعتبارها أعمالا بغيضة ومضادة للضمير الأخلاقي الإنساني؛ إنه المحتوى الإنساني لمضمون الأمن في العلاقات الإنسانية الدولية.[60]

القاعدة النظرية التي تقوم عليها الجهود الإنسانية في تخفيض مستوى القتل الوحشي للبشرية، محددة في الافتراض العام الذي يقضي بأن معظم الحقوق الإنسانية الأساسية تتمحور حول الحق في الحياة، والاعتراف بأن هذا الحق يجب ألا يكون مهددا بواسطة

العنف الجسدي الممارس بواسطة الحروب التقليدية المستخدمة لأدوات القتل الشامل، وبواسطة الحروب الأهلية وأشكال القتل المدني مثل التسمم، الأمراض وغياب الرعاية الصحية. بمعنى آخر، لابد أن يكون الاهتمام العالمي منصبا حول تقليص درجات القتل للنفوس البشرية عبر العالم، وبالتالي يجب أن تكون الأولوية لمنع الموت بدلا من مفهوم المنفعة؛ كما أن الفقر المدقع في أي مكان من العالم يهدد أيضا الوجود المادي لهؤلاء الناس أو أولئك.

يتعلق المستوى الآخر في تحليل الأمن الإنساني بفكرة حماية الحقوق الفردية للمواطن عبر العالم، التي تتضمن الحقوق العامة المدنية والسياسية والاقتصادية المطالب بها من قبل معظم الناس عبر العالم ككل، والمنبعثة أساسا من فعالية الوجود الإنساني والحق في العيش الكريم لكل فرد موجود على كوكب الأرض. وللتأكيد من أن حماية الحقوق العامة للأفراد هي عالية القيمة، لابد أن تؤخذ هذه الحماية وفق القاعدة المعيارية لمعاهدة وستفاليا[61] حول نظام الدولة القومية، التي وضعت قيمة عالية لاستقلال السيادة والاعتراف بالدول القومية، التي فرضت المساواة بين المواطنين، بغض النظر عن الانتماءات العرقية والدينية والاجتماعية. لكن في مقابل ذلك، يشكو هذا النظام من عيوب أخرى والتي من بينها وجود تحد يواجه تطبيق المبادئ المعيارية في العلاقات الدولية، والمتمثل في قانون عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من قبل أطراف خارجية؛ خاصة في حالة استخدام القوة المفرطة من قبل الحكومات الوطنية ضد مواطنيها خلال فترات أزمات الأمن المجتمعي. عندما تضعف الحكومات عن إدارة البلاد، يتقلص نفوذها على مواطنيها بواسطة الاضطرابات الاجتماعية وتصاعد مظاهر المعارضة في الشوارع؛ ومن أجل استعادة هيبتها، تلجأ إلى مفهمة الواقعية الجديدة المركزة على فكرة أولوية البقاء القومي للدولة، التي تستلزم التضحية بآلاف البشر من أجل بقاء وأمن الدولة القومية. وإحدى تجليات ذلك، طريقة معاملة الحكومات العنيفة للشعب داخل سلطتها القضائية. لذلك، الحل المقترح في هذا الصدد محدد في إقامة مبادئ النظام المدني ما بين الدول، التي تعلي احترام الكرامة الإنسانية وحماية البشر من أشكال القتل والبؤس، واحترام قواعد الأخلاق الإنسانية العالمية والمبادئ الإنسانية. وهي المعاني التي طالب به أنصار النظرية المثالية/المثالية الجديدة[62] ونظرية السلم الديمقراطي.[63]

يندرج ضمن مفهوم الأمن الإنساني أيضا أجندة حماية التنوع الثقافي كطريقة لمنع النزاعات والقتل على الهوية المذهبية، الدينية، الإيديولوجية والطائفية، وفي نفس الوقت النظر إلى التنوع الثقافي كإرث مشترك للبشرية ككل. الغطاء القانوني لهذا المكوّن في الأمن الإنساني متضمن في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يضمن لكل الأقليات الثقافية حقوقا في الاحتفاظ والتعبير عن انتماءاتها الثقافية بحرية، ومن ثم يستمد شرعيته وقوته من القانون الدولي الإنساني. يتلازم استمرار وحماية التنوع الثقافي مع الحرية السياسية التي تمكّن الجماعات تحت وطنية من ممارسة أنشطتها الثقافية وتطوير إرثها الحضاري، إنها الحرية التي تجعل المفكرين، الفنانين، الكتاب، المثقفين، الباحثين وحتى الناس العاديين يكتبون ويعبرون بطريقتهم عن المحتوى الثقافي، الذي يمثل بالنسبة لهم مرجعية الانتماء والهوية الثقافية.

الجانب العميق في حماية التنوع الثقافي في علاقته بالأمن الإنساني، أن ذلك يعتبر الطريقة المثلى للحولان دون وقوع النزاعات والصدامات المجتمعية حول الهوية الثقافية، المترافقة بالكراهية المتبادلة بين الجماعات الثقافية الفرعية في المجتمع الواحد. كما يمكن أن يؤدي كبت حرية الأقليات في التعبير عن نفسها وهويتها الثقافية إلى الهجرة الجماعية نحو المناطق الأكثر حرية، التي يلقى فيها المهاجرون معاملة حسنة ولا يخافون في التعبير عن انتمائهم الثقافي–الديني؛ بالرغم من أنه في بعض الأحيان تظهر مخاوف في مجتمعات الاستقبال حول الانسجام السوسيو–الثقافي وظهور المشاكل الأمنية التي يحملها المهاجرون معهم، مثلا المخاوف الأوربية المتزايدة من المهاجرين المسلمين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذا تصاعد الكراهية للمهاجرين عموما في أوربا بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008. يمكن أن تتصاعد المشاعر المضادة للأقليات المهاجرة بشكل مطرد في المجتمعات التي تعاني من أزمات اقتصادية، هشاشة أمنية وضعف مؤسساتي في احتواء مخاطر النزاعات الاثنية–الثقافية.

من ناحية أخرى، تشير مرجعية القانون الدولي الإنساني في حماية التنوع الثقافي الإنساني، إلى المسئولية الدولية عن حماية التراث الإنساني والتدخل في الأزمات الأمنية التي تستهدف أقليات ثقافية معينة بالتطهير الثقافي، العرقي أو المذهبي، كما هي الحالة

الشائعة في الشرق الأوسط فيما بعد العشرية الأولى من القرن العشرين. من المنظور المفاهيمي، تعني المسئولية الدولية: "الالتزام الذي تتحمله . بحكم القانون الدولي . الدولة أو المنظمة الدولية المنسوب إليها ارتكاب فعل أو امتناع مخالف لالتزاماتها الدولية بتقديم تعويض للمجني عليها في شخصها أو في شخص عادي أو أموال رعاياها". وترى لجنة القانون الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن: "المسؤولية الدولية هي كل عمل غير مشروع دوليا صادر من دولة معينة يرتب مسؤوليتها".[64] في العلاقة بالأمن الإنساني، تتضمن المسئولية الدولية معنى أمني متعلق بالمسؤولية الإنسانية في حماية التراث الرمزي الإنساني القابل للعطب الشديد في المجتمعات الإنسانية. يتضمن مفهوم المسؤولية الإنسانية فكرة أن رجال الدولة في المقام الأول، هم كائنات بشرية وبالتالي واجبهم الأساسي ليس فقط الاحترام بل وكذلك الدفاع عن حقوق الإنسان، حول أحقية الاحتفاظ بالخصوصيات الثقافية عبر العالم.[65]

بصفة عامة، يمكن تحديد مبدأ المسئولية الدولية بأنها: تلك المهام والوظائف التي يمكن أن تضطلع بها الفواعل الدولية المختلفة القادرة على التأثير بشكل جوهري في أمن أو رفاهية الآخرين دون تمييز، والذين يفترض فيهم أن يكونوا مسئولين عن نتائج ومخرجات هذه المسئولية والسلوك العام نحو المجتمع العالمي ككل. من وجهة النظر المعيارية،[66] إن مثل هذه المسؤولية الدولية الإنسانية يجب أن تطبق أفقيا (العلاقات بين الجماعات) وعموديا (العلاقات داخل الجماعات والمؤسسات). بمعنى آخر، سيصل المجتمع العالمي إلى مستوى عال من التطور، عندما يكون شكل حكمه يشبه حكم السياسة الداخلية للدولة القومية الديمقراطية، ومن ثم تظهر حاجة المجتمع الإنساني لأن يقوم على مبادئ المسئولية الجماعية، وتحل السياسة العالمية وتطبيقاتها ومبادئها المختلفة محل السياسة المحلية؛ بأن تصبح هناك مسئولية دولية أو عالمية إزاء المحافظة على بقاء واستمرار حياة النوع الإنساني والتنوع الثقافي للجماعات المختلفة.

الأمن الغذائي

مفهمة الأمن الغذائي

يندرج الأمن الغذائي ضمن أجندة الأمن الموسعة المتعلقة بتوفير الحاجات اللازمة من الغذاء الضروري لبقاء الجسم صحيحا بالنسبة للجماعة الكبيرة من المجتمع، إلى المستوى الذي تختفي معه ملامح المجاعة أو ندرة المواد الغذائية الضرورية التي يحتاجها الناس يوميا في الأسواق. مصدر التهديد الرئيسي للأمن الغذائي هو المجاعة الناجمة عن حالة الجفاف، نقص الموارد المالية، ندرة المياه النظيفة، كثرة الحروب والنزاعات الأهلية التي تبعد الناس عن فلاحة الأرض؛ وبالتالي يتقاتل الناس على مصادر الغذاء أو تتشرد جماعات كبيرة أو يقضوا موتا من الجوع. من الناحية المفاهيمية، ترى منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة أن الأمن الغذائي: "يتحقق عندما يصبح لدى جميع الناس في جميع الأوقات الإمكانات المادية والاقتصادية للحصول على تغذية سليمة تفي باحتياجاتهم من الواجبات الغذائية، وتتضمن ما يفضلونه من أغذية تضمن لهم حياة ملؤها الصحة والحيوية..." ويعرّف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه: "إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم".[67]

يعني الأمن الغذائي الوفرة المطلوبة من الغذاء لسكان الدولة بشكل يؤمّنهم من الإصابة بالأمراض أو المجاعة الجماعية، مما يستلزم الجهود الضرورية في إنتاج كميات المحاصيل الزراعية، الثروة الحيوانية التي تغطي احتياجات السكان من الغذاء. بالإضافة إلى تطوير الصناعات الغذائية التي تساعد على توزيع الأغذية في التجمعات الحضرية الكبيرة والمناطق النائية على حد سواء، دون أن تتعرض إلى التلف خلال عملية التسويق أو التخزين. يمكن تلخيص كل هذه المعاني في مصطلح آخر ذي علاقة وثيقة بالأمن الغذائي الشائع في وسائل الإعلام وعلى ألسنة صناع القرار وهو مفهوم "الاكتفاء الذاتي الغذائي"، الذي يعني : "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا".[68] أو الاستغلال العقلاني للقدرات الوطنية الفلاحية،

البشرية، التكنولوجية من أجل الإنتاج الغذائي الذي يغطي طلب الاستهلاك الغذائي الوطني أو يتخطى حدوده.

أبعاد الأمن الغذائي

تتضمن مفهمة الأمن الغذائي مجموعة من الأبعاد التي تشكل الإطار التحليلي العام لقضية الغذاء في صناعة السياسات الوطنية والدولية:

1)يتحدد البعد الأول في العامل الاقتصادي الذي يعرف بواسطة عدد من المؤشرات الإمبريقية مثل حجم المساحات الزراعية، المردود الإنتاج الفصلي والسنوي، عدد العمالة المنخرطة في أعمال الزراعة والصناعات الغذائية، متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وفائض الإنتاج الزراعي الموجه نحو الأسواق الخارجية. كذلك الموارد المالية الموجهة نحو تمويل الأنشطة الزراعية ومشاريع تشييد البنية التحتية لتطوير الإنتاج الغذائي، مثل بناء السدود، شق الطرق نحو الحقول الكبيرة وتسهيل نقل وتسويق المنتجات الزراعية، ومنشآت صناعة وتخزين المواد الغذائية الاستهلاكية.[69]

2) يتحدد البعد الثاني في الجانب الاجتماعي والديمغرافي المتضمن في القدرات المجتمعية في ممارسة الأنشطة الزراعية ووفرة العمالة الكافية المنخرطة في استغلال الأرض والقيام بالفلاحة وأعمال الزراعة، وهذا يعني من ناحية أخرى وجود العدد السكاني الكبير ومساحة الإقليم الواسعة، التي تتضمن الحقول الكبيرة الصالحة للزراعة. عادة الدول التي لديها عدد سكاني كبير، لا تجد صعوبة في توفير العمالة المطلوبة للانخراط في سوق إنتاج الغذاء: زرعة وصناعة، على عكس الدول التي تعاني من شح في الديمغرافيا. يمكن أن تلجأ الدول الغنية بالموارد والفقيرة بشريا إلى استيراد العمالة من المجتمعات الكثيفة سكانيا، خاصة وأن هذا النوع من العمالة لا يحتاج إلى تدريب حتى يدمج في أعمال الزراعة والإنتاج الغذائي، وهي الحالة الشائعة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية.

تحديات الأمن الغذائي

تواجه الكثير من المجتمعات تحديات جدية في توفير الحاجات الضرورية من الغذاء وتطوير أنظمتها الزراعية والمنشآت الصناعية في إنتاج المواد الغذائية؛ والناشئة عن الاضطرابات الديمغرافية واختلال التوازن بين سكان الريف والمدن، بالإضافة إلى التأثير السلبي لوسائل الإعلام على الاستقرار الديمغرافي في معظم مجتمعات العالم. معظم أرياف العالم تشهد نزيفا ديمغرافيا مستمرا نحو المدن، المدفوع أساسا بواسطة توقعات تحسين الحياة الاقتصادية، الحصول على وظيفة جيدة وتوفير فائض من الموارد المالية. الحقيقة أن المشكلة هي أكثر تفاقما في تلك المجتمعات التي تعتبر المصادر الرئيسية للغذاء العالمي مثل الصين، فرنسا، الولايات المتحدة، روسيا وأستراليا.

هناك عامل آخر في حدوث الاضطرابات الديمغرافية المؤثرة على الأمن الغذائي والمحدد في عدم الاستقرار الأمني ونشوب الحروب الأهلية، الذي يدفع بالكثير من سكان الريف الذين يعملون في الزراعة إلى الهجرة نحو المدن أو خارج الحدود الوطنية، وبالتالي يتحولون إلى مجتمع البطالين كعبء اقتصادي وأمني على الحكومات في المدن أو بالنسبة لدول المستقبلة اللاجئين؛ وبالتالي تنتشر المجاعة، الفقر والجريمة (الحالة السورية، العراقية، السودانية واليمنية على وجه الخصوص في العالم العربي). الحقيقة أن النزاعات الأهلية والحروب لا تخلق فقط الهجرية القصرية لسكان الريف نحو المدن فحسب، وإنما أيضا تخلق الاختلال الحاد في توازن النوع من حيث قتل الشباب في الحروب أو تجنيدهم في جبهات القتال، وبالتالي يصبح عدد الإناث أكثر من الذكور؛ وعادة أعمال الفلاحة تتطلب العنصر الذكوري بسبب أنها أشغال شاقة لا تناسب العنصر النسوي. النتيجة أن الاختلال في النوع لصالح الإناث سوف يخلق بدوره أزمة حادة في العمالة الزراعية، التي تؤثر على إمدادات الغذاء للمجتمعات التي تعاني من الأزمات الأمنية.[70]

الأمن المنظم

صيغت الأبعاد والمضامين النظرية لمفهوم "الأمن المنظم" ضمن تراث النظرية الكونية[71] في سياق تطوير وبلورة فكرة المستويات الثلاث للتحليل الأمني والعلاقة الوظيفية والمنهجية فيما بينها، وصولا إلى اقتراح استبدال مصطلح "الأمن القومي" بمصطلح "الأمن المنظم"؛ على افتراض أن المصطلح الأخير أكثر دقة في التعبير عن المضامين الأمنية الموسعة ويوسع أجندة السياسة الأمنية للمجتمعات بدل الدول القومية، وسوف يجيب عن كثير من التساؤلات المحيّرة حول ما جرى ويجري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ ديسمبر 2010 في ما اشتهر الاصطلاح عليه "بالربيع العربي"؛ مثل: هل ما اصطلح عليه في وسائل الإعلام ودرج على ألسنة الخبراء والمحللين "بالربيع العربي" هو حالة مصطنعة مدعومة من القوى الخارجية والأنظمة الاستخبارية العالمية كما يعتقد أنصار التفسير المؤامراتي، أم هو حالة طبيعية لأسباب ومقدمات منطقية وتراكمات مؤسساتية وسلوكية منتجة للفشل المجتمعي العام؟ لماذا انهارت أنظمة معروفة بسطوتها وهيمنتها الأمنية التقليدية بواسطة الاحتجاجات الشعبية في الشوارع؟ وما هي المضامين الأمنية الضرورية لخلق المجتمعات الآمنة؟

يعني الأمن المنظم الرابطة الوثيقة بين المستويات الثلاثة (الوطني، الإقليمي والدولي) بدون تمييز في الأولويات الأمنية فيما بينها، بحيث أن زيادة شرطي في الشارع مثلا لا يكون له فعالية في تحقيق الأمن ما لم توجد وظيفة لعاطل عن العمل بالتلازم مع ذلك، وما لم يتوفر المناخ الذي يشعر فيه المواطن بالأمان من التهديدات النفسية، كالخوف من فقدان وظيفة أو الإصابة بالمرض أو فقدان البيت الذي يسكنه؛ أو التهديدات الفيزيقية مثل العطب بواسطة الجرح الفيزيقي للبيئة الأمنية بواسطة الحروب والنزاعات وشيوع الجريمة في المجتمع؛ أو التهديدات العضوية مثل الإصابة بالمرض، العقم والشيخوخة في المجتمع. لكن المشكلة التي تواجه الأمن المنظم هي تحدي مدخلات المستوى الدولي المقوضة للاستقرار المجتمعي، كزيادة مطالب المؤسسات المالية الدولية حول ضرورة التخلي عن القطاع العام، أو هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الفوائض الاقتصادية الوطنية وتحويلها إلى الخارج حيث المناطق الآمنة؛ وهي الاعتبارات التي تحدث عنها كثيرا أنصار النظرية التبعية[72] في تحليل العلاقات الدولية.

بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط، يوجد تحدي آخر للأمن المنظم المتمثل في إمكانية تحالف الفواعل الاقتصادية المحلية مع الفواعل الدولية بشكل يؤثر على البنية الاقتصادية المحلية الهشة أو غير المستقرة، ويغذي المصادر تحت وطنية في إنتاج عدم الاستقرار الأهلي. إن طرح مثل هذه التحديات الأمنية، لا يعني البقاء خارج المستوى الثالث في التحليل الأمني أو إهمال أهميته، وإنما يجب التفكير في الطريقة التي تكون فيها مدخلات ومطالب المستوى الدولي فعالة ووظيفية في استقرار مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص. الغاية النهاية لأنصار أطروحة "الأمن المنظم"،[73] هي جعل المستويات الثلاثة في بناء الأمن مندمجة أو في حالة اعتماد متبادل وثيق التداخل والترابط في إنتاج عوامل الاستقرار وتماسك الأمن المنظم –كالوصف الذي طرحه عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز[74] حول التفاعل الوظيفي بين الأنظمة الفرعية المكونة للنظام الاجتماعي الكلي–؛ بشكل تبلور المستويات الثلاثة في التحليل الأمني مفهوم ومحتوى الأمن المنظم.

يقر أنصار أطروحة "الأمن المنظم" في تحليل قضية الأمن أن الكثير من مشاكل الأمن العالمي لازالت بدون حل، في نفس الوقت يؤكدون على أن الطريق نحو الحل هو الاستمرار في دمج مستويات التحليل الثلاثة بشكل يبلور مضمون مفهوم الأمن المنظم. بالإضافة إلى أن من أهدافهم أيضا تطوير مقاربة نظرية حول بناء الأمن في ظل تراجع المفاهيم الأمنية التقليدية المطروحة من قبل أنصار النظرية الواقعية الجديدة؛[75] وبيان نقاط الضعف أو القصور التحليلي عن طريق توفير مقاربة متكاملة تنسجم مع متطلبات وتحديات الأمن في عصر العولمة الشاملة لجميع قطاعات المجتمع الدولي.

لكن طرح المفاهيم الجديدة المساعدة على تقديم صورة جيدة حول المفهوم الشامل والمتعدد لأبعاد للأمن، يحتاج إلى دراسات إمبريقية ذات مصداقية حول حقيقة العلاقات الدولية عبر مستوياتها الثلاثة، المطالب التي تحظى بالأولوية لدى المواطنين والجذور العميقة لمصادر التهديد الأمني. وهي مهمة ليست بالسهلة ولا من وظيفة الباحثين فرادى فحسب، وإنما يجب أن تشارك الهيئات والمؤسسات في جمع المعلومات ومعالجتها وتوفير قاعدة بيانات سهلة الاستخدام أمام الطلبة والباحثين لمناقشة قضية الأمن المتعدد المستويات. ففي مثال "الربيع العربي 2011"، نجد أن الكثير من الباحثين وصناع القرار قد

تفاجأوا مما يجري خاصة بالنسبة لأنظمة تتمتع باستقرار أمني طويل، بواسطة السطوة العسكرية والتحكم الصارم في سلوك المواطنين. فعلى سبيل المثال، لم يتحدث أحد قبل الأحداث عن حدوث تغيرات جذرية في تونس ومصر وسوريا، وإنما كان التوقع أن يحدث في الجزائر أو في المغرب مثلا؛ ولم يكن أحد يتوقع أن الشعب في سوريا يستطيع كسر حاجز الخوف بعد عقدين من القبضة الأمنية.

من الناحية المنهجية، تحليل قضية الأمن من منظور المستويات الثلاثة وافتراض الرابطة الوثيقة بينها سوف يوسع دائرة البحث، ويمكّن الباحث من الذهاب إلى ما وراء مشكلة الأمن القومي بالمفهوم التقليدي للقضية. إن التراث النظري المترتب عن مثل هذا التحليل سوف يتمتع بخاصية التعميم لمعظم حالات الأمن الموجودة عبر العالم، على عكس التحليل الواقعي الذي ركز كثيرا على دور القوى العظمى فقط –جون ميرشيمر[76] مثلا–. يحاول التحليل العالمي أن يطوّر استراتيجية تساعد على تصميم إطار أمني للمجتمع الإنساني ككل وليس لشعوب دون أخرى. عندما يقترح هذا المنظور فكرة "الأمن المنظم" بدل الأمن القومي، لا يلغ من اهتمامه أجندة الواقعية الجديدة في الأمن، وإنما يقوم بإثرائها ويزيد من تنظيم التحليل والبناء عليه، بما يجعله أكثر تنظيما وأكثر عمومية وقابلية للتطبيق؛ ويجعل الاقتراحات الاستراتيجية في بناء الأمن وتثبيت الاستقرار أكثر قبولا وإقناعا لمعظم صناع القرار عبر العالم، سواء في حكومات القوى العظمى أو حكومات العالم النامي التي تشكل معظم العالم.

في بعض الأحيان، تكون أطروحة الواقعية الجديدة حول الأمن غير مقبولة في ظل التطورات الجديدة للعولمة وظهور ما يسمى "بالمجتمع المدني العالمي Global Civic Society"،[77] الذي ينظر لقضية الأمن بعيون مغايرة لما هو مطروح لدى الواقعيين الجدد. إن هناك تركيزا متزايدا على القضايا التي تهم سكان العالم جميعا وليس فقط البحث عن حلول لمشاكل التسلح وآثار الحروب، والنظرة الذاتية الأنانية المركزة على المصلحة الوطنية، المطروحة بشكل خاص من قبل هانس مورجنتو.[78]

يعني طرح فكرة المجتمع المدني العالمي بالضرورة إعادة مفهمة قضية الأمن، من خلال التأكيد على معنى أن الأمن القومي قضية غير قابلة للتقسيم وليست خاصة بطرف دون آخر؛ وإنما هي قضية متكاملة تبدأ من الجماعة المحلية ثم الوطنية ثم الإقليمية ثم العالمية. وعند اقتراح أن الأمن قضية غير قابلة للتقسيم فهذا يعني من الناحية العملية أن أمن الدولة هو جزء من القضية وليس كلها، وأن اعتبارات سيادة الدولة الصارمة غير مفيدة في توفير بنية آمنة فعالة في تثبيت الاستقرار العالمي؛ وتصبح هناك ضرورة متزايدة لخلق آليات جديدة للتفاعل بين الأطراف الدولية، قائمة على خاصية العلاقات "ما فوق قومية Transnational" أو "ما فوق عالمية Trans-World".

لذلك، يعتقد أنصار أطروحة "الأمن المنظم" أن سيطرة الواقعية/الواقعية الجديدة والنظرية المثالية على قضية تحليل ومفهمة الأمن قد ولّت، بسبب التغير العميق في وجه العلاقات الدولية من حيث الفواعل، طبيعة التهديدات، نمط الاهتمام وشكل التفاعلات بين الأطراف الدولية وشبه الدولية. إحدى تجليات هذا التغير، أنه من الممكن أن تجد قوة عظمى مهيمنة على العلاقات الدولية، هي نفسها بحاجة إلى دولة ضعيفة لمساعدتها على احتواء تهديدات معينة داخل أراضيها. بل إن التغير قد امتد حتى إلى أدوات الأمن وعدم الاستقرار، بحيث لم يعد هدف الإضرار بالخصم يحتاج إلى أسلحة ضخمة أو جيوش أو ما إلى ذلك، وإنما تكفي أجهزة تفجير تحمل في حقيبة صغيرة، يتم تفجيرها في ساحات عامة التي ترتادها وسائل الإعلام العالمية. وذلك بسبب الخاصية الجوهرية المشتركة للمجتمعات الحديثة التي تحدث عنها زبيجينو بريزنسكي[79] والمحددة في "القابلية للعطب".

باختصار، الميزة الأساسية للأمن المنظم هي توسيع دائرة الفواعل والقضايا والاهتمامات لتشمل جميع حاجات الأفراد والجماعات والوحدات من جهة، وتجميع القدرات والجهود في شكل متفاعل من أجل الغايات الأمنية ضمن المستويات الثلاثة (الوطني، الإقليمي والعالمي)، بدل الاعتماد على المنافسة الأمنية المطروحة من قبل الواقعية الجديدة[80] أو الأمن الجماعي المطروح من قبل النظرية المثالية.[81] إنه الأمن المنظم القائم على الشكل المتعدد في الفواعل والقطاعات وشبكة صفوف الاهتمامات.

يستلزم هذا المفهوم أيضا دائرة جغرافية أوسع من تلك التي تتطلبها المفاهيم الأخرى، ألا وهي دائرة الكرة الأرضية ككل. ففي الوقت الذي طرح فيه جون ميرشيمر فكرة أنه لا توجد قوة عظمى بإمكانها السيطرة على العالم ككل بسبب وجود المساحات المائية الكبيرة غير المأهولة، يتحدث أنصار أطروحة الأمن المنظم عن الأمن العالمي المشتق من طبيعة الفواعل التي تتميز بأنها فواعل فوق عالمية أو ما سماه جان أرت سكولات Jan Aart Scholte "بالمجتمع المدني العالمي Global civil society ". النتيجة الإيجابية من وجهة نظر أنصار هذه الأطروحة هي أن الأمن عندما تكون له قاعدة أكثر اتساعا يكون أكثر استقرارا، كما يؤدي إلى احتواء النتائج السلبية أو غير المرغوبة للمأزق الأمني وأمن القوة، بواسطة الكبح أو تجنب تداعياتهما تماما. لأنه عندئذ يكون تركيز الفواعل أكثر على القوة اللينة، وبناء علاقات تفاعل أكثر ربحا وأكثر عرضة للعطب في نفس الوقت. وبالتالي يحرص كل طرف على المحافظة على هذه العلاقات وتكون هناك حساسية شديدة وخوف كبير من عطبها أو تدميرها؛ لأن كلفة ذلك تكون عالية.[82]

الأمن المشترك

دوافع الأطراف نحو الأمن المشترك ليست هي المصالح الوطنية في المقام الأول كما هو التفسير التقليدي لقضايا الأمن، وإنما هو مشتق من إملاءات التكنولوجيا الحديثة لأنظمة الدفاع/الهجوم الصاروخي، التي يتطلب استخدامها التكامل بين مجموعة متعددة من الأنظمة المنتشرة على أراضي عدد من الدول. على افتراض أن فعالية أي استراتيجية ردع صاروخي متوقفة على التكامل في المعلومات والرصد المشترك وعملية صناعة قرار عليا، يشترك فيها عدد من الفواعل المعنية بالأمن المشترك عبر الدفاع الصاروخي. وبدون تلاحم هذه العناصر، تكون الاستراتيجية عديمة الجدوى في توفير الأمن مهما بلغت وتراكمت وفرة معداتها وأجهزتها الدقيقة وترسانتها الصاروخية، وتصبح غير قادرة على التخلص من تهديدات الصواريخ الباليستية المعادية.

الحقيقة أن مفهوم الأمن المشترك يصطدم مع كثير من العوائق البنيوية والسياسية، يأتي على رأسها حساسية الدول نحو القضايا الأمنية الوطنية وكذا مسائل الريبة وفوضى النظام

الدولي والمساعدة الذاتية والمآزق الأمنية، وهي القضايا التي أثارها بحدة الواقعيون الجدد.[83] يضاف إليها المشاكل الفنية المتعلقة بالأعباء المالية وتكاليف الدفاع وحساسية انتقال التكنولوجيا عالية التعقيد إلى الدول الأخرى وحقوق الملكية ومخاوف وقوع مثل هذه التكنولوجيا في يد العدو، وكذا مسألة توحيد العقيدة العسكرية. لذلك، يتطلب مفهوم "الأمن المشترك" بهذا المعنى حوارا طويلا وتنسيقا أمنيا مستمرا لتنضيج الوعي حول أهمية وفوائد الأمن المشترك وتقسيم تكاليف الدفاع الصاروخي، بين الأطراف الإقليمية ونظيرتها العالمية. كما يتطلب عنصرا آخر مهما وهو التعاون من أجل تحسين المهارات البشرية في تشغيل أنظمة الدفاع الصاروخي ومرونة التعامل مع المعدات العالية التقنية، كطريقة مغرية للأطراف المترددة أو التي تعاني من حساسية تجاه مسائل أمنها القومي.

استكمال الشروط السابقة هو خطوة ممهدة لمرحلة جعل مفهوم "الأمن المشترك يعمل بنفسه"، أي التفاعل بشكل ذاتي دون العبور على القيود والرسميات الوطنية، أو ما سماه ريتشارد ريتر وديفيد مارتين "بـقابلية العمل المشترك Interoperability". ولقد عرّفا هذا المفهوم بأنه: "قدرة الناس والمنتجين والمعدات والأجهزة على العمل معا بفاعلية وكفاءة في ظروف المعركة كافة."[84] من خلال هذا التعريف، يتبين أن الأمن المشترك ضمن استراتيجية الردع الصاروخي في بناء الأمن، يتجاوز مستويات التنسيق والتعاون بالمفهوم التقليدي، بحيث يشمل عمليات التدريب على تشغيل الأنظمة الدفاعية عالية التقنية وفهم النواحي التكتيكية وتطوير المهارات الفردية التي تجعل المجموعات غير المتماثلة، العمل بشكل جماعي والاتصال مع بعضها البعض بشكل فعال؛ إن هذا العمل المشترك هو الأساس لتفعيل استراتيجية الدفاع الصاروخي والتي تعني مفهوم "الأمن المشترك" ضمن محتوى استراتيجيات الدفاع المشترك.

يفترض مفهوم "الأمن المشترك" بهذا المنظور أن يشمل مجموعة معنقدة من المنشآت والتجهيزات العسكرية المحمولة جوا وبرا وبحرا، تعمل بشكل متلاحم ومتزامن ضمن شبكة إدارة المعركة والقيادة والسيطرة والاتصالات. لقد حدد كل من ريتشارد ريتر وديفيد مارتين المهمة المصممة للأمن المشترك في إطار استراتيجية الدفاع الصاروخي، في تحقيق "الدفاع في العمق Defense –in–depth". مما يعني أن هذا المفهوم يتخطى المعنى الاستراتيجي

التقليدي المحدد في المظاهر المادية الشكلية إلى المعاني النفسية والمعرفية والتوقعية والإدراكية، بحيث أن مخرجات الأمن المشترك تخترق حدود البنية الإدراكية للعدو وتبلور التفكير السلبي باتجاه عدم القيام بأي هجوم أو التسبب في عدم الاستقرار الأمني. يتم ذلك من خلال الاستخدام المنسق لأنظمة الدفاع الصاروخي والمنشآت ذات العلاقة، الموجهة نحو اكتشاف الأهداف المهاجمة وتعقبها في كل مرحلة من مراحل تحلقيها، ثم الاشتباك معها قبل وصولها إلى نهاياتها. على افتراض أن "الدفاع في العمق" يمنح الأنظمة الدفاعية الصاروخية فرص متعددة للاشتباك بشكل يزيد من احتمالات تعطيل الهدف المهاجم قبل وقوعه على الأرض.

تحت مفهوم الأمن المشترك، اقترح كل من ريتشارد ريتر وديفيد مارتين[85] مجموعة الفرص المتاحة لعمليات الاعتراض والدفاع الصاروخي، والمحددة في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1)رصد الهدف المهاجم أثناء المرحلة الأولى للإطلاق بواسطة أجهزة الاستشعار عن بعد وإطلاق الإنذار المبكر؛ ثم القيام بعملية الاعتراض بواسطة الصواريخ الموجهة بأجهزة الليزر المحمولة جوا.

2)في حالة نجاة الصواريخ المهاجمة من الإصابة واختراق المرحلة الأولى من عملية الاعتراض وتخطت الأفق الراداري، عندئذ يتم تعقبها واعتراضها بواسطة المقاتلات أو البوارج البحرية التي تملك قدرات الاشتباك الفعال على ارتفاعات عالية. وذلك من أجل تحقيق إعاقة الهدف المهاجم قبل أن يصل إلى الأرض.

3)وفي حالة انفلات الصواريخ المهاجمة من الشبكة الثانية من أنظمة الدفاع الجوي الصاروخي، يمكن إطلاق المرحلة الثالثة من الاعتراض التي تكون عبر أنظمة الدفاع الصاروخي المنشورة قرب أو في محيط الأهداف الحيوية للدولة.

الحقيقة أن وجود هذه المراحل الثلاث من أنظمة الدفاع الصاروخي تعمل باتجاه احتواء أي احتمال اختراق بعض الصواريخ المهاجمة للأحزمة الدفاعية، ومن ثم تقليص مسافة

اقتراب الأهداف المهاجمة من نهاياتها إلى النسبة الدنيا؛ الذي بدوره يحقق المعنى الاستراتيجي العميق لمفهوم "الأمن المشترك" وهو تحقيق الدفاع الصاروخي كآلية في بناء الأمن وتثبيت الاستقرار الإقليمي والدولي على حد سواء.

لكن تجدر الإشارة إلى أن الأمن المشترك لا يبنى من فراغ، وإنما هناك مجموعة من العوامل تتدخل في تصعيد فعاليته، والتي منها:

1) أولا، أنه يجب أن تتوفر المصالح الحيوية التي تغطي منافعها تكاليف المعدات والأجهزة الدقيقة عالية الكلفة وحاجات الأطراف الأمنية الضرورية؛ بمعنى آخر، ضرورة وجود مصالح تستحق إنفاق هذا الحجم من الأموال عليها.

2) يتمثل العامل الثاني في ثقة الأطراف نحو بعضها البعض إلى المستوى الذي تتقلص معه الحساسية القومية نحو القضايا الأمنية العالية الحيوية، كما هو الوضع قائما في أوربا تحت خيمة الأمن الأمريكي. إذ لم تجد دول أوربا مشاكل إزاء الانتشار العسكري الأمريكي على أراضيها ومكاشفة بعضها لبعض حول المسائل الأمنية، وبالتالي لا ترفض أي نشر لأنظمة صواريخ أمريكية على أراضيها. وهذا الوعي عميق على مستوى الحكومات الوطنية وأيضا على مستوى الرأي العام.

3) يتحدد العامل الثالث في وجود الطرف المركزي الذي يستطيع توفير هذه المعدات ونشرها، ولحد الآن الطرف المركزي الأكثر تأهيلا للقيام بهذا الدور هو الولايات المتحدة، بسبب حيازتها للأنظمة الصاروخية المختلفة وتمتعها بالتفوق العسكري العالمي.

4) أما العامل الرابع، فيتمثل في توفر بنية تحتية متطورة تساعد على نشر الأنظمة الصاروخية الدفاعية وتنسيق إدارة الاتصال ونقل المعلومات ومعالجتها وصناعة القرار بشكل متلاحق، بما يتناسب مع متطلبات بناء الأمن في البيئة الاستراتيجية. ومن بين التكتيكات المقترحة في بيئة الأمن المشترك ما يسمى بطريقة "أشبك وقاتل Plug-and-fight"، والتي تتضمن جوانب التنسيق والتلاحم عبر مراحل المعركة بين جميع قطاعات القوة العسكرية، بشكل يوفر المشاركة الفعالة لهذه القوات في تثبيت الأمن واحتواء التهديدات الأمنية

المختلفة. إنها تعكس جانب المرونة في التنسيق الأمني والتكامل في عمليات بناء الأمن، بحيث تمكّن من التكيف السريع مع الظروف السرعة والمفاجأة التي تظهر في البيئة الاستراتيجية، ولا تعرّض القوات المنتشرة للعطب وتقلص الخطر العسكري إلى مستوياته الدنيا.[86]

5) يتضمن العامل الخامس الخاصيات المميزة للصواريخ الهجومية في الاختراق الفعال للدفاعات الأمنية المعادية والتملص من الصواريخ الاعتراضية وتضليل أجهزة الرادار، ووجود عدد كبير من الصواريخ التي تحلق بالتزامن وعلى درجة عالية من المرونة والمناورة، بشكل يؤدي إلى تقليص زمن اتخاذ قرار إطلاق عملية الاعتراض الدفاعي إلى حده الأدنى، وهذا ما يعقّد مهمة استراتيجية الدفاع الصاروخية؛ مما يتطلب من مجموعة الأطراف في منطقة العمليات العمل جماعيا انطلاقا من الاعتقاد حول جدوى الأمن المشترك والتنسيق الدفاعي.

6) العامل السادس المحرك لضرورة الأمن المشترك وأهميته قائم على فكرة أن بناء وتثبيت الأمن المشترك ينطوي على مرونة كبيرة للعمليات الحربية والأمنية والقيادة والسيطرة؛ في نفس الوقت تفضي الظروف الصعبة للنزاع وتصاعد الصراع إلى وجود حاجة كبيرة لطاقم متعدد من المعدات وأجهزة الاتصال وأنظمة التسلح لتحقيق أهداف العملية الأمنية. عندئذ، الأسلوب المناسب للأداء الفعال لهذه العملية هو نظام العمل المشترك، الذي يتيح فرص التنسيق عبر القطاعات المختلفة خلال مراحل الصراع، ويوحّد جهود القيادة بشكل تصبح تعمل بشكل متلاحم وفعال. من ناحية أخرى، ينسجم نظام الأمن المشترك إلى حد كبير مع وضع التدفق الكثيف للمعلومات، بحيث يمكن لشبكة الدفاع المتعددة استيعاب الكم الكبير من المعلومات حول الأهداف المهاجمة بشكل متزامن، والسرعة في الاشتباك معها في الزمن المناسب.

7) يتمثل العامل السابع في أن العمل المشترك يعزز مرونة العمليات الحربية؛ ومع تطور الصراع واشتداده، سوف تكون هناك حاجة إلى مجموعة متنوعة من الأسلحة والمعدات لإنجاز المهمات وتحقيق المتطلبات الجديدة. وسوف يمكّن نظام العمل المشترك عناصر المنظومة كافة من العمل مع بعضها البعض عبر المراحل المختلفة للصراع، الأمر

الذي يوفر توحيدا في الجهود والقيادة. علاوة على ذلك، سوف ينشأ النظام السهل واليسير للمعركة بواسطة إدخال القوات الحليفة لمعدات وأجهزة إضافية من أجل الاستعانة بها في إدارة النزاع. ونظرا لأن الأنظمة المختلفة قد لا تصل في وقت واحد، مع اضطرار القادة إلى استخدام مجموعة مختلفة من الأنظمة اعتمادا على ما هو متاح، فإن القدرة على تحقيق مفهوم "اشبك وقاتل" لنظام العمل المشترك، سوف تمكّن القوات الحليفة من القتال معا بطريقة منسجمة ومتماسكة.

8) وأخيرا، إن مثل هذه العمليات قائمة على طبيعة المعلومات الكثيفة والشاملة؛ إذ أن عملية معالجة وتقويم التهديد البعيد المدى وذي السرعة العالية –مثل وجود صاروخ باليستي مقبل– تتطلب بنية قيادة وسيطرة واتصالات نشطة تشتمل على كمّ هائل من البيانات، التي سوف تستخدم في دعم احتياجات صناع القرار في اتخاذ القرارات الصحيحة.[87]

تتعلق المفهمة السابقة "للأمن المشترك" بقضايا الدفاع الصاروخي في حالة الاشتباك التقليدي بين القوى الدولية الكبرى، مما يعني المفهمة التقليدية لمضمون الأمن الصلب الذي تغلب عليه الصبغة الفنية بحيث يكون تدخل المهندسين، محللي المعلومات ومنسقي عمليات صناعة القرار في المجال السايبيري، هو المهيمن في صناعة الأمن المشترك المعني بتوفير غطاء دفاعي لمنطقة كبيرة من العالم.

الأمن المتعدد الأبعاد

في مقابل المفهمة التقليدية الفنية "للأمن المشترك Common Security"، طرح أين تيكنر J. Ann Tickner مفهمة مغايرة تتعلق أساسا بالأمن المتعدد الأبعاد القائم على فكرة الاعتماد المتبادل للأمن، بدلا من اللعبة الصفرية المتضمنة في المفهمة السابقة؛ بحيث يمتد مفهوم الأمن إلى قطاعات متعددة ويتسع ليشمل مناطق وشعوبا متعددة، عندئذ يكون العطب الاقتصادي، المجتمعي، العاطفي والسياسي ضمن أوليات أجندة الأمن المتعدد الأبعاد التي تعني عددا كبيرا من الأطراف في علاقة اعتماد متبادل متعدد الخواص والقطاعات ومجالات القضية. من الناحية التاريخية، يندرج ضمن الأمن المتعدد الأبعاد اقتراح رئيس الاتحاد السوفياتي سابقا السيد مخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev، الذي تضمن عناصر

نزع التسلح، الأمن الاقتصادي والبيئي؛ بالإضافة إلى ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة كموفر للأمن الكوني، وتعزيز هذا الدور هو متناغم مع توسيع مهام حفظ السلام للأمم المتحدة، جهود الإغاثة الإنسانية في مناطق النزاع، وإدارة الأزمات الدولية والإشراف على عمليات صناعة التوافقات السياسية في البيئات الممزقة سوسيولجيا. لذلك، نجد من يحدد مضمون الأمن المتعدد الأبعاد –مثل ريشارد إلمان Richard Ullman– في أنه الوقاية ضد الأحداث المهدّدة والمنغّصة لنوعية حياة سكان الدولة، مثل عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، التدهور البيئي والكوارث الطبيعية.[88]

يتضمن التعريف الأمن المتعدد الأبعاد فكرة الاعتماد المتبادل الجوهري بين العامل العسكري والاقتصادي والبيئي وعموم القضايا الإنسانية، ومن ثم التوازن بين هدف البقاء القومي للدولة والحاجات المتعددة القطاعات لعموم الناس، بشكل يؤدي إلى اختفاء الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان وتحقيق الأمن بمفهومه الواسع. إحدى الاقتراحات التي طرحت حول مفهمة الأمن المتعدد الأبعاد من الناحية العملية، كانت من قبل "اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية" عام 1987، من خلال التأكيد على ضرورة الاعتماد المتبادل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية للأمن الذي يمكن تجسيده بواسطة تنفيذ برامج التنمية المستدامة المتضمنة خاصية العقلانية في التعامل الموارد الطبيعية، دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة؛ كما أكدت على ضرورة إشباع الحاجات الأساسية العالمية كمظهر مهم للتنمية المستدامة.[89] على عكس المفهوم التقليدي للأمن[90] الذي يركز على البعد العسكري وبقاء الدولة القومية، فإن مكونات مضمون الأمن المتعدد الأبعاد تشمل مفردات العناية الصحية، البيئة، التصحر، التربية، الرفاهية، حقوق الإنسان وكل ما يضمن الحياة الكريمة للإنسان العضو في الجماعة الإنسانية.

المحور الرابع: قضية الديمقراطية

المفهمة الاصطلاحية

لقد اكتسبت قضية الديمقراطية زخما عالميا متزايدا عقب نهاية الحرب الباردة، بسبب شيوع نزعة دمقرطة العالم الذي كان تحت نفوذ الاتحاد السوفياتي في أوراسيا وأمريكا اللاتينية؛ والتي أدت بدورها إلى ظهور الحكومات الديمقراطية في هذه المناطق تنشد العامل الاقتصادي والأدوات السياسية في التعامل مع تعقيدات العالم الآخذ في التعولم المتسارع في كل مجالات الحياة. يمكن تشخيص العامل الرئيسي المحرك للنزعة الديمقراطية في تبني الشعوب للحياة الديمقراطية مما اكسبها الكثير من جوانب الجذب، خاصة الانجذاب المندفع نحو التعددية السياسية والحرية الإعلامية، بالنسبة لتلك الشعوب التي عاشت فترة طويلة تحت سلطة أنظمة شمولية تحكم بالحديد والنار.

من الناحية المفاهيمية، هناك العديد من التعاريف المطروحة لتحديد المضمون الاصطلاحي للديمقراطية، من ذلك، تعرف بأنها: "شكل من الحكم يمارس في الشعب السلطة السياسية بالعمل بوصفه السلطة التي تضع السياسيات (الديمقراطية المباشرة) أو عن طريق اختياره أولئك الذين يضعون السياسات نيابة عنه (الديمقراطية التمثيلية)". وهناك من يرى أن تعريف مصطلح الديمقراطي يتم عموما: "بالرجوع إلى المبادئ الإجرائية والجوهرية التي تبدو ضرورية لممارستها. وينبغي على من يتولون المناصب السياسية العمل عن طريق حكم القانون، وينبغي من يتولون المناصب السياسية أن يكونوا مسؤولين أمام الشعب الذي يمكنه إبعادهم من مناصبهم، مباشرة أو عن طريق ممثليه، وينبغي أن تكون فرصة المشاركة متساوية ".[91] تؤكد التعاريف السابقة على فكرة أن الديمقراطية تعني اختيار الشعب لأولئك الأشخاص الذين ينوبون عنه في تمثيل مصالحهم في المؤسسات التشريعية والتنفيذية بطريقة شفافة، ويكونون مسئولين أمام الشعب من خلال الخضوع للمساءلة وإعادة التقييم في المناسبات الانتخابية اللاحقة. تنبثق عن عملية الانتخاب المباشر للممثلين وتحمّل مسئولية رعاية المصالح العامة للشعب، الرابطة السياسية المتضمنة للثقة بين الحكومة والرضا الشعبي، التي تعكس بدورها شرعية الحكومة في ممارستها لسلطتها السياسية وأحقيتها في التشريع وتنفيذ برامجها الاقتصادية التي انتخبت من أجلها من قبل الشعب.

هناك فئة أخرى من التحديدات الاصطلاحية التي تلخص مفهوم الديمقراطية في الطريقة التي تصنع فيها شرعية السلطة السياسية عبر تنظيم الانتخابات العامة التي يختار بموجبها الشعب من ينوبون عنه في عملية صناعة القرار؛ ومن ثم تنشأ الرابطة الأساسية بين الديمقراطية ومبدأ الشرعية المولّدة للحكومة الممثلة لمواطنيها، كطريقة لتثبيت الاستقرار السياسي. يندرج ضمن هذه الفئة، تعريف شمبيتر Schumpeter الذي يحدد مفهوم الديمقراطية في أنها: "طريقة سياسية، أو تنظيم تأسيسي لغرض الوصول إلى قرارات سياسية، يحرز الأفراد عن طريقها سلطة التقرير بالوسائل التنافسية من أجل أصوات الشعب".[92]

أو هي: "حق الشعب المطلق في أن يشرّع لجميع الأمور العامة، بأغلبية أصوات نوابه".[93]

أو أن "جوهر الديمقراطية ...أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله وتغييره إذا انحرف، وألا يساق الناس رغم أنوفهم– إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها. فإذا عارضها بعضهم كان جزاؤهم التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتيل".[94]

كما يمكن أن يحمل مفهوم الديمقراطية المعنى الإيديولوجي الذي يتضمن أسلوب الحياة المجتمعية بصفة عامة، والتي منها الطريقة السياسية التي تحكم العلاقة بين الحكومة والمواطنين؛ وبهذه الطريقة يمكن التصنيف بين الأفراد الديمقراطيين وغير الديمقراطيين، القوى الديمقراطية وغير الديمقراطية، المجتمعات الديمقراطية في مقابل المجتمعات غير الديمقراطية؛ بالإضافة إلى الحكومات الديمقراطية مقابل الحكومات غير الديمقراطية. لذلك، هناك من يعرّف الديمقراطية بأنها: "حكومة الشعب وهي بمدلولها العام تتسع لكل مذهب سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه وبخاصة القائمة منهم بالتشريع ثم برقابتهم بعد اختيارهم. ولما كان إجماع الشعب مستحيلا وبخاصة في أمور السياسة

والحكم، فإن حكومة الشعب قد أصبحت تعني عمليا حكومة الأغلبية كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي ونظام حكومة الأقلية".[95]

بصفة عامة، يمكن النظر لمصطلح الديمقراطية على أنها: أداة سلمية لانتقال السلطة ومشاركة الشعب في صنع السياسة وتنفيذها، بما يحقق الحد الكافي من الرضا الشعبي على الحكومة القائمة، ويضفي عليها خاصية الشرعية في صناعة القرارات بالنيابة عن مواطنيها؛ وذلك بغض النظر عن الاعتبارات الإيديولوجية والأحكام القيمية أو حتى تباين المجتمعات من منطقة لأخرى. تولّد الديمقراطية أسباب الاستقرار الأمني داخل المجتمع، بالرغم من أنها ليس المكوّن الحاسم والأداة السحرية في صناعة السلم الأهلي.

الاشتقاقات الاصطلاحية

عند استقراء تراث الفكر السياسي حول موضوع الديمقراطية، نجد عددا من المصطلحات التي تعكس التطبيقات أو الاستخدامات المختلفة لمفهوم الديمقراطية في التحليل السياسي؛ والتي منها مصطلح "النموذج العالمي للديمقراطية Cosmopolitan model of democracy، الذي يتضمن –وفقا لدافيد هالد David Held وآخرين[96]– إنشاء برلمانات جهوية تمثيلية لشعوب منطقة معينة، مع ضرورة توسيع سلطات هذه الأجهزة الجهوية (مثل الاتحاد الأوربي الذي هو موجود على أرض الواقع)، بشكل يجعلها تعبّر حقيقة عن إرادة وتطلعات تلك الشعوب. كذلك إيجاد معاهدات حقوق الإنسان المتعلقة بحماية الجماعات المختلفة داخل المجتمعات، ويجب أن تحصّن تلك المعاهدات داخل البرلمانات الوطنية والجهوية، وترشد بواسطة المحكمة الدولية الجديدة لحقوق الإنسان؛ ويجب أن تعوض الأمم المتحدة ببرلمان عالمي ديمقراطي حقيقي.

هناك أيضا مصطلح "السلم الديمقراطي Democratic Peace" الأكثر شهرة في تراث علم السياسة الممتد معرفيا إلى فلسفة إيمانويل كانط،[97] الذي يتضمن فكرة استحالة قيام النزاعات والحروب بين الدول الديمقراطية، بسبب أن ممثلي الشعب يميلون عادة إلى تركيز انتباههم على الأجندة الاقتصادية وإشباع حاجات مواطنيهم، من أجل كسب الرضا الشعبي والاستمرار في الحكم. الحقيقة، يشكل مفهوم "السلم الديمقراطي" مكونا رئيسيا في الفلسفة السياسية الليبرالية.[98]

المصطلح الاشتقاقي الآخر هو "تشجيع الديمقراطية Democracy promotion"، والذي يعني: "الاستراتيجية المتبناة من قبل الدول الغربية الرائدة –خاصة الولايات المتحدة الأميركية– والمؤسسات لاستخدام الأدوات الخارجية والسياسة الاقتصادية من أجل نشر القيم الليبرالية. يربط المدافعون عن ذلك بين نتائج تشجيع الدمقرطة وفتح الأسواق".[99] تحمل هذه العملية في مضامينها تلك المصالح الكامنة للقوى والوحدات السياسية الديمقراطية حول نشر ودعم عملية الدمقرطة عبر العالم، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي ليست بالضرورة خاصة بدولة معينة دون أخرى، وهي خلق السلم العالمي عبر ترسيخ مبدأ التعددية كأسلوب حياة، الحرية في إنشاء الأسواق الإقليمية، إيجاد قنوات تدفق البضائع والخدمات والاستثمارات نحو الديمقراطيات الجديدة؛ وحرية عمل المؤسسات غير الحكومية والمنظمات فوق قومية داخل المجتمعات الديمقراطية. كل الأهداف السابقة الذكر، أصبحت مصالح أو مطالب لمعظم العالم في عصر عولمة العلاقات الدولية.

الامتداد المعرفي للفلسفة الديمقراطية

بالرغم من أن مصطلح الديمقراطية قد ورد في الفلسفة اليونانية المتضمن للطريقة المباشرة وغير المباشرة في تطبيق الديمقراطية، إلا أن القاعدة النظرية الثرية والمثيرة الاهتمام قد جاءت مضمّنة في أطروحة إيمانويل كانط Immanuel Kant حول "السلم الدائم Perpetuel Peace" (1795) التي أثارت اهتمام الباحثين عقب نهاية الحرب الباردة، بسبب الموجة الديمقراطية التي رافقت اختفاء الاتحاد السوفياتي من النظام الدولي. الجانب المهم في أطروحته محدد في تأكيد العلاقة البنيوية والفلسفية الوثيقة بين شيوع الأنظمة السياسية الديمقراطية وإقامة علاقات السلم في النظام الدولي، بناء على الافتراض العام بأن الديمقراطيات لا تميل إلى شن الحروب ضد بعضها البعض، وبدل من ذلك تفضل التعاون حول مجالات القضية الأمنية، الاقتصادية والسياسية.

لا يكون للديمقراطية تأثير واضح على البيئة الوطنية للمجتمعات ولا على شكل العلاقات الدولية، إلا إذا اقترنت بعمليات وعناصر إقليمية وأخرى دولية التي من شأنها أن توثق العلاقة الترابطية بين الأطراف حول الاهتمامات الملموسة والفعلية للشعوب؛ تنتفي معها

أسباب الحروب والنزاعات الأهلية والإقليمية على حد سواء. يمكن تحديد العناصر في دعم الديمقراطية، تشجيع الاعتماد المتبادل الاقتصادي وبناء المؤسسات فوق قومية التي تتخطى حدود المصالح الوطنية للحكومات وتبحث عن المصالح الإقليمية المشتركة. الخاصية المشتركة التي تجمع هذه العناصر هي أن انبثاق وتراكم التفاعلات الاتصالية والوظيفية بين الفواعل الإقليمية، بحيث تجعلها بعيدة عن التفكير حول الحروب وإدارة النزاعات، وعوضا عن ذلك مستغرقة في التعاون وأدوات تنسيق السياسات المشتركة من أجل إشباع صف من الحاجات والمصالح المرنة المرتبطة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين؛ سواء تعلق الأمر بتلك المصالح ذات المضامين الاقتصادية والتجارية، حقوق الإنسان، البيئة أو استراتيجيات كبح أسباب الحروب والنزاعات الأهلية. بطريقة أخرى، يشتق الدور الفعال للدولة في عمليات الاعتماد المتبادل، التعاون الاقتصادي، جذب الاستثمارات الخارجية؛ من الخاصية الديمقراطية للنظام السياسي الذي يستمد منها شرعيته وأسباب استقرار الحكومات في السلطة وقدرتها على تبني السياسات الملائمة، التي تجعلها مقبولة في محيطها الإقليمي والدولي. على اعتبار أن غالبا الفواعل الدولية، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية ومؤسسات النظام الدولي؛ لا تثق في الحكومات غير الديمقراطية.

لا شك في أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي وظهور المنظمات فوق قومية قد أديا إلى تآكل مفهوم السيادة الوطنية الصارمة المسيطرة على البيئة الوطنية والعلاقات المجتمعية، لكن في نفس الوقت يمثل وضع السيادة نقطة قوة في بناء السلم الدولي واستمرار الحكومات الديمقراطية؛ بحيث تصبح هذه الأخيرة أكثر قابلية للتعاون بدل التنافس، البحث عن المصالح الاقتصادية بدل العسكرية وتعزيز الأمن الإنساني بدل التسبب في الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان وعطب الأمن الدولي. من ناحية أخرى، كلما استفادت الحكومات الديمقراطية من البيئة الخارجية وتلقت المساعدات الدولية، واختبرت الشعوب ثمار الديمقراطية حول صناعة الوضع الاجتماعي المقبول، كلما تراجعت في مقابل ذلك ميول التطرف بكل أشكاله وتبنت الأغلبية الساحقة لخيارات السلم والتعاون مع الآخرين؛ بالرغم من وجود احتمالات ظهور أعمال الظواهر الطفيلية، التي تعمل على تقويض تقدم حركة الديمقراطية نحو الأمام. مثلا استغلال الجماعات المتطرفة للحرية الديمقراطية وانفتاح

المجتمع، من أجل زيادة نفوذها وتكثيف أنشطتها غير الوظيفية داخل المجتمع وعبر إقليمي (مثلا تمدد الجماعات المتطرفة في مجتمعات الربيع العربي بعد عام 2011).

اشتقاقا من رؤية إيمانويل كانط حول الديمقراطية، هناك معادلة رباعية تشكل مفهوم السلم الأبدي والمتضمنة العلاقة الترابطية بين عنصر الديمقراطية، التنمية الاقتصادية، الاعتماد المتبادل وتثبيت السلم داخل وما بين الدول؛ في نفس الوقت تعكس عناصر المعادلة السابقة ملامح عولمة علم السياسة الذي مدّد مفهوم الديمقراطية وآثارها السياسية من البيئة الوطنية نحو نظيرتها الإقليمية والدولية.[100] ما هو مهم أن شيوع المناخ السياسي المكون من العناصر السابقة الذكر، سوف يجعل من الصعب على الحكومات التفكير في علاقات الحرب والنزاعات، بسبب وضوح الصورة حول التكاليف المتوقعة المترتبة عنها؛ لذلك سوف يكون الخيار الأكثر ربحا أمامها أن تلجأ إلى الطرق السلمية في النزاعات وإدارة الأزمات الأمنية في حال وقوعها، ناهيك عن تبني الإجراءات القبلية الكابحة للحروب وللنزاعات، مثلا تطوير أنظمة حقوق الإنسان، سيادة دولة القانون، تأسيس المحاكم الإقليمية لمتابعة وملاحقة جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان وشفافية المعاملات الاقتصادية والتجارية.

الديمقراطية والسلم

يؤكد أنصار أطروحة السلم الديمقراطي أن الآثار الأمنية/السياسية للديمقراطية لا تتوقف عند حدود افتراض عدم ميل الحكومات الديمقراطية لمحاربة بعضها البعض، وإنما تنتج أيضا السلم الأهلي داخل المجتمعات، من خلال توليد شرعية الحكومة في إدارة شؤون الدولة والتصرف بالنيابة عن مواطنيها في عمليات صناعة القرارات الوطنية وتمثيل الدولة أمام العالم. في الغالب، تختفي مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان المريعة ضد المواطنين من قبل الحكومات الديمقراطية، في مقابل ذلك، تميل الحكومات الاستبدادية الناتجة في العالم العربي عن الانقلابات العسكرية، إلى ذبح مواطنيها وانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع؛ خاصة ضد أولئك المناهضين للحكومات العسكرية؛ في الشيلي في سبعينيات القرن العشرين، سوريا عام 1983، الجزائر في عام 1993–1994، مصر 2013. ومن ثم، لا

تميل الحكومات الديمقراطية إلى محاربة بعضها البعض فحسب، وإنما هي أيضا أقل انتهاكا لحقوق مواطنيها الأساسية وأكثر ميلا نحو الحلول السلمية في معالجة الأزمات الداخلية، وتأمين حقوق الأقليات مقابل الأغلبية الحاكمة في المجتمع؛ بالإضافة إلى حماية الخصوصيات الدينية، الثقافية، المذهبية والاثنية تحت مبدأ التعددية السوسيولوجية ضمن المجتمع الواحد.[101]

ميل الحكومات الديمقراطية نحو التواصل مع بعضها البعض عبر إقليمي وعبر عالمي، وميل المجتمعات الديمقراطية نحو التفاعل داخليا وفق مبدأ الاعتراف بالآخر وحرية التعبير عن الآراء، الأفكار والمعتقدات وتحت غطاء حكم القانون؛ هي عوامل تشكل أرضية مثمرة لعلاقات الاعتماد المتبادل بدل النزاع على مستويات جزئية وكلية، تبدأ من المستويات النووية في الأسرة والجماعات المحلية في الأحياء والمدن، وتمتد إلى العلاقات بين الأقاليم الوطنية وبين الدول في المنطقة وعبر العالم؛ ومن ثم هناك علاقة وثيقة بين شرط الديمقراطية وعلاقات الاعتماد المتبادل، بحيث لا يمكن تصور قيام تعاون وثيق ومتطور ذاتيا دون وجود فواعل ديمقراطية تحرّكه.

عادة تندفع الأطراف نحو زيادة الاعتماد المتبادل وتطوير التعاون الاقتصادي بواسطة الإدراك الثابت أن أكثر الفواعل استقرارا وانفتاحا على الاستثمارات الخارجية وتقديم ضمانات موثوقة للتعاون هي الحكومات الديمقراطية. بواسطة حركية الاعتماد المتبادل، تتنامى المصالح المتبادلة داخل المجتمعات وبالتالي يصبح من الصعب على كل طرف عطب الاستقرار الإقليمي أو العالمي وتعريض المصالح المشتركة للخطر. إنه منطق العقلانية الذي يحكم علاقات الاعتماد المتبادل بين الحكومات الديمقراطية، ويوجه تفكير كل صانع قرار، مؤداه أنه ليس من مصلحتي "قتالك إذا كان في الحقيقة أسواقي، مصادر تمويلي، مواد الخام، والواردات الأخرى هي في بلادك. إذا استثماراتي توجد في بلادك، فإن قصف بنيتك الصناعية في الحقيقة هو قصف لمصانعي".[102]

إن خاصية الانفتاح "للمجتمعات الديمقراطية" تجعلها بالضرورة تتواصل مع الآخرين، ومن ثم تحمل علاقات الاتصال المتدفق في كل الاتجاهات، حوافز ومحركات الاعتماد

المتبادل التي في الواقع هي مصالح ومنافع ملموسة قابلة للاختبار الفعلي من كل الأطراف. لا تحمل علاقات الاتصال (في منظور كارل دويتش) فقط سلسلة من المنافع والمصالح المادية، وإنما أيضا المضامين الرمزية، المعرفية والإدراكية التي تستهدف تصحيح تشوهات الإدراك، رسم الصورة الحقيقية حول الآخر وغاياته ونياته السياسية، وبيان فرص وإمكانيات التعاون والاعتماد المتبادل ضمن إطار ديمقراطية المعاملات وصناعة السياسات. بمعنى آخر، يعتبر الاتصال المشتق من شيوع الديمقراطية عبر وطني وإقليمي وعالمي، الشرط الضروري لاستمرار التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الحكومات والفواعل غير الحكومية؛ لأنه يوفر فرصا واسعة لتدفق موضوعات وحوافز التعاون بكثافة، وتتراكم بشكل تجعل العلاقات البينية متينة وغير قابلة للعطب بواسطة النزاعات الكبيرة بين الدول.

يمكن أن يتحول لاحقا الاعتماد المتبادل بدوره إلى مصدر حيوي لدعم وتعزيز استقرار الديمقراطية وتطوير وحماية حقوق الإنسان، خاصة في الديمقراطيات الناشئة. يمثل الاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون الأوربية نموذجين مهمين في دعم الديمقراطيات الجديدة خاصة في أوربا الشرقية عقب نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين. وكذلك الموقف الأوربي الجماعي إزاء الأزمة الاقتصادية اليونانية التي أشرفت فيها البلاد على الإفلاس التام في عام 2015، بالرغم من الاستفتاء الشعبي اليوناني –الذي نظّم بتاريخ 2015/07/05– الرافض للوصفة الأوربية في حل الأزمة الاقتصادية اليونانية؛ إذ صوّت أكثر من 61 بالمائة ضد سياسات التقشف المقترحة من قبل الاتحاد الأوربي. كذلك قدم الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية مساعدات كبيرة لدعم الاقتصاد التونسي عقب الانتخابات التشريعية (2014/10/26) والرئاسية (نهاية عام 2014).

الافتراض الفرعي المطروح في هذا الصدد، أن الديمقراطيات عادة تميل إلى دعم بعضها البعض على خلفية أنها لا تنظر إلى بعضها البعض كخصوم فعليين أو محتملين في المستقبل من جهة، وأنها تركز على المكاسب المطلقة ضمن علاقات الاعتماد المتبادل فيما بينها؛ على عكس تركيز أنصار الواقعية الجديدة[103] على المكاسب النسبية بسبب علاقات الريبة والمنافسة الأمنية. تنظر الحكومات الديمقراطية إلى الأرباح الاقتصادية المطلقة المحققة من قبل أحد الأطراف على أنها جزء من رفاهيتها وعافيتها الاقتصادية، في حين أن

المنظور الواقعي يرى أن زيادة قوة طرف معين سوف يكون على حساب أمن الأطراف الأخرى، وهو مضمون الأرباح النسبية في تحليل العلاقات الأمنية الدولية.

المحور الخامس: قضية مراقبة التسلح وبناء الأمن الإنساني

مفهمة عامة

يشير مفهوم "مراقبة التسلح" إلى تلك الإجراءات والترتيبات التي يتم تبنيها من قبل مجموعة من القوى الدولية، تستهدف الحد من التسلح المتبادل من أجل تخفيف حدة التوتر في منطقة معينة أو عبر العالم، سواء تعلق الأمر بالحد من التسلح داخل جيوش الدول المعنية أو تنظيم تسليح دول أخرى بشكل لا يخل بتوازن القوى الإقليمي؛ ومن ثم هي عملية عبر إقليمية وعبر عالمية تستهدف بالدرجة الأولى تقليص مخاطر نشوب النزاعات الدولية الكبيرة، وكذا مراقبة وتنظيم تجارة الأسلحة في العلاقات الدولية. تعتبر مراقبة التسلح إحدى الآليات المستحدثة من أجل التقليل من نشوب الحروب في النظام الدولي، واستنزاف الموارد في تطوير أدوات الإبادة الإنسانية؛ بالإضافة إلى أنها إحدى الطرق المستخدمة في المحافظة على استقرار السلم العالمي في عصر التدمير النووي المتبادل في مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

هناك عدة مساهمات في فرض مزيد من القيود على حركة التسلح ومعايير استخدام الأسلحة في الحروب الحديثة، أقدمها مؤتمرات لاهاي عام 1899 و1907 التي وضعت

الكثير من القواعد الإنسانية في الحروب من أجل تقليص النزعة الوحشية في السلوك الحربي، مثل استخدام الغازات السامة واستهداف الطواقم الطبية في الحروب، وأصبحت فيما بعد مرجعا مهما في القانون الدولي. كذلك ساهمت النزعة النسائية[104] في تقييد اللجوء إلى الحروب في السياسة الخارجية والتشهير بكلفتها الإنسانية، من خلال أنشطة الجماعات المدنية النسائية في مناهضة الحروب والانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان؛ التي عادة يكون أغلب ضحايا النساء والأطفال. المساهمة الأقل أهمية هي اعتماد بعض الدول الأكثر تطورا على تسهيلات التكنولوجيا في الحروب، عن طريق استخدام الأسلحة الموجهة ذاتيا في انتقاء فقط الأهداف العسكرية، وتجنب إحداث أضرار في صفوف المدنيين، إلا أن الحروب التي استخدمت فيها مثل هذه الأسلحة أثبتت عدم جدواها.

في سياق العمل الجماعي في ضبط التسلح، كانت مؤتمرات لاهاي مجرد البداية في تقنين وضبط استخدام الأسلحة في النزاعات الدولية، إذ بعد تجربة الحرب العالمية الأولى التي استخدمت فيها الغازات السامة والأسلحة الكيماوية من قبل كل الأطراف مثل غاز الخردل والفوسجين؛ ظهرت الحاجة إلى مزيد من القيود المعيارية في مراقبة والحد من استخدام الأسلحة الأكثر فتكا بالإنسانية، انعكست أساسا في "اتفاقية جنيف حول تجارة الأسلحة Geneva Convention on the Arms Trade" في عام 1925، والتي تضمنت حظر استخدام الغازات الخانقة، السامة أو غازات أخرى، والأدوات البيولوجية في الحروب، كما تم حظر استخدام الأسلحة البيولوجية والكيماوية؛ إلا أن الحظر لم يشمل عمليات الانتاج، النشر، التخزين والتجارة لهذه الأسلحة.

أدى التطور النوعي في استخدام الأسلحة الأكثر فتكا في أوت 1945 ضد ناغازاكي وهيروشيما، إلى التفكير جديا في منع انتشار الأسلحة النووية؛ بالرغم من ضغوط سباق التسلح النووي القاسية بين القطبين الكبيرين خلال الحرب الباردة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. لقد أثمرت الجهود الدبلوماسية الجماعية (بين الولايات المتحدة، بريطانيا والاتحاد السوفياتي، وانضمت إليها لاحقا الكثير من الدول) عام 1963 التوصل إلى صياغة والتوقيع على "معاهدة حظر الاختبار الجزئي Partial Test Ban Treaty (PTBT)"، بالرغم من أنها لم تكن ضمن تطلعات المجتمع المدني العالمي والقوى الصغرى حول إقرار الحظر

الشامل لأسلحة الدمار الشامل من حيث الإنتاج، التسويق والاستخدام الفعلي في النزاعات الدولية.[105]

بسبب ظهور أنظمة أسلحة الدمار الشامل ومضاعفة قدرات التدمير للأسلحة التقليدية، تصاعدت الحاجة المتزايدة لوجود نظام إقليمي أو عالمي يقي الإنسانية من الكوارث الشاملة لأي نزاع مسلح بين الدول المسلحة نوويا (أزمة الصواريخ الكوبية مثلا[106])، أو بين الدول التي لديها قدرات كبيرة من الأسلحة التقليدية تستطيع بواسطتها أن توسع النزاع نحو مناطق أخرى (الحرب العالمية الأولى والثانية أحسن مثال في هذا الصدد). بناءً على ذلك، أصبحت كل تلك الجهود الدولية والمحاولات الدبلوماسية من قبل قوى المجتمع المدني العالمي[107] باتجاه تقليص فرص منع تصعيد الحرب إلى مستوى الحركة العالمية، مصلحة عالمية عليا؛ من خلال شيوع الوعي والإدراك الواضح حول نتائج الحروب وكلفة نشوب النزاعات الدولية بواسطة أنظمة التسلح، التي تفتك بكل شيء فيه حياة أو قابل للحياة أو أداة للحياة.

الحقيقة أن مصطلح "مراقبة التسلح" هو ذو مضمون استراتيجي واسع يشمل صفا من العمليات، الإجراءات، الأدوات والخطوات الميدانية، التي تهدف إلى نتيجة واحدة وهي منع وقوع الحرب. إنها عملية تشمل قيام الأطراف المعنية بإجراء تحقيق مشترك أو عن طريق وسطاء دوليين محايدين، للتحقق من عدم وجود أي استعدادات للحرب، معرفة حجم النفقات العسكرية، مستوى التعبئة في صفوف القوات المسلحة والقدرات الهجومية؛ بالإضافة إلى التأكد من عدم وجود برامج عسكرية سرية أو سياسية عدائية ضد الآخرين. الغاية العميقة لمثل هذه الإجراءات هي جعل كل طرف يطمئن بأنه سوف لا يكون ضحية لعمليات الخداع والغش من قبل الأطراف الأخرى، والتي بدونها سوف لا يكون لعملية مراقبة التسلح أي نتائج عملية في حفظ الاستقرار العالمي. كانت عمليات التحقق في الماضي صعبة بسبب سياسات التكتم على برامج التسلح السرية واعتماد الأطراف على عمليات التجسس المتبادلة، التي لا تكون دائما ناجحة في الوصول إلى الأنشطة التسلحية السرية. لكن مع تطور أدوات الاتصالات الفضائية والاستشعار عن بعد والثورة الرقمية، أصبح من السهل التعرف على أنظمة التسلح والقدرات العسكرية لكل طرف؛ ومن ثم ممارسة مراقبة دقيقة نسبيا على الميزان الاستراتيجي العالمي.

كما تشتق مراقبة التسلح قيمتها الاستراتيجية من القدرات الهجومية للأطراف المشكّلة لميزان القوى الإقليمي أو العالمي، بحيث تستطيع أن تلحق أضرارا جسيمة متبادلة دون الاشتباك مع بعضها البعض على الأرض؛ وبالتالي انبثقت المصلحة الاستراتيجية المشتركة في مراقبة التسلح وتقليص البرامج العسكرية، التي تنهك الاقتصاديات الوطنية وتصعّد نسبة الخوف لدى كل طرف. تفرض القدرات الهجومية لدى كل طرف منطقا في التفكير الاستراتيجي، يقضي بأن مزيدا من الأسلحة لا يخلق إلا مزيدا من الخوف والقابلية الشديدة للعطب العسكري، ومن ثم تحمل إجراءات مراقبة التسلح مصالح حوية لكل طرف؛ بل تتحول إلى إحدى مكونات الأمن القومي لمجموعة الأطراف المعنية.

تفرض عملية مراقبة التسلح تبني مجموعة من الإجراءات العملية التي تسمح للأطراف التحقق المتبادل حول الالتزام بالحد من التسلح وعدم الاستعداد للحرب، مثل السماح بالتفتيش ومعاينة مشتركة لنوعية الأسلحة في مصانعها الحربية، ونوعية التحديثات التي أدخلت عليها، كآلية يمكن أن تقلص من احتمال الخطأ في الحسابات الاستراتيجية حول القدرات الهجومية لكل طرف؛ وبالتالي إضفاء مزيد من الشفافية المؤسساتية التي تجعل نظام المراقبة فعالا في العمل على تثبيت الاستقرار وتقليص احتمالات الحرب. عادة توكل مثل هذه المهام إلى لجان مشتركة مكونة من خبراء وفنيين مختصين في قطاعات الأسلحة المدرجة ضمن عملية المراقبة، أو هيئة خبراء محايدة تابعة للأمم المتحدة. تهدف مثل هذه الإجراءات إلى إلغاء امتياز المبادأة بالهجوم من قبل أي طرف ضد الآخر أو الآخرين، وتطوير أدوات وآليات عمل تبيّن عدم التحضير للمبادأة بالهجوم، وليس هناك أي محاولات للخداع المتبادل؛ وهي الآليات المطروحة بنوع من التفصيل لدى أنصار نظرية الردع النووي.[108]

من ناحية أخرى، لابد أن يعزَّز مبدأ تجنب المبادأة بالهجوم أو شن الحرب، بواسطة تعميق المعنى الاستراتيجي القاضي بوجود إمكانية كبيرة لحدوث التدمير شبه الكلي للعالم، في حالة نشوب أي نزاع مسلح بين طرفين دوليين أو مجموعة من الأطراف؛ وذلك بفضل المستوى التكنولوجي الذي أصبحت عليه الأسلحة الحديثة التي ستستخدم في الحرب، وتسهيلات التكنولوجيا المعقدة في الاستهداف والانتقاء وتوصيل القذائف إلى أهدافها. النتيجة الاستراتيجية المهمة أن السيطرة على أي نزاع محتمل بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا

في المستقبل مثلا، سوف تتم بواسطة الاعتراف المتبادل بامتلاك حجم كبير من أسلحة الدمار الشامل بأنواعها الثلاثة (النووية، البيولوجية والكيماوية)، والتأكيد على مبدأ "ضمان التدمير المتبادل Mutual Assured Destruction"[109] بين القوى المشتبكة على نقاط كبيرة من جغرافيا العالم. كانت إحدى إيجابيات ونتائج هذه الاستراتيجية العملية، التوقيع على اتفاقيات الحد من التسلح الاستراتيجي وتقليص نشر الأنظمة الباليستية في سبعينيات القرن العشرين المعروفة اختصارا بـ SALT1 وSALT2 بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي سابقا؛ والتي ساهمت في بلورة استراتيجية حول كيفية تنفيذ وتفعيل عملية مراقبة التسلح في مجال معين من المنافسة الاستراتيجية بين الطرفين في تلك الفترة.[110]

مراقبة التسلح كمسئولية دولية

تشكّل مراقبة التسلح إحدى مجالات عمل المسؤولية الدولية حول الحفاظ والاستقرار الدولي تحت إدارة الأمم المتحدة، المنظمات الدولية (منظمة الأمن والتعاون الأوربية[111])، جماعات المجتمع المدني العالمي.[112] للمجتمع الدولي خبرة طويلة في مجال ممارسة مراقبة التسلح، من خلال ممارسة تلك الضغوط وفرض القيود القانونية والدستورية حول حظر إنتاج أنواع معينة من الأسلحة، المسببة لأضرار بليغة للصحة الإنسانية. مع نهاية الحرب الباردة، كانت هناك بعض الاتفاقات الدولية المتعلقة بمراقبة التهديدات المحتملة، الخاصة بالاستمرار غير المقيّد ولا المنظم في إنتاج الأسلحة وبيعها في الأسواق الدولية؛ خاصة في أمريكا اللاتينية تحت عنوان "إجراءات بناء الثقة"،[113] المتضمنة مثلا آلية التفتيش المشترك في المنشآت العسكرية لأطراف المعاهدة من أجل التأكد من الامتثال الجيد للأطراف بمقررات المعاهدة (بين البرازيل والأرجنتين على وجه الخصوص). يندرج في هذا السياق، الخطوة النوعية المتخذة في النصف الجنوبي من العالم الجديد المتمثلة في إعلان أمريكا اللاتينية منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في تسعينيات القرن العشرين.

تتضمن بعض معاهدات مراقبة التسلح إجراءات المسئولية الرسمية للنظر في الاتهامات بعدم الامتثال لمقررات المعاهدة، وكمثال على ذلك، الإجراءات المتخذة من طرف الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي في "معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية Anti–

Ballistic Missile Treaty" في عام 1972، والمتمثلة في أن يكون كل طرف مستعدا للإجابة على الآخر بشأن أي قضية مدرجة تحت بنود المعاهدة، في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة. وكذلك اتفاقيات التفتيش المشترك المدرجة في "معاهدة القوة النووية المتوسطة" الموقّعة في عام 1987، واتفاقات التحقيق كجزء من معاهدات خفض الأسلحة خلال فترة الحرب الباردة، التي تم التفاوض عليها بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية وحلفائهما.

كما تظهر المسؤولية الدولية من خلال "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية –Non Proliferation of Nuclear Weapons، التي تخوّل المجتمع الدولي –عبر وكالة الطاقة الذرية– فرض رقابة على المفاعلات النووية في الدول الموقعة على المعاهدة، والقيام بعمليات تفتيش دورية لمنشآتها النووية العسكرية والمدنية، من أجل التأكد بعدم وجود أنشطة نووية تهدد الاستقرار العالم؛ بالإضافة إلى إلزام هذه الدول بأن تبقى نشاطاتها النووية في إطار الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

توسيع مفهوم مراقبة التسلح

بسبب التحول العميق في العلاقات الاستراتيجية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ظهرت الحاجة إلى توسيع مفهوم مراقبة التسلح إلى ما وراء الحد من القدرات العسكرية، بحيث يشمل تفكيك أنظمة التسلح، حظر تسويق وبيع أنواع معينة من التكنولوجيا العسكرية، بالإضافة إلى رفع قائمة الأسلحة المحظور استخدامها في النزاعات الدولية. لقد تفكك الاتحاد السوفياتي إلى العديد من الدول المستقلة التي تملك ترسانة عسكرية تقليدية تزيد عن حاجاتها الدفاعية، وأخرى تملك مخازن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية؛ مع وجود قدرات أمنية ضعيفة لحمايتها من السرقة أو بيعها في السوق السوداء أو تغذية بها نزاعات أهلية متفجرة عبر العالم. خلق بدوره هذا الوضع الاستراتيجي الجديد خلال فترة تسعينيات القرن العشرين قلقا دوليا متزايدا، حول احتمال انتشار فوضى السلاح ووصول بعض الدول إلى السيطرة على بعض هذه الأسلحة. ووجود قلقل لدى قوى عالمية مثل الولايات المتحدة حول احتمال استخدام مثل هذه الأسلحة من قبل الجماعات المسلحة ضد مصالحها عبر العالم (خاصة

في الشرق الأوسط). هناك عامل استراتيجي آخر ظهر خلال تسعينيات القرن العشرين والمتمثل في وجود رغبة لدى الكثير من الدول في التخلص من أسلحتها، التي تشكل عبئا أمنيا واقتصاديا عليها في أمريكا اللاتينية، أوربا الشرقية وإفريقيا (حالة جنوب إفريقيا)؛ لذلك استعانت بالقوى العظمى من أجل تفكيكها بطريقة آمنة.

لقد أدت كل هذه الظروف الاستراتيجية الجديدة الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي إلى ظهور الحاجة المفاهيمية حول توسيع مفهوم مراقبة التسلح إلى ما وراء حدوده التقليدية، ليشمل تفكيك الأسلحة، حظر بيع وتسويق التكنولوجيات العسكرية الدقيقة، توسيع قائمة حظر أنواعا معينة من الأسلحة في النزاعات الدولية (الألغام الأرضية مثلا[114])، خفض الأسلحة الاستراتيجية، التخلص الجماعي من البرامج العسكرية النووية والتقليدية (حالة أمريكا الجنوبية مثلا)، ممارسة الضغوط الدولية على الدول من أجل التخلص الإرادي من برامج أسلحة الدمار الشامل (حالة ليبيا في 2005 وسوريا عام 2012)، التفكيك القصري لبرامج أسلحة الدمار الشامل (حالة العراق عام 1995)، العقوبات الاقتصادية والعسكرية الدولية على الدول من أجل منعها حيازة أسلحة الدمار الشامل (حالة إيران، كوريا الشمالية وسوريا) والتعاون الاستخباري الإقليمي والدولي من أجل تعقب جماعات تجارة الأسلحة وإدارة نظام التجارة العالمية للأسلحة.

كما تم توسيع المفهوم ليشمل حظر الانتشار النووي من خلال التوقيع على معاهدة حظر الانتشار عام 1968، والتي تضمنت اتفاق الدول النووية آنذاك على منع بيع أو نقل التكنولوجيا النووية إلى دول جديدة، كطريقة للحد من ظهور الدول الجديدة المسلحة نوويا. التي تعززت بواسطة الأعضاء الجدد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكذا القرارات الأممية الجديدة مثل قرار 1540 (2004) وقرار 1887 (2009)، التي كانت تهدف إلى "حظر الانتشار Counter-Proliferation" و"مقاومة الانتشار Anti-Proliferation"[115] النووي؛ بواسطة الجهد الجماعي الدولي من أجل خلق عالم آمن من تهديدات الأسلحة النووية. تمحور الجهد الدولي –بقيادة الولايات المتحدة– في منع الأطراف الدولية الجديدة من حيازة المواد النووية، امتلاك تكنولوجيا تطوير الأسلحة النووية، منع ظهور قوى نووية جديدة.

من أجل التجسيد الفعلي لهذه الأهداف، تم طرح مبادرات دولية لتفعيل استراتيجية حظر الانتشار النووي مثل "مبادرة أمن الانتشار Proliferation Security Initiative" المقدمة من قبل الولايات المتحدة في عام 2003، الهادفة إلى تشكيل تحالفات دولية لمنع ظهور قوى نووية جديدة، بدل نزع وتفكيك ترسانة أسلحة الدمار الشامل لدى القوى العظمى. وبذلك، تضمن مفهوم مراقبة التسلح آلية الدبلوماسية التعددية من أجل ضبط حركية التسلح الاستراتيجي في العالم، على عكس المفهوم التقليدي القائم على الدبلوماسية الثنائية (الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة خلال 1990-91 من أجل خفض الأسلحة النووية التكتيكية[116]). الحقيقة أن شكل دبلوماسية مراقبة التسلح مرتبط بشكل وثيق بالسياق الاستراتيجي الدولي، بحيث أنه خلال سيطرة نظام الثنائية القطبية في الحرب الباردة، كانت الدبلوماسية الثنائية في مراقبة التسلح هي الأكثر شيوعا، التي انبثق عنها الكثير من المعاهدات مثل الاتفاقية "المضادة للصواريخ الباليستية Anti-Ballistic Missile " التي تم التوقيع عليها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عام 1972، واستمرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى أن انسحبت منها الولايات المتحدة في عهد إدارة جورج بوش الابن في عام 2002، و"معاهدة الفضاء الخارجي Outer Space Treaty" التي تم التوقيع عليها عام 1967.

لقد أدت التطورات الأخيرة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الرقمية إلى إحداث ثورة في الشؤون العسكرية، وفي نفس الوقت عملت في اتجاهين متعاكسين، بحيث أنها بقدر ما ساعدت على تسهيل عمليات مراقبة التسلح بواسطة لجان التفتيش المزودين بالتقنيات العالية الدقة في الكشف عن أسلحة الدمار الشامل والتحقق من الأنشطة العسكرية المقوضة للسلم العالمي، بقدر ما عقّدت العملية من خلال لجوء الأطراف الدولية إلى تطوير أدوات قتال جديدة لا تقع تحت نطاق المعاهدات التقليدية مثل الحرب الإلكترونية، الطائرات بدون طيار والاستشعار عن بعد. لكن الجانب الإيجابي في ثور التكنولوجيا والمعلومات الرقمية في ما يتعلق بمراقبة التسلح، أن مهّدت الطريق أمام الدبلوماسية المتعددة الأطراف لمناقشة الآثار الإنسانية لبعض الأسلحة المستخدمة في النزاعات الدولية، مثل الألغام الأرضية المضادة للأشخاص والقنابل العنقودية؛ وأثمرت نتائج مهمة في عملية مراقبة التسلح مثل "اتفاقية

القنابل العنقودية Cluster Munitions Convention"، التي تم التوقيع عليها من قبل 46 دولة في عام 2008. لقد تعهدت أطراف المعاهدة بمنع استخدام، إنتاج، نقل وتخزين القنابل العنقودية، التي تتسبب في إحداث أضرار جسيمة في صفوف المدنيين خلال النزاعات الدولية (الهجمات الإسرائيلية على لبنان عام 1995، والحرب الإسرائيلية عام 2009 و2012 مثلا).

التطور المهم في معاهدات مراقبة التسلح الجديدة محدد في مشاركة الأطراف غير الدول مثل جماعات المجتمع المدني العالمي، في الضغط على الحكومات من أجل التوصل إلى معاهدات حظر الأسلحة التي لها آثار كارثية على المدنيين، والالتزام بقواعد النظام الدولي الإنساني. النتيجة النظرية المهمة في تحليل قضية مراقبة التسلح أنه في السابق كان ينظر لها على أنها حكرا على الحكومات الوطنية وحدها كجزء من الأمن القومي الخاص بالدولة، لكن في عصر العلاقات الدولية المعولمة، أصبحت مراقبة التسلح قضية للفواعل غير الدول مثل المنظمات الدولية، جماعات المجتمع المدني العالمي والحركات الاجتماعية؛ وفق المنظرين التكوينيين.[117] على افتراض أنها تندرج ضمن موضوعات الأمن الإنساني، الذي يدعو أصحابه إلى تأمين السلامة الجسدية والصحية للأفراد والجماعات في فترات النزاعات الحادة أو الأزمات الأمنية. إن الغاية الجوهرية في المنظور الجديد لمراقبة التسلح مركزة حول حقوق الإنسان، أولوية الأمن الإنساني بدل الأمن القومي والقوة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية بدل القوة العسكرية وتطوير الأسلحة الجديدة.

النزعة الإنسانية لمراقبة التسلح

ترتبط النزعة الإنسانية في مراقبة التسلح بالدور المتنامي للمجتمع المدني العالمي[118] في إدارة قضايا العلاقات الدولية المعولمة، من خلال التدخل المتزايد في إقناع الحكومات بحظر بعض أنواع الأسلحة المتسببة في إحداث أضرار جسيمة في صفوف المدنيين مثل القنابل العنقودية وأسلحة الدمار الشامل. لا شك في أن المناخ الديمقراطي الذي اجتاح العالم عقب نهاية الحرب البادرة كان له دور في تحريك ودعم تدخل المجتمع المدني العالمي إلى جانب الحكومات في مراقبة التسلح، خاصة خلال الحروب الأهلية. لذلك ظهرت ما أسماه ريبكا

جونسون Rebecca Johnson بـ " الدبلوماسية التكاملية Integrative diplomacy"، والتي ترمي إلى توسيع الخيارات والإدراكات المنطقية في عملية نزع التسلح، بشكل يؤدي إلى بلورة جديدة لمفهوم المصالح وطرق تعزيز الاستقرار والسلم العالمي، وتثبيت خيار التعاون كسبيل جيد يجمع الفواعل الدولية وغير الدولية من أجل إقرار مبدأ "عدم قبول الضرر unaccetable" لجميع الأطراف والمحيط الطبيعي للإنسانية.[119]

انعكست الجهود الإنسانية حول مراقبة التسلح في تلك الاتفاقيات الخاصة بالأسلحة المضادة للأشخاص المدنيين، وفي مقدمتها "اتفاقية حظر الألغام الأرضية" التي تم التوقيع عليها في عام 1997؛ مع التدخل الملحوظ لجماعات المجتمع المدني العالمي بواسطة الضغط على الحكومات لحظر إنتاجها، بيعها واستخدامها. الملاحظة الأخرى حول هذه المعاهدة هي دور الدول المتوسطة في دفع العالم نحو مراقبة التسلح ذات الأبعاد الإنسانية مثل كندا (الدولة التي استضافت المفاوضات حول حظر الألغام الأرضية)، جنوب إفريقيا، النرويج، فيتنام وغيرها من الدول، التي حملت شعار حقوق الإنسان وحماية المدنيين من الأسلحة ذات الأضرار العشوائية. لقد تلاحمت جهود هذه القوى الدولية والمدنية عبر العالم حول أرضية مشتركة محددة في "برنامج العمل حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة Programme of Action on Small Arms and Light Weapons" الذي طرح من قبل الأمم المتحدة في عام 2001. لقد تضمن هذا البرنامج عددا من الأجندة الإنسانية ذات العلاقة بقضية مراقبة التسلح من قبيل القضاء على أسباب الحروب والنزاعات، القضاء على تجارة الأسلحة الخفيفة، وضع قيود على المستوى الوطني في إنتاج أنواع معينة الأسلحة.

في هذا الصدد، ساهمت المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني في جمع المعلومات حول تدفق الأسلحة الخفيفة نحو مناطق النزاع، انتهاكات حقوق الإنسان، عمليات التطهير العرقي والديني واستخدام الأسلحة المحظورة، من أجل وضعها أمام الأمم المتحدة ومواجهة بها الحكومات الوطنية المتسببة في ذلك. تجسد ذلك عمليا من خلال تشكيل ما يسمى بـ "شبكة العمل الدولي على الأسلحة الصغيرة the International Action Network on Small Arms (IANSA)"،[120] التي تتولى في المقام الأول ممارسة

الضغوط على الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية والأمم المتحدة؛ من أجل العمل على تقليص أضرار الأسلحة الخفيفة على الأمن الدولي.

تشير هذه الأنشطة العالمية إلى التغير النوعي في مضمون مفهوم "مراقبة التسلح" بالانتقال من المعنى الاستراتيجي التقليدي بين الدول إلى المعنى الإنساني المتعلق بالأضرار المحتملة للمدنيين؛ ومن ثم لم تعد المخاوف مركزة حول امتلاك الدول للأسلحة التي تستطيع أن تدمر بواسطتها بعضها البعض، وإنما المخاوف حول انتشار الأسلحة الخفيفة التي تفجر النزاعات الأهلية داخل المجتمعات أو استخدام الحكومات الوطنية لأنواع الأسلحة ضد المدنيين من مواطنيها (حالة ليبيا في فبراير 2011، سوريا في مارس 2011 ومصر في أيلول 2013) أو مواطني الدول الأخرى (حرب الولايات المتحدة في أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، وحرب إسرائيل ضد لبنان في تموز 2006 وغزة في ديسمبر 2009 وما بعدها). تم في كل هذه النزاعات استخدام أسلحة مهلكة ضد المدنيين مثل القنابل العنقودية، الحارقة والمدافع الرشاشة. فعلى سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة قنابل اليورانيوم المنضّب الشديدة التفجر في الحروب التي خاضتها في البلقان والشرق الأوسط، التي نتج عنها انتشار الإشعاعات النووية لفترة طويلة في الهواء، وتسبب في تشوهات جلدية، سرطانية وكذا بروز الأورام لدى الأطفال. كذلك استخدمت إسرائيل على نحو متكرر القنابل الفوسفورية في حروبها على غزة، التي تستمر بعد سقوطها في التفجر والتشظي، وتسبب حروق بليغة في جسم الإنسان. بسبب الأضرار الجسيمة لهذه الأسلحة ضد المدنيين (أغلبهم من الأطفال والنساء)، تصاعدت المطالب العالمية حول مراقبة إنتاج، بيع واستخدام هذه الأسلحة في النزاعات الدولية. وبهذا الشكل، لم تعد قضية مراقبة التسلح محتكرة في أيدي الحكومات الوطنية كما كان من قبل، وإنما تحولت إلى قضية للمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني العالمي، من أجل إعطائها مضمونا إنسانيا، ونطاقا عالميا متعلقا في المقام الأول بالأمن الإنساني.

المحور السادس: قضية الإرهاب

إذا نظرنا إلى الإرهاب على أنه كل عمل عنيف ذي دوافع سياسية، فإن جذوره الأولى – من وجهة نظر بول فيوتي ومارك كوبي[121]– ترجع إلى ما قبل الميلاد عند لجوء جماعة يهودية تسمى "الزيلوت" إلى ممارسة الاغتيالات ضد الرومان الذين كانوا يحكمون فلسطين آنذاك. أيضا نجد أن كارل دويتش[122] يرجع جذور الظاهرة إلى فترة ما قبل الميلاد عند إقدام أحد الناس على قتل القيصر جوليس Julius Caesar في عام 44 قبل الميلاد. المكوّن الحيوي لقضية الإرهاب في علاقته بعلم السياسة هو الدوافع السياسية لممارسة العنف والآثار المأساوية الناجمة عن شيوع الظاهرة في البيئة الوطنية للمجتمعات وعبر العلاقات الدولية. مثّلت هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، المنعطف الراديكالي في تحوّل الظاهرة نحو التأثير عبر عالمي، من خلال النتائج المأساوية التي ترتبت عنها وفي مقدمتها الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي أعلنتها إدارة بوش الابن آنذاك والصدى السياسي والأمني التي حظيت به من قبل معظم دول العالم والأمم المتحدة؛ وفرت هذه الأخيرة الغطاء الدولي للتدخل في أفغانستان.

بسبب النتائج المتناقضة المترتبة عن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بالانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان وزيادة عدم الاستقرار عبر العالم بواسطة التهديدات الإرهابية، أثار تحديد المضمون النظري والإجرائي لمصطلح "الإرهاب" الكثير من الجدالات بين صناع القرار والمنظرين، وظهور الصعوبات العملية في إسقاط معايير موحدة على الأنشطة الإرهابية؛ سواء ما تعلق بالسياسة الأمنية للدولة نحو مواطنيها وأعدائها في

الخارج، أو تعلق الأمر بتلك الجماعات التي تقاتل حكوماتها من أجل الانفصال أو تغيير سياساتها، أو تلك الجماعات التي تقاتل القوات الغازية والمحتلة لبلادها، أو تلك الجماعات التي تمارس الإرهاب لفرض إيديولوجيتها أو وجهة نظرها الدينية بواسطة القوة العسكرية. بالإضافة إلى التناقض بين مفهوم إرهاب دولة وإرهاب الجماعات. بناءً على ذلك، طرحت تحديدات اصطلاحية مختلفة لمفهوم الإرهاب، وفي بعض الأحيان شديدة التناقض يصعب تعميمها على كل الحالات التي توصف على أنها أعمال إرهابية.

فعلى سبيل المثال، هناك بعض التعاريف التي تركز على المضمون القانوني لمفهوم الإرهاب كعمل جنائي مضاد للمجتمع وخارج عن القانون، إذ يرى البعض أن: "كلمة الإرهاب تشتق من الفعل Terror ومن جناية إثارة الرعب والذعر والفظاعة أو الهول والهلع .. والقلق وترويع الناس الآمنين وإزعاجهم وإثارة القلق في نفوسهم وزعزعة شعورهم بالأمن والآمان والاستقرار والثقة. والإرهاب كمذهب Terrorism يشير إلى الذعر الناشئ عن ممارسة الإرهاب. ومن معاني الإرهاب قيام الشخص الإرهابي Terrorist بترويع الناس وإكراههم على أمر ما بطريقة الإرهاب أي إخضاع الناس لإرادة الإرهابي ... فالإرهاب يثير الرهبة، ويتوعد الناس بالشر والأذى والانتقام والإرهابيون يسلكون طريق العنف في المجتمع، وذلك لتحقيق أهداف غير مشروعة في السياسة والاقتصاد أو الدين".[123]

ويعرّفه دانيال باب Daniel Papp بأنه: "استعمال وسيلة متطرفة من قبل عناصر المجتمع الدولي الذين يجدون أنفسهم غير قادرين على التأثير على الأحداث بالطريقة التي يأملون ... فالإرهاب وسيلة عنف تستخدم من قبل الفاعلين غير الدول ضد سلطة الدولة".[124]

وعرّفته اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب لعام 1937 بأنه: "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، وتستهدف أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور". وعرّفته الاتفاقية الأوربية لعام 1977 بأنه: "الأفعال الخطرة والموجهة ضد حياة الأشخاص أو سلامتهم الجسدية أو حرياتهم وتلك الموجهة ضد الممتلكات إذا كان من شأنها خلق خطر جماعي...". وعرّفته الاتفاقية العربية لعام 1998

في مادتها الأولى الفقرة 02 بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر". وعرّفه قانون العقوبات السوري في المادة 304 في عام 1949 بأنه: "جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل، كالأدوات المتفجرة والأسلحة الحربية والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطرا عاما". كما يمكن أن يعرّف الإرهاب بأنه: "جريمة مقصودة ذات دافع سياسي إلا زمن الحرب، حيث يمكن أن تكون مجرد تقنية عسكرية، ترتكب من قبل فرد أو أكثر لصالح جماعة ما أو منظمة ما أو نظام حاكم يمثل دولة، وتهدف إضافة إلى الذعر المحتمل، زعزعة نظام سياسي قائم، أو في طور القيام، أو محاولة القضاء عليه".[125] ويعرّفه القانون الفرنسي رقم 1020/86 لعام 1986 بأنه: "خرق للقانون يقدم عليه فرد من الأفراد أو تنظيم جماعي بهدف إثارة اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب".[126]

في مقابل ذلك، نجد من يركز على الآثار الأمنية في تحديد المضمون المفاهيمي لمصطلح الإرهاب إذ نجد من ينظر له على أنه: "غضب ويأس يقود الناس إلى رؤية أنه لا بديل عن العنف".[127] وهناك من يرى في نفس السياق أن الإرهاب: "لم يعد بمعنى الجريمة التي لها عناصر وأركان تميزها عن غيرها من مفاهيم محرمة داخليا ودوليا، من حيث إنها استخدام للعنف بصورة غير مشروعة، ضد مصالح محددة في خدمة إيديولوجية معينة، بل أصبح مفهوما أعم وأشمل. فهو إرهاب سياسي، اقتصادي، اجتماعي، انفصالي، إيديولوجي، وديني. ...".[128]

ويرى الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن: "الإرهاب هو الحرب". كما عرّف كل من بول فيوتي Paul R. Viotti ومارك كوبي Mark V. Kauppi[129] الإرهاب بأنه: "عنف مدفوع سياسيا وموجه ضد غير المقاتلين ومصمم لبث الخوف في الجمهور المستهدف". فهو عملة بدون جنسية يستخدم من قبل كل المنظمات والجماعات التي تفضل العنف كوسيلة لتحقيق

الأهداف، التي ليست بالضرورة أن تكون سياسية في كل الحالات. لم يعرف مصطلح "الإرهاب" شهرة بالمعنى السياسي إلا خلال الثورة الفرنسية في عام 1789، وذلك بسبب ارتباطه بالدولة. العامل الذي زاد المصطلح شهرة أكثر هو ارتباطه بتنفيذ اغتيالات ضد قادة الدول مثل رؤساء فرنسا وإيطاليا والملك البرتغالي والإيطالي والوزير الأول الإسباني والإمبراطورة النمساوية في تسعينيات القرن التاسع عشر. الخاصية التي تجمع بين العمليات الإرهابية في هذه الفترة، هي أنها كانت تنفذ ضد المسئولين الكبار في الدولة وليس ضد السكان الأبرياء.[130]

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف الإرهاب بأنه أسلوب عنيف للتعبير السياسي عندما تضيق فرص التعبير السلمي، أو فشل عملية احتواء القلق والتذمر الشعبي حول سياسة حكومية معينة، أو هو نتيجة لظاهرة القمع السياسي أو الفكري أو الثقافي الذي تمارسه جماعة أو حكومة ما على مجموعة اجتماعية أخرى، أو يكون نتيجة لضيق فرص الحصول على منافع معينة يراها الناس أنها شرعية ومن حقهم. وقد يكون الإرهاب تعبيرا عن حالة الإحباط النفسي الفردي أو لجماعة اجتماعية معينة نتيجة لظلم وقع عليها. وقد يكون الإرهاب أسلوبا عنيفا تتبناه سياسة خارجية لدولة ما ضد دولة أخرى أو أفراد آخرين تحت غطاء دعوى حماية مصالحها أو الوقاية من تعرض مصالحا للخطر في أي منطقة من العالم. يتنوع الإرهاب بتنوع مصادره، فهو يأخذ الصفة التي يتمتع بها مصدره، فقد يكون إرهابا رسميا عندما يصدر من دولة معترفا بها في الأمم المتحدة (ويسمى إرهاب دول)، وقد يكون غير رسمي عندما يصدر من جماعة أو شخص غير معترف به (ويسمى إرهاب جماعة)، لكن الصفة واحدة للنوعين، ولا تختلف وسائلهما. لا ينضبط الإرهاب بأي قاعدة عامة معترف بها، إنما يعمل على تأسيس قواعد خاصة به، يوظفها من أجل تبرير سلوكياته العنيفة رمزيا وماديا.

يمكن أن ينتحل الإرهاب صفة الشرعية عندما يكون تحت مبرر الدفاع عن النفس أو المال أو العرض أو الاستقلال، وبالتالي يطلق الإرهاب في هذه من قبل المعتدي (حالة وصف الاستعمار الفرنسي الثورة الجزائرية بالإرهاب، ووصف الاحتلال الإسرائيلي المقاومة الفلسطينية بالإرهاب)؛ ويكون غير شرعي عندما يكون عملا عنيفا عشوائيا يستند إلى

مبررات واهية أو موهمة وأهدافه مبهمة. الغاية الأساسية للإرهاب بشكل عام، استهداف القوى النفسية للطرف المستهدف، بغرض إخافته وإشعاره بعدم الأمن وإنهاك قواه السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. فهو لا يستهدف تحقيق أهداف عسكرية واضحة ومحددة بقدر ما يستهدف تدمير القوى الذاتية الوجدانية والسيكولوجية للطرف المستهدف، كما يمكن أن تكون له أهداف دعائية من أجل تسويق كيانه في البيئة الداخلية أو الخارجية.

الإرهاب مصدر لإنتاج مخرجات السياسة

يشتق الإرهاب أهميته في إنتاج مخرجات السياسة من خلال محاولته فرض عملية التغيير في المواقف، السياسات، التكيف الاستراتيجي–الأمني والخطاب السياسي؛ سواء على مستوى الحكومة ككيان رمزي يتحدث باسم الدولة، أو على مستوى الفواعل تحت وطنية مثل الأحزاب السياسية، جماعات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والفواعل المجتمعية. في كل الأحوال، تشكل الضغوط الأمنية للجماعات الإرهابية سلسلة من ردود الأفعال المتضمنة تغيرا في المعالجة، التدابير الأمنية التي تتخذ من أجل تقليص الآثار الأمنية للعمليات الإرهابية ومراجعة السياسات الأمنية بالتركيز على الثغرات التي تسللت منها الجماعات الإرهابية وتمكنت من تنفيذ الهجمات ضد الأهداف الحكومية أو المجتمعية؛ مثلا قيام الحكومة بتوفير الغطاء الأمني الكافي في المناطق والأحياء الهشة أمنية، تجنيد مزيد من الأفراد لدعم قوات الأمن وتعويض القتلى، طلب المساعدات من الأطراف الدولية، الإعلان عن إجراء تدريبات واسعة، إعلان التعبئة الأمنية، تصميم حملات دعائية ضد أعمال الجماعات الإرهابية، إعلان حالة الطوارئ، زيادة النفقات العسكرية والأمنية وغيرها من مظاهر وأشكال التغير الناتجة عن تصاعد حدة الهجمات الإرهابية.

من المفارقات المهمة أن ظاهرة التغيير المرتبطة بالهجمات الإرهابية عامة في كل الحكومات عبر العالم، كتعبير آلي بأن السياسات والاستراتيجية السابقة ضعيفة، غير مجدية أو تتضمن الكثير من الثغرات الأمنية. تمثل كل هذه التغيرات مخرجات مهمة تتحول بدورها إلى مصادر متدفقة في تغذية علم السياسة، على اعتبار أنها تصبح موضوعا للحوار

الأكاديمي وهدفا لانتقادات المحللين، المعلقين وحتى المفكرين في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

من ناحية أخرى، ومن حيث الجوهر، تعكس التغيرات الناتجة عن الهجمات الإرهابية، سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية، عمليات التكيف التي عادة تكون سريعة ومحثوثة بواسطة الضغوط المتزايد للجماعات الإرهابية على الحكومة والمجتمع؛ يتطلب منهما التكيف مع تحديات، بواسطة اتخاذ سلسلة من الاجراءات وصناعة عدد من القرارات الحاسمة؛ من أجل التكيف مع البيئة الاستراتيجية المصنوعة من قبل التحديات الأمنية للإرهاب. تأخذ عملية التكيف عدة أوجه بنائية، عملياتية وإجرائية؛ تتعلق الأولى بإعادة هيكلة قوات الأمن، إعادة النظر في التقسيم الإداري للمناطق والمدن الكبرى وربما تمتد إلى تغيير شكل النظام السياسي. يتعلق التكيف العملياتي في إعادة النظر في طريقة تشكيل الأحزاب السياسية، مفهمة دور المجتمع المدني، استدراك القضايا المتخذة من قبل الجماعات الإرهابية كأسباب لأنشطتها الأمنية بان يتم إعادة مراجعتها، تصحيح الأخطاء وحتى إعادة صياغة الخطاب السياسي، مثلا تبني خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان أو الخطاب الأمني الحاسم كما هي الحالة العربية الفريدة في النظام الدولي. أما فيما يتعلق بإجراءات التكيف، فإنها تشمل قائمة مفتوحة من الخطوات والقرارات التنظيمية السريعة، التي قد تتضمن تغيير الحكومة، الوزراء، المسئولين المحليين، التوعية الأمنية، حظر التجول وغيرها.

من ناحية أخرى، يثري الإرهاب موضوعات علم السياسة عندما يكون هدفا للاستغلال من قبل الحكومات الوطنية والأجنبية، من أجل تحقيق غايات معينة؛ ومن ثم يتحول إلى مجرد أداة لإدارة عمليات السياسة من قبل الفواعل الدولية. فعلى سبيل المثال، استغلت الحكومات العربية غير الديمقراطية الإرهاب وخطر الجماعات المتشددة في تخويف الحكومات الغربية والمنظمات الدولية، من أجل الحصول على الدعم الخارجي في تثبيت مركزها في السلطة السياسية، التي تفتقر إلى الشرعية الشعبية. كما يمكن أن تستغل التهديدات الإرهابية من قبل حكومات القوى العظمى للتدخل العسكري وزيادة نفوذها داخل وحول المناطق الحيوية بالنسبة لأمنها القومي، وتعتبر الولايات المتحدة المثال الرائد في هذا الصدد خاصة في بداية القرن الواحد والعشرين.[131]

العولمة الأمنية للإرهاب

كما سبقت الإشارة سابقا، تعتبر هجمات 11 سبتمبر 2001 المنعطف الأبرز في تاريخ العلاقات الأمنية الدولية، التي أدت إلى تحول الإرهاب من تهديد يواجه دولا معينة إلى قضية عالمية تتحدى الاستقرار العالمي من وجهة نظر الاستراتيجيين المصيغون للاستراتيجية العالمية لمحاربة الإرهاب، المحرّكة بشكل أساسي من قبل الولايات المتحدة، التي استخدمت قدراتها العسكرية الكبيرة في ملاحقة الجماعات المسلحة عبر العالم؛ وفي نفس الوقت فرضت على معظم دول العالم الانخراط فيها، خاصة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب أسيا. ارتبطت قضية الإرهاب منذ تسعينيات القرن العشرين وما تلاها بالتهديدات الأمنية للجماعات الإسلامية المتطرفة، على خلفية ظهور تنظيم عالمي يسمى "تنظيم القاعدة" يقوده أسامة بن لادن في هذه الفترة الزمنية من تحول العلاقات الدولية.

اتخذ هذا التنظيم من أفغانستان مقرا له، لإدارة وتنظيم أنشطة ما أصبح يعرف آنذاك بالعرب الأفغان، الذين وجد معظمهم أنهم مطلوبون قضائيا أو ملاحقون أمنيا من قبل حكومات دولهم؛ وهو الوضع الذي جعلهم ينضمون تحت قيادة أسامة بن لادن ونائبه أيمن الظواهري. من بين العمليات العسكرية التي قام بها تنظيم القاعدة، القيام بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا) في أوت 1998، التي راح ضحيتها أكثر من 200 قتيل ومئات الجرحى؛ وكانت أول صدام مسلح للتنظيم مع الولايات المتحدة. لكن الحدث المزلزل الذي قام به التنظيم ضد الولايات المتحدة هو استهداف 19 فردا من عناصره الأراضي الأمريكي، بواسطة طائرات الركاب التي ارتطموا بها برجي التجارة العالمية في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن فيما أصبح يعرف "بأحداث 11 سبتمبر 2001".

رد الفعل العالمي على تلك الأحداث المأساوية بقيادة الولايات المتحدة تحت ما يعرف "بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب"، أعطى قضية الإرهاب بعدها العالمي من خلال الترتيبات الأمنية والعمليات العسكرية والإجراءات الاقتصادية والتجارية، التي تم تبنيها من أجل احتواء تهديدات تنظيم القاعدة عبر العالم، سواء من خلال الهجوم المباشر على قواعده

وملاحقة خلاياه في جنوب أسيا والشرق الأوسط، أو من خلال تجفيف مصادر تمويله، عن طريق تعقب التحويلات المالية والاستثمارات التي يديرها عن طريق شخصيات وشركات وهمية. كانت إحدى المخرجات الأمنية البارزة لتهديدات أنشطة تنظيم القاعدة، الانخراط المتزايد للأجهزة البيروقراطية الأمنية والعسكرية عبر العالم في عمليات التنسيق والتعقب وتبادل المعلومات حول الأنشطة الإرهابية، بغض النظر عن طبيعة علاقة الحكومات والأنظمة السياسية مع الولايات المتحدة (مثلا دور الصين، روسيا وسوريا في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب).

التغير الرئيسي في الفعل الاستراتيجي ورد الفعل العسكري حول قضية الإرهاب، متعلق بوجود فاعل غير تقليدي يستطيع أن يهدد مصالح عدد من الدول عبر العالم، ويتميز بخاصية العالمية وبالتالي يستلزم ردا عالميا تقليديا. لقد خلقت أحداث 11 سبتمبر معادلة أمنية عالمية بمكونات متناقضة بين التقليدي وغير التقليدي، بحيث أوجدت صراعا قاسيا بين فواعل الدول وفاعل غير الدولة، ليس له أرض وبدون أهداف واضحة ولا استراتيجية معلومة ومتوقعة، ومزود ببنية عالمية خفية مكونة من خلايا نشطة وأخرى نائمة. العنصر الآخر المشكّل للمعادلة الأمنية في مكافحة الإرهاب أنها تتطلب حربا طويلة، بأدوات مختلفة وآليات عمل استثنائية لا تخضع للترتيبات البيروقراطية المعهودة. انعكس ذلك بشكل واضح في إقدام معظم الأجهزة الاستخبارية والأمنية في الدول الغربية والعالم الثالث بفتح قواعد البيانات لديها وأنظمة الأرشيف التي تمتلكها حول الجماعات الإسلامية المسلحة، أمام الاستخبارات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفدرالية؛ من أجل صياغة الرد العسكري المناسب على هجمات 11 سبتمبر.

الحقيقة أن الانخراط الاستخباري المتعدد القوميات والبيروقراطيات قد بشّر بعهد جديد للعلاقات الأمنية الدولية فيما تعلق بمكافحة التهديدات الإرهابية، بحيث أن هذه الأخيرة قد دفعت الأنشطة الأمنية نحو تخطي القيود الوطنية التقليدية حول الخصوصيات الأمنية، من أجل احتواء التهديدات ذات الخاصيات العالمية المتخطية لكل الحدود الوطنية؛ وأصبح مقبولا لدى معظم حكومات العالم مشاركة الفرق الأمنية من دول أخرى في التحقيقات حول التفجيرات الإرهابية، مساعدة الأجهزة الأمنية للدول المتضررة من الإرهاب من أجل الصمود

ومقاومة الجماعات المسلحة بفعالية، توفير برامج التدريب والمعدات العسكرية واللوجستية اللازمة لعمل الأجهزة الأمنية، تطوير نظم المعلومات عبر العالم وكل ما من شأنه أن يزيد الفعالية العالمية لمكافحة الإرهاب؛ وهو الوجه المعولم لقضية الإرهاب، الذي أثر بدوره على عولمة علم السياسة.[132]

هناك عامل آخر ساهم بشكل ملحوظ في عولمة قضية الإرهاب، والمتمثل في انتشار استخدام أدوات الاتصال على نطاق واسع من قبل الوكالات الخاصة، الشبكات التلفزيونية العالمية وانتشار المراسلين والصحفيين في المناطق النائية من العالم لنقل الأحداث بشكل مباشر إلى أسماع وأبصار الجمهور عبر العالم. لقد كان الاختبار الأول لدور وسائل الإعلام في عولمة قضية الإرهاب، النقل المباشر لهجمات 11 سبتمبر 2001، التي طرحت الإرهاب العابر الحدود كتحدي جدي للأمن العالمي، ومن وراء ذلك التعبئة الإعلامية للرأي العام العالمي المناهض للإرهاب؛ انعكس في اصطفاف معظم العالم وراء الولايات المتحدة التي كانت ضحية للاعتداءات، إلى درجة نسيان المخاوف العالمية حول الدور الأمريكي للهيمنة على النظام الدولي.

بسبب الثورة الإعلامية الرقمية، لم يعد من الصعب معرفة إيديولوجية الجماعات المتطرفة ومواقف تنظيم القاعدة وإعلان تبنيها للهجمات الإرهابية، تجنيد المناصرين عبر الإنترنت، جلب التمويل وتسويق السياسي لأفكاره؛ في مقابل نشر وإعلان مواقف الحكومات والمنظمات الدولية إزاء الهجمات الإرهابية، بحيث أن كل طرف يسعى للتأثير على الرأي العام العالمي، اعتماد على استخدام أدوات الاتصال الإعلامي المرئية ومواقع التواصل الاجتماعي.

الفكرة الأساسية في العلاقة بين وسائل الاتصال الإعلامي وعولمة الإرهاب، هي التأكيد على الدور المهم للتسويق العالمي للأفكار، مصادر تغذية الإرهاب، الأحداث المأسوية ضد المدنيين، القابلية الشديدة لعطب الأنظمة الأمنية بواسطة أدوات الاتصال والاعتماد المشترك لكل الأطراف على وسائل الإعلام في التأثير على استراتيجيات الآخر. إلى عهد قريب، كانت إمكانية نقل الأخبار وتوجيهها نحو أهداف معينة وبمحتوى إعلامي معيّن للتأثير على

الجماعات الإرهابية، تقع فقط تحت قدرات الحكومات والشبكات الإعلامية التابعة لها؛ لكن كل هذا قد تغير بفعل ثورة تكنولوجيا الاتصال الرقمية التي ضاعفت من القدرات الفردية في التسويق الإعلامي وإدارة الحروب الدعائية، بحيث أصبح أي فرد يملك هاتفا ذكيا، كاميرا رقمية وموقعا على شبكة الإنترنت، بإمكانه أن يخلق جمهورا يتفاعل معه بواسطة محتوى إعلامي غير خاضع لسيطرة الحكومة؛ وهو الشكل الممارس بشكل مكرر من قبل الجماعات الإرهابية.

الخاصية الرئيسية المسؤولة عن إحداث التأثير المناسب هي مصداقية المحتوى الإعلامي المنقول عن المصادر المستقلة للأفراد والجماعات، وإمكانية إحداث التأثير العاطفي في السلوك الإنساني؛ سواء كانت مصادر إرهابية أو ممثلة للصحافة الحرة وحقوق التعبير الحر. لقد غذت الصور الكاريكاتورية المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم في الصحيفة الدنماركية في 2006 وفي الصحيفة الفرنسية شارلي ايبدو في 2015، العواطف الملتهبة عبر العالم الإسلامي وجنّدت الكثير من الشباب في صفوف داعش. نفس الشيء الذي قام به هذا الأخير من أجل جذب الآلاف من الشباب للقتال في صفوفه من أنحاء العالم، بواسطة التفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومن الجنسين؛ وهي الظاهرة الجديدة في تاريخ ظاهرة الإرهاب بحيث أصبحت عمليات التجنيد، التمويل والتسويق الإيديولوجي تتم عبر العالم وليس ضمن منطقة معينة؛ كل ذلك يجري تحت تأثير ثورة تكنولوجيا الاتصال الرقمية.[133]

المحور السابع: قضية الحوكمة

يتضمن مفهوم الحوكمة معاني القوة الإكراهية اللينة الملازمة للوائح والمعايير التي يجب أن تضبط السلوك السياسي للحكومات والفواعل غير الدول الأخرى، حتى تضمن الفعالية والرشادة والقابلية للتقويم الموضوعي. وكنتيجة لشيوع مفهوم الحوكمة كنظام وبنية معيارية عبر العالم، أصبحت تحكم عمل وطرق التنظيم في المؤسسات العالمية والوطنية على حد

سواء، وبذلك أخذت الخاصية المعولمة التي تميز النظام العالمي ككل وليست محدودة ضمن نطاقات جغرافية أو مجتمعية معينة. إن أهم وصف تعرف بواسطة الحوكمة هو خاصية التعددية في عمليات صناعة القرار من خلال مشاركة أطراف متعددة: حكومية وغير حكومية، سياسية ومدنية وأمنية في المستويات المختلفة، الخاصة بتصفيف الخيارات، صياغة البدائل، مفهمة المصالح والأولويات وأخيرا صناعة القرارات، التي تعكس في النهاية السياسات الرشيدة الموجهة نحو تنمية المجتمعات وتطوير الاقتصاديات أو أي قطاع آخر ذي خاصية مشتركة.

من ناحية أخرى، تمثل المبادئ والمعايير التي تحكم أنشطة المؤسسات العالمية وتنظم سلوكها، شكل القوة اللينة التي تتميز بها الحوكمة العالمية. تمارس هذه المؤسسات نفوذها عبر عالمي من أجل تجميع الموارد المادية والمعلومات المعالجة والمنظمة حول مجالات القضية المختلفة، وتوفير المساعدة التقنية للدول التي تواجه متاعب اقتصادية أو مشاكل حول إدارة اقتصادياتها الوطنية وفق المعايير العالمية، وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة التي تهدف إلى انعاش الاقتصاديات الراكدة أو تطوير المتخلفة منها. بالإضافة إلى الإجراءات الموضوعة لحماية حقوق المنتجين والمخترعين تحت عنوان كبير يسمى "نظام حماية حقوق الملكية الفكرية"، بالرغم من أنها تعتبر من أكثر المسائل المثيرة للجدل والخلاف في العلاقات الاقتصادية العالمية المعاصرة خاصة بين الولايات المتحدة والصين؛ إذ طالبت مثلا الحكومة الأمريكية في 2013/07/11 الصين بالكف عن السرقة الإلكترونية لحقوق الملكية الفكرية. بسبب الضرر المشترك الناجم عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في الدول الأكثر تصنيعا، تلاحم موقف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي واليابان حول تعزيز نظام حماية حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية، عن طريق فرض إجراءات صارمة على المنتهكين خاصة في دول العالم الثالث.

كما ساهمت طبيعة التهديدات والمشاكل التي تواجه الأعضاء في المؤسسات العالمية وجوانب الجذب في التعاون العالمي، –كمتغيرات مستقلة– في زيادة القوة الإكراهية والالزامية للحوكمة العالمية؛ بحيث جعلت الفواعل يتصرفون بطريقة متشابهة في اتجاه تعزيز التعاون العالمي وتمجيد الحل الجماعي ودعم الحوكمة العالمية. بمعنى آخر، بدل اللجوء إلى القوة

العسكرية من أجل حماية مصالح وتحسين مواقف الدولة الوطنية في النظام الدولي، أصبحت تلجأ الأطراف إلى القضاء الدولي والمفاوضة داخل المؤسسات العالمية، من أجل حماية مصالحها وتعزيز وضعها الاقتصادي؛ ومن ثم هي أدوات وآليات سلمية في إدارة النزاع وخدمة المصالح المختلفة في إطار علاقات الحوكمة العالمية؛ التي لا تميل إلى الصدام العنيف أو التسبب في إحداث الأضرار الأليمة.

إذن في ظل الحوكمة، تميل الأطراف إلى تعزيز مصالحها عبر قوة التفاوض وتحكيم القضاء في حالة الخلاف أو النزاع؛ وهي المفهمة الجوهرية للأمن العالمي وإدارة عملياته. ما هو مثير للاهتمام أن الاطراف الأكثر قوة في المؤسسات العالمية، تلجأ بشكل متزايد إلى تعزيز مصالحها عبر التفاوض والتحكيم القضائي، وهو الجانب الأكثر بروزا لنظرية الحوكمة العالمية في مفهمة الأمن العالمي. على اعتبار أن من الناحية التقليدية،[134] احتمالات تقويض الأمن الدولي يكون بواسطة لجوء القوى العظمى –التي تستحوذ على موارد وإمكانيات ضخمة– إلى استخدام القوة العسكرية في معالجة الأزمات الدولية؛ وعندما تفضل هذه القوى الأدوات اللينة في إدارة الأزمات، عندئذ يمكن الحديث عن الحوكمة العالمية. تكمن الخلفية السلمية هنا في ميل أجهزة منظمة التجارة العالمية القضائية إلى استخدام صلاحياتها من أجل الحصول على إذعان الفواعل الأعضاء، لقرارات هيئات منظمة التجارة العالمية، والتي في النهاية تتم السيطرة على الأطراف بواسطة الأدوات القضائية بالإضافة إلى سلسلة علاقات التفاوض.[135]

على المستوى الوطني، طرحت بعض التعاريف لتحديد المعنى الاصطلاحي لمفهوم "الحوكمة"، والتي منها أنها: "ذلك الحكم الذي تنهجه قيادات سياسية شرعية أي منتجة بصورة نزيهة وحرة، تشكل في سياق عملها كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتها، وذلك في تبادل الثقة والرضا بينها وبين الرعية على أساس قيام شراكة فيما بينهما". وجاء في برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP أن الحوكمة هي: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على كافة المستويات، وهو يشمل الآليات والإجراءات والمؤسسات التي يحرك عبرها المواطنون والمجموعات مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون

خلافاتهم، ويعمل الحكم الصالح على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الحاجات الجماعية ويتميز بالمشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون والفعالية والمساواة". وعرف البنك العالمي الحوكمة بأنها: "الأنظمة والإجراءات التي تحكم على ممارسة السلطة باسم الدستور ومن ضمن ذلك اختيار واستبدال أولئك الذين يمارسون السلطة، وعندما يطال هذا الإجراء كل فرد وعندما يصبح الذين يضعون الأنظمة ويطبقونها مسؤولين تجاه الشعب عن ذلك يقال عن الحكم بأنه صالح". وهناك من وضع معايير لمعرفة وقياس الحوكمة: وهي: "مدى قدرة الحكومة على الإلمام بالمعلومات اللازمة؛ ثانيا: درجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات؛ ثالثا: طبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسساتها من جانب وجماعات المصالح والقوى المجتمعية من جانب آخر؛ رابعا: مدى تمكّن الحكومة من تنفيذ قراراتها بفعالية".[136]

عولمة الحوكمة

يستلزم الحديث عن الحوكمة في ظل العولمة تبني مقاربات أكثر انفتاحا، التي تأخذ بعين الاعتبار سلوكيات ومواقف الفواعل غير الدول في فهم وتحليل العلاقات الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات العالمية؛ وذلك من أجل استيعاب تشعبات التحليل واستغراق جميع امتدادات أنشطة الحوكمة وفواعلها على المستويات المتعددة المجالات والقطاعات. تقضي المفهمة التقليدية بإعطاء الأولوية لدور الدولة المهيمن على الشؤون الدولية، لكنها لا تستغرق جميع العمليات، الفواعل والمخرجات السياسية للفواعل الأخرى، التي أصبحت حقائق إمبريقية في السياسة الدولية. يوسع منظور العولمة دائرة التحليل، التي بالضرورة سوف تتخطى حدود سيطرة الدولة التقليدية وتأثيراتها السياسية والأمنية، وتتسق أكثر مع خاصيات الحوكمة، التي تؤكد على مفهوم التعددية، وتداول وجهات النظر المختلفة وصناعة القرار الجماعي. الحقيقة أن العولمة قد خلقت المناخ الإقليمي أو العالمي لتجسيد مفهوم الحوكمة من خلال عملية صناعة القرار الجماعية فوق قومية، وبالتالي أحدثت تغيرات جوهرية في مفهوم السلطة والقوة المؤسساتية العالمية،[137] بحيث أصبحت القضايا الوطنية، المسائل المشتركة ومصادر التهديد الجماعي؛ موضوعا للسلطة الجماعية والإدارة المتعددة، التي تعكس بدورها الحوكمة العالمية.

أكثر الأمثلة حداثة في تجسيد مفهوم الحوكمة العالمية، المعالجة الأوربية لأزمة الديون اليونانية بواسطة رزمة من الإصلاحات والمطالب الأوربية، من أجل إدخال اصلاحات جوهرية على الاقتصاد اليوناني؛ بالرغم من تنامي مظاهر الرفض المحلي لسياسات التقشف، إلا أن الوصفة الأوربية تم فرضها بطريقة أخرى في بداية يوليو 2015؛ من خلال إعادة جدولة الديون اليونانية وتقديم حزمة إضافية من المساعدات الأوربية لإنعاش الاقتصاد اليوناني (أكثر من 50 مليار يورو). كما أظهر مثال الأزمة اليونانية دور القوى الأفقية في المجتمع اليوناني في صياغة الحلول الاقتصادية من قبل المؤسسات الأوربية، وذلك من خلال ضغوط الأحزاب اليسارية والنقابات العمالية باتجاه رفض سياسات التقشف، والدفع نحو خيارات بديلة، وهذا يعني بطريقة أخرى أن خيارات السياسة لا تصنع بإرادة منفردة حتى ولو كانت بواسطة المؤسسات فوق قومية، وإنما لجماعات تحت وطنية والوطنية دور وصوت مرتفع يجب أن يسمع في تقرير مصير المجتمعات.

ومن ثم تقضي وصفة الحوكمة اشتقاق السلطة المؤسساتية وقوة صناعة القرار من الشبكات الأفقية والتجمعات غير الحكومية؛ التي ليست بالضرورة أن تكون ذات انتماء موحد أو محدودة في مجالها الجغرافي وأبعادها الثقافية ولونها الإيديولوجي، وبالتالي تصبح الحوكمة غير مكبوحة بواسطة الانقسام بين ما هو داخلي وخارجي، وإنما النزعة التعددية في الخواص، الفواعل، مجالات العمل ومصادر المعلومات في صناعة القرار هي ديدن الحوكمة العالمية.[138]

المثير للاهتمام أن معظم الحكومات والوكالات التابعة لها أصبحت غير محصنة ولا منيعة عن الخضوع لمتطلبات الحوكمة العالمية، سواء كشروط ومعايير يجب الالتزام بها لكسب ثقة العملاء العالميين، أو كمتطلبات وظروف قبلية لاستحقاق تلقي المساعدات وأشكال الدعم من البيئة العالمية؛ ومن ثم، كل حكومة تتقوقع على بيئتها الوطنية أو تتبنى سياسات حمائية والنأي بالنفس عن متطلبات الحوكمة العالمية، سوف تخضع لحزمة من الضغوط والاتهامات وحتى محاولات الإخلال بأمنها، حتى تستجيب بشكل إيجابي لمتطلبات الحوكمة. تتدفق مثل هذه الضغوط من مصادر متنوعة: المؤسسات المالية العالمية، المنظمات الدولية، جماعات المجتمع المدني العالمي، المنظمات غير الحكومية وبالطبع

الحكومات الأجنبية. بدوره يعكس التنوع في مصادر الضغط على الأطراف الناكصة في جوهره، مفهوم الحوكمة العالمية، التي تعني أن ليس هناك مصدرا واحدا للضغط ولا مركز قوة وحيد في النظام العالمي معني بتفعيل وتعميم مفهوم الحوكمة العالمية.

قابلية معظم الحكومات الوطنية للتأثر بواسطة ضغوط مؤسسات الحوكمة العالمية وبالتالي تعديل السلوك السياسي، سوف تقلص من خاصية فوضى النظام الدولي المشار إليها من قبل أنصار الواقعية الجديدة، كما أنها تلطف حساسية الريبة بين الدول طالما أن هذه الأخيرة قد انخرطت بشكل كاف في شبكة الاعتماد المتبادل الاقتصادي، المؤسساتي، الأمني، الثقافي والبيئي؛ وبالتالي لم تعد إحداها تفكر أو تتصرف بعيدة عن الأخرى، تفاديا لتحمل أعباء الحوكمة العالمية وتقليصا لكلفة التصرف بإرادة منفردة في قضايا سوف تستفيد منها أطراف أخرى بطريقة مباشر أو غير مباشرة. السبب الخلفي وراء تقلص خيار الحكومات في التصرف بإرادة منفردة، محدد في الاشتراك المتزايد للدول عبر العالم في عمليات صناعة القرار داخل مؤسسات الحوكمة العالمية مثل البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، مؤسسات الأمم المتحدة، المنظمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. ومن ثم، لم تعد الحكومات معنية فقط بصناعة القرار الوطني وإنما أيضا متورطة في سلسلة المناقشات وبلورة الخيارات وصناعة القرار حول مجالات القضية المختلفة، بشكل تصبح جزءً من عملية صناعة القرار وليس الطرف المهيمن كلية، الأمر الذي يستلزم منها تحمّل جزء من الأعباء والتصرف في الإطار الجماعي، الذي يوزع التكاليف على جميع الأطراف.

بالطبع المثال البيئي هو أكثر الأمثلة تعبيرا عن الحوكمة العالمية التعددية، بحيث لا يوجد طرف دولي مستعد لتحمل أعباء تخفيف آثار الاحتباس الحراري أو وقف تآكل النظام البيئي بمفرده، وبالتالي التصرف بإرادة منفردة في مجال حماية البيئة يكاد يكون معدوما، بالنظر إلى الأعباء والأضرار المتوقعة عن مثل هذه الخيارات. ينسحب نفس التحليل على قضية مكافحة الفقر، حقوق الإنسان، النزاعات الأهلية، مشكلة الغذاء والمجاعات، مقاومة الأمراض المعدية، الأزمات الاقتصادية والمالية (الإيبولا مثلا) وغيرها من القضايا ذات الخاصيات المشتركة والأعباء العامة.

في مقابل تقلص التصرف بإرادة منفردة من قبل الحكومات الوطنية، تنامى عدد المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني المنخرطة في إدارة شؤون العالم بطريقة مرنة؛ وهو الوجه الآخر للحوكمة المعولمة، بحيث لم تعد القضايا محسومة بواسطة رغبات طرف معين بقدر ما يبحث كل طرف عن التأثير في العمليات العالمية، بما يخدم وجهة نظره التي هي جزء مكمّل للمنظورات الأخرى. ما هو مهم ومعزز للحوكمة العالمية، أن ليس هناك وجهة نظر واحدة مسيطرة ولا إرادة معينة مهيمنة، وإنما هناك زخم كبير من الأفكار والمقاربات المطروحة للنقاش والتداول، من أجل الوصول إلى الأفكار الأكثر فعالية في التعامل مع القضايا العالمية.

تجري تفاعلات الحوكمة العالمية باتجاه تغيير نمط العلاقات الدولية من المستويات الجزئية والانقسامات بين الوحدات السياسية الوطنية إلى المستويات الأكثر عالمية واندماجا، المحكومة بواسطة رزمة من المعايير الموحدة والأساليب الجديدة في صناعة القرار الجماعي العالمي. يمكن أن تنعكس الحوكمة العالمية فيما أسماه جيمس روزنو في خلق عالم "ما بعد الدول Postinternational"،[139] المتميز بالتنظيم بواسطة علاقات الاعتماد المتبادل، كثافة المبادلات وارتباط الفواعل بواسطة الحاجات المتكررة لبعضها البعض في إنتاج المنافع وتطوير المصالح؛ وهو الوضع الذي سوف تزول معه ملامح الريبة والخوف والاستعدادات للحرب. إنه عالم قائم على كثافة الترابطات والاعتماد الشديد على الاتصال والتوظيف المتزايد لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم تتبلور مفهمات جديدة حول العمل، أسلوب الإنتاج، الأمن، التهديد وحتى نمط الحياة. في مقابل ذلك، تظهر تحديات جديدة للحوكمة العالمية متعلقة بطرق إدارة الأزمات البيئية، الاقتصادية، حقوق الإنسان، الأمن المجتمعي؛ والتي بدورها تتطلب الرد الجماعي المشتق أساسا من الانخراط العميق لفواعل الدول وغير الدول في إدارة الشؤون العالمية.

الانخراط المحكم في إدارة قضايا العالم، كثافة الترابطات، الاعتماد الشديد على الاتصالات وإعادة مفهمة الشؤون العالمية؛ كلها متغيرات مستقلة مسؤولة عن انبثاق الحاجة لتأسيس بنيات مناسبة لإدارة الحوكمة العالمية، التي سوف تؤدي بدورها إلى إعادة مفهمة معنى القوة، بالانتقال من المفهوم المادي نحو المعنى المؤسساتي وتوليد المعايير وخلق

أشكال الإلزام القانوني للأطراف الدولية بقواعد العمل الجماعي؛ وهي المعاني المتضمنة في أطروحة التكوينية[140] حول تحليل العلاقات الدولية المعولمة. إذا استثنينا الشؤون العسكرية التي لازالت في معظمها محتكرة نسبيا من قبل الدول، فإن معظم مجالات القضية والأجندة الدولية تدار بواسطة المؤسسات العالمية، التي تتبنى الحوكمة في ضبط وتوجيه الأنشطة الإنسانية: الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية؛ مثل المنظمات الاقتصادية الإقليمية، منظمة التجارة العالمية، المؤسسات المالية وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني العالمي. الأكثر من ذلك، أصبحت تقاس قوة الدولة بواسطة الانخراط الفعّال في مثل هذه المؤسسات أو التعاون معها كحكومات مدنية حداثية تلتزم المعايير العالمية في السلوك السياسي، سواء من حيث تنفيذ الإصلاحات المتعددة القطاعات (اقتصادية، سياسية، ثقافية اجتماعية وبيئية) المطلوبة، أو من حيث الالتزام بالواجبات الإنسانية وتحمّل المسؤوليات تجاه النظام العالمي. الامتثال لمثل هذه المطالب والشروط هو المعيار الأساسي الذي يقرّب الحكومات من الحوكمة العالمية أو يبعدها عنها، وعلى أساسه يقيّم سلوكها وتصنف الدول ضمن الفواعل الجيدة أو المتعثرة.

يقضي الافتراض العام الأولي الذي بنيت عليه التحليلات السياسية لقضية الحوكمة بأن هذه الأخيرة قائمة على صف الأنشطة المؤسساتية المنسقة والمتلاحمة، المفضية إلى التناسق النسبي في البنية المعيارية والمخرجات السلوكية والتطبيقات العملية لمؤسسات الحوكمة، التي تجعلها تفرض حجما معينا من الانصياع لقرارات ومطالب تلك المؤسسات؛ طالما أنها تصب في مصلحة الجميع، مثل المطالب حول براءات الاختراع، شفافية المعاملات المالية والاقتصادية، حماية النظام البيئي، حقوق الإنسان، الحرية الاقتصادية وكل ما من شأنه أن يعزز دور وعمل المؤسسات العالمية في خلق عالم أفضل للإنسانية. لا يلغ أنصار الحوكمة[141] دور الدولة تماما، وإنما تؤدي جزءً من عمل الحوكمة العالمية، يمكن أن يكون في بعض الملفات وتحت ظروف معينة دورا مركزيا ومهما (مثلا التدخل لمعالجة الأزمة المالية في عام 2008 أو التدخل الإنساني في الأزمات الأمنية الأهلية)، وفي أخرى يكون مكمّلا (حماية حقوق الإنسان واحتواء مشاكل النظام البيئي)؛ لكن في نهاية المطاف هو إحدى مكونات أنشطة الحوكمة المؤسساتية والمعيارية. وبذلك، تتضمن عملية

الحوكمة العالمية أنشطة ومساهمات الحكومات الوطنية، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، المؤسسات المالية العالمية والمجتمع المدني العالمي، في إنجاز الغاية الكبرى المحددة في تحقيق مستوى مقبول من الانصياع السلوكي لمقررات ومعايير الحوكمة، من أجل المحافظة على التناسق السلوكي العالمي والتغلب على التحديات المشتركة التي تواجه الإنسانية.

من الناحية العملية، تستلزم الحوكمة العالمية زوال الافتراضات التقليدية للواقعية/ الواقعية الجديدة[142] بأن الحدود الجغرافية هي التي تفصل الدول وتميز كياناتها القومية عن بعضها البعض، وأن الإقليم يقع تحت فئة الخصوصية الوطنية للدول الأمة؛ على اعتبار أن نشاط الفواعل غير الدول يتطلب عملية الاختراق المتكرر والكثيف لهذه الخصوصيات، وتخطي كل الحواجز والقيود الإيديولوجية والثقافية والاثنية، من أجل مراقبة وتقييم مدى الانصياع الوطني لإلزامات الحوكمة، والتحقق الفعلي من عدم انتهاك المعايير العالمية. وفق هذه المفهمة النظرية، سوف تتمدد الحوكمة العالمية تمدد الأنشطة والعمليات فوق قومية، لتشمل كل القطاعات الحيوية التي تشكل مفهوم النظام العالمي. وهذا يعني بطريقة أخرى، أن الحوكمة تربط وظيفيا بين البنيات العالمية القائمة والتي من المحتمل أن تنشأ في المستقبل من جهة، ومصفوفة عمليات التفاعل، التفاوض، المساومات التي تتخطى الحدود القومية للمجتمعات. ليس من المفاجئ أن تظهر الحوكمة في المؤسسات الإعلامية والشبكات الاتصالية، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني العالمي؛ على افتراض أن كل هذه البنيات تشكل مضمون الحوكمة العالمية والآثار السلوكية والتفاعلية التي تتدفق منها.

في سياق المحاججات النظرية بين الأطروحة الواقعية الجديدة وأطروحة الحوكمة العالمية، أن هذه الأخيرة تتدفق نحو مزيد من علاقات التركيب ضمن النظام العالمي، بحيث يصبح ليس بإمكان أي طرف مهما كان نوعه (الدول أو غير الدول)، التفاعل والاستمرار بعيدا عن الآخر ولا خارج مصفوفة التفاعل العالمي، لأنه مكبّل بصف من معايير الحوكمة العالمية من جهة، وبرزمة من التعهدات والمسئوليات المترتبة عن الاتفاقيات التي انضم بواسطتها إلى المؤسسات الدولية. أكثر الأمثلة حداثة التي يمكن الاستشهاد بها في هذا

الصدد، العقوبات الغربية على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية في 2014، أين وجدت روسيا نفسها محرومة من حزمة من المنافع والامتيازات جراء محاولتها تبني منظور الواقعية الجديدة إزاء الأزمة الأوكرانية (تغليب خيار المنافسة الأمنية وتفضيل الأجندة الاستراتيجية على التعاون)، والتصرف بعيدا عن المجتمع العالمي. كما أظهرت العقوبات الغربية مدى الحرمان الذي يمكن أن يتعرض له أي طرف جراء عزله عن بنيات وعمليات النظام العالمي، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والمالية؛ التي في معظمها ليست ذات صبغة حكومية، وإنما هي تابعة للقطاع الخاص المنخرط في شبكات التفاعل العالمية. بينت العقوبات الغربية على روسيا أيضا، أن المصالح الحيوية ليست مركزة في يد الحكومة الوطنية ولا هي محددة في ورقة إمدادات الطاقة إلى أوربا، وإنما هي موزعة عبر عدد من الفواعل الحكومية وغير الحكومية، ومنتشرة عبر مناطق واسعة من القارة الأوربية وأمريكا الشمالية. وعدم الانصياع لمتطلبات ومعايير سلطة الحوكمة العالمية،[143] سوف يحرم الطرف الناكص عن التعاون من رزمة المصالح الحيوية والمنافع المعنوية والمادية، بل الأكثر من ذلك، سوف يسبب له خسائر تلقائية كبيرة في اقتصادها ويؤثر بشكل ملحوظ على مستوى رفاهيته الاجتماعية. على سبيل المثال، أثرت العقوبات الغربية بشكل مأساوي على قيمة الروبل الروسي في الأسواق العالمية، وتضررت السوق المالي والمعاملات التجارية داخل روسيا، وفقد الكثير من الأشخاص وظائفهم بسبب تقلص النشاط الاقتصادي للمؤسسات التي يعملون فيها.

الحوكمة العسكرية

من الناحية التاريخية، ترجع بداية التنظيم الجماعي للعنف المسلح إلى مؤتمر فيينا 1814-15 عقب الحروب النابليونية العنيفة عبر القارة الأوربية، التي أظهرت الحاجة المتزايدة إلى تنظيم العلاقات الاستراتيجية الإقليمية بشكل جماعي، ووضع معايير وقوانين عامة تحكم الحروب وتنظم دبلوماسية السلم، اصطلح على تلك الجهود الأولى لتنظيم علاقات الحرب والسلم الجماعي دافيد هالد وزملاؤه "بالقانون العالمي Cosmopolitan

Law".[144] لقد انعكست المفهمة الأولية للحوكمة العسكرية–الأمنية في دبلوماسية المؤتمرات الجماعية، من أجل مناقشة وتقنين حالات اللجوء إلى الحرب، قوانين ضبط الحرب وكذا طرق التفاوض والحفاظ على السلم، خاصة وأن فرنسا المهزومة كانت حاضرة في المؤتمر للمشاركة والقبول بترتيبات ما بعد نابليون بونبارت؛ وبناءً على ذلك، اعتقد الكثير من الاستراتيجيين أن سلم فيينا كان قد عمّر أطول فترة زمنية في تاريخ العلاقات الدولية الأوربية، بحيث دام لقرن من الزمن تقريبا.

أظهرت دبلوماسية المؤتمرات الجماعية طريقة جديدة في تقنين الحروب وضبط النزاعات الإقليمية، وبالتالي أصبحت القوانين الإقليمية وشروط الأمن لا تفرض بإرادة منفردة أو عن طريق القوة العسكرية للطرف المهيمن، وإنما خاصية التعددية هي التي أصبحت تملي شروط السلم وطرق المحافظة على الاستقرار الإقليمي.

مع التطور السريع في تصميم وإبداع أدوات القتل الجماعي في الحروب الحديثة، أخذت تتصاعد الحاجة لإدراج الاعتبارات والأبعاد الإنسانية في قوانين الحرب، والحوار الجماعي حول الحد من الاستخدام غير المقنن للأسلحة الأكثر فتكا بالإنسانية والطبيعة في الحروب الدولية. تجسّد ذلك في مؤتمرات لاهاي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. لقد تركزت الجهود الدولية في هذه الفترة على حماية المدنيين وحقوق الأسرى في تلقي العلاجات الطبية والمعاملة الإنسانية خلال فترة النزاعات، وبالتالي تجريم اللجوء إلى استخدام الأسلحة السامة والجرثومية التي تنتشر عبر المياه والهواء، فتوقع ضحايا في صفوف المدنيين، الحيوانات ومكونات الطبيعة. الحقيقة أن جهود حظر بعض الأسلحة في النزاعات الدولية قد بدأت في وقت مبكر عن مؤتمري لاهاي للسلم (1899و1907)، وذلك أن تم تقنين قانون حظر استخدام سلاح "النشابية Crossbows" من قبل "مجلس ليتران Lateran Council" المسيحي في عام 1139، في الحروب التي تنشب بين الجيوش المسيحية.

من الناحية التقييمية، كل الجهود السابقة عن مؤتمري لاهاي كانت محدودة التأثير بالرغم من أهميتها الحيوية، وذلك بسبب أنها كانت خاصة بالقارة الأوربية التي لم تكن القوى العظمى فيها لها نفوذ عسكري وأمني خارج القارة؛ في مقابل وجود الإمبراطورية العثمانية التي تضم مناطق واسعة من العالم، الإمبراطورية الصينية في الشرق الأدنى والعالم الجديد

الذي كان تقريبا غير معني بما يجري في بقية العالم. لذلك يعتبر مؤتمري لاهاي –خاصة الثاني–، نقطة التحول في تقنين العلاقات العسكرية الدولية، على اعتبار أن في مؤتمر لاهاي الأول 1899 قد حضرته 26 دولة، معظمها أوربية، لكن ارتفع هذا العدد في 1907 إلى 44 دولة من أرجاء العالم؛ وهذا يعني من ناحية أخرى تنامي الوعي الدولي بمخاطر الأسلحة الجديدة المستخدمة في الحروب، وكذا أهمية الدبلوماسية الجماعية في ضبط النزاعات وتقنين الحروب.

نتيجة لهذا الوعي عبر عالمي حول مخاطر الحروب الدولية والتطورات السريعة في تصميم الأسلحة المسببة للقتل الجماعي والكوارث البيئية، استمرت الدبلوماسية العسكرية الجماعية في ضبط السلوك العسكري للأطراف المنخرطة في الحروب، وإسماع الصوت العالمي المنادي بالحد من التسلح العالمي. يندرج في هذا السياق، انعقاد " المؤتمر العالمي لنزع التسلح World Disarmament Conference" في لاهاي ما بين عامي 1932و1934، حضره 64 دولة كانت تشكل النظام الدولي آنذاك؛ وبذلك تمدد الاهتمام العالمي بالحوكمة العسكرية ليشمل عشرين دولة جديدة، لم تكن حاضرة في مؤتمر لاهاي الثاني. بالرغم من أن المؤتمر كان مغمورا في زحمة سباق التسلح المحموم في أوربا تحت تأثير عودة ألمانيا إلى تسليح نفسها، إلا أنه من الناحية التاريخية يسجل اتساع الدائرة الدولية المطالبة بنزع التسلح والسيطرة على النزاعات الدولية المدمرة؛ خاصة وأنه أول مؤتمر دولي يعقد في ظل وجود منظمة دولية لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية وهي عصبة الأمم. تتحدد أهمية مؤتمر لاهاي الحيوية حول نزع الأسلحة في أنه كان مقدمة لسلسلة من المعاهدات والمؤتمرات الدولية في فترة زمنية قصيرة، أضفت زخما متزايدا حول أهمية الحوكمة العسكرية أو التنظيم الجماعي المتعدد للشؤون العسكرية وقضايا نزع التسلح والسيطرة على سباقات التسلح في النظام الدولي

يمكن القول أن المتغير المستقل الحيوي الذي خلق محرّكا قويا للحوكمة العسكرية، هو صناعة واستخدام السلاح الذري لأول مرة في تاريخ العلاقات العسكرية الدولية في أوت 1945. إنه المعطى الاستراتيجي الخطير الذي وضع العالم أمام احتمال وقوع إبادة بشرية كلية في النزاعات المستقبلية، وأنهى فصلا طويلا من الحروب التقليدية التي تهدف إلى

فرض سياسات أو مواقف معينة على الأطراف المهزومة. لقد غيّرت الأسلحة الذرية أهداف الحرب بأن فرضت مبدأ الإبادة الشاملة والمتبادلة، ليس للجيوش فقط على جبهات القتال، وإنما للمجتمعات الإنسانية التي تكون مسرحا للعمليات العسكرية. كما فرضت الظروف الاستراتيجية للأسلحة الذرية ضرورة الحوار حول عملية نزع التسلح والإدارة السلمية للأزمات الدولية، ووضع الترتيبات الدولية المشتركة من أجل منع انتشار الأسلحة النووية وذات الدمار الشامل في النظام الدولي، وهي المضامين الجديدة للحوكمة العسكرية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الدولية.

أثمرت جهود الحوكمة العسكرية في إنتاج عدد من الاتفاقيات الدولية والترتيبات الجماعية والبنيات المؤسساتية، من أجل الحد من تأثير الأسلحة الاستراتيجية على مستقبل النظام الدولي، والتي منها "معاهدة حظر الانتشار Non-Proliferation Treaty" للأسلحة النووية عبر العالم، "معاهدة القوات النووية الوسيطة Intermediate Nuclear Forces Treaty" (في أوربا)، "المنطقة الحرة للأسلحة النووية في الهادي Pacific Nuclear Weapons Free Zone"، "معاهدة الحظر الشامل للتجارب Comprehensive Test Ban Treaty"، "اتفاقية الأسلحة غير الإنسانية Inhumane Weapons Convention"، "معاهدة القطب الجنوبي Antarctica Treaty"، "محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية Strategic Arms Limitation Talks (SALT)" و"محادثات تقليص الأسلحة الاستراتيجية(Strategic Arms Reduction Talks (START".[145]

أصبحت كل هذه المعاهدات وأخرى براهين وحججا للحوكمة العسكرية حول إمكانية معالجة القضايا الاستراتيجية الخلافية بين القوى العظمى، وكذا أهمية الإدارة الجماعية للمشاكل الناجمة عن التسلح؛ بحيث تختفي أو على الأقل تتقلص معها مظاهر الريبة والخوف، التي عادة تحكم العلاقات العسكرية الدولية كما هو شائع في تراث الواقعية/ الواقعية الجديدة.[146] ومن ثم، الهدف الرئيسي من وراء الحوكمة العسكرية، هو إظهار الإمكانية العالية للسيطرة على العلاقات العسكرية بواسطة الإرادة الجماعية والحوارات الاستراتيجية التعددية، التي تجعل كلّ في صورة كاملة حول نوايا الطرف الآخر وتمكينه من

تصحيح الإدراكات المشوهة؛ وبالطبع الهدف النهائي تجنيب العالم الآثار المأساوية للحروب الشاملة.

من ناحية أخرى، تشتق الحوكمة العسكرية أهميتها وكذا مصادر تحريكها من كثافة المعاملات العسكرية عبر عالم وجاذبية مبيعات الأسلحة بين المنتجين والمستهلكين، التي ترتبت عليها مشاكل أمنية خطيرة في مناطق مختلفة؛ والتي تؤثر في النهاية على الأمن الدولي ككل، ومن ثم ظهرت الحاجة الملحة لمزيد من أدوات الضبط وإجراءات التحكم في تدفق الأسلحة في السوق العالمي، خاصة بالنسبة لتلك المناطق التي تشهد نزاعات حادة مثل الشرق الأوسط وجنوب أسيا. إنها نوع من مصفوفة الترتيبات التي تحاكي من الناحية الشكلية تلك الترتيبات المتخذة في المجال الاقتصادي، من أجل ضبط المعاملات العسكرية الدولية؛ طالما أن التطورات العسكرية تجري بسرعة وأكثر تأثيرا على مخرجات النظام الدولي، فإن الحاجة إلى صياغة مصفوفة من القيود والقوانين والمعايير لضبط العلاقات العسكرية الدولية أصبحت أكثر إلحاحا بعد الحرب العالمية الثانية؛ من أجل في النهاية صياغة النظام العسكري الدولي.

هناك عامل إضافي محرك للحوكمة العسكرية والمحدد في زوال احتكار صناعة الأسلحة من قبل القوى العظمى في النظام الدولي، بأن انضمت قوى متوسطة وحتى من العالم الثالث إلى سوق إنتاج الأسلحة الخفيفة والثقيلة على حد سواء، مثل الأرجنتين، البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا، إسرائيل والقائمة مفتوحة. ومن ثم، تستلزم عملية الحوكمة العسكرية مشاركة هذه الأطراف في وضع الترتيبات اللازمة لتنظيم وضبط سوق إنتاج، بيع واستخدام الأسلحة؛ الذي يعني بطريقة أخرى ضرورة شيوع النزعة التعددية في صناعة القرارات وصياغة المعاهدات المتعلقة بالشؤون العسكرية، وهو المعنى الجوهري لمفهوم الحوكمة العسكرية. لقد تصاعدت الحاجة للحوكمة العسكرية تحت تأثير التعدد المتزايد لمصادر التزود بالأسلحة من جهة، وقدرة الدول على تصنيع الأسلحة المحظورة عن طريق شراء التكنولوجيا، شراء رخص الإنتاج، استغلال التكنولوجيات ذات الاستخدامات المتعددة؛ وبالتالي لم يعد التزود بالأسلحة والمعدات العسكرية مشكلة رئيسية حتى بالنسبة لتلك الدول الموضوعة تحت الحصار والعقوبات الدولية مثل كوريا الشمالية، سوريا، إيران والعراق سابقا. في كل الحالات السابقة

وأخرى، تغلبت الحكومات على العقوبات الدولية حول حصولها على الأسلحة، بسبب تلاشي الفوارق بين التكنولوجيا العسكرية والمدنية، ومن ثم أصبحت صناعة الأسلحة إرادة ذاتية أكثر منها مفروضة من الخارج؛ وبالتالي الحل الجيد لمشكلة انتشار التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج هو الانخراط في الحوارات والمفاوضات المتعددة من أجل ضبط الشؤون العسكرية والحفاظ على الأمن الدولي (أكثر الأمثلة حداثة في هذا الصدد مفاوضات 5+1 لمعالجة ملف إيران النووي، والتوصل إلى حل نهائي بتاريخ 2015/07/14).

النتيجة النظرية المهمة التي يمكن استخلاصها في هذا الصدد، أن الحوكمة العسكرية نقلت القضايا العسكرية وشؤون الدفاع من المستوى الوطني (المصدر الرئيسي لإنتاج الريبة والمخاوف الأمنية المتبادلة بين الدول كما يعتقد أنصار الواقعية/الواقعية الجديدة[147])، إلى المستوى الدولي حيث التداول الجماعي، المفاوضات المتعددة وصناعة القرارات المشتركة؛ التي تعتبر عوامل متضافرة في تقليص الريبة بين الدول وتعزز مجالات التعاون العسكري لتأمين النظام الدولي (كما هي أطروحة نظرية الجماعة الأمنية[148] في تحليل العلاقات الأمنية الدولية).

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق، ط. 2 (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997)، ص. 18.

[2] جوفر روبرت و أليستار إدواردز ، المعجم الحديث للتحليل السياسي، تر. سمير عبد الرحيم الجلبي، ط. 1 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 227.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سبق ذكره، ص ص.18- 20.

[4] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سبق ذكره، ص ص.18- 20.

[5] Andrew Hurrell, "International Political Theory and the Global Environment," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), p. 130.

[6] Andrew Hurrell, Op. Cit., pp. 131 - 32.

[7] Owen Greene, « Environmental Issues In » The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 400 - 09.

[8] Owen Greene, « Environmental Issues In » The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 392 .

[9] Bill Adams, "Sustainable Development and the Greening of Development Theory," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), p. 207.

[10] John English, "The Ottawa Convention On Anti-Personnel Landmines," in Modern Diplomacy, ed. Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (United Kingdom: Oxford University Press, 2013), pp.800-02.

le Development and the Bill Adams, “Sustainab [11]
Greening of Development Theory,” In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King’s Lynn, 1996), pp. 207 - 08.

[12] James N. Rosenau, The Study of World Politics (USA, Canada: Routledge, 2006), pp. 157-166.

[13] Leslie Sklair, «Social Movements and Global Capitalism,» in The Cultures Of Globalization, ed. Fredric Jameson and Masao Miyoshi, 2nd ed. (United States: Duke University Press, 1999), pp.301-03.

[14] محمد الأطرش، "العرب والعولمة: ما العمل؟،" المستقبل العربي 229 (03/ 1998)، ص. 101.

[15]نايف علي عبيد، "العولمة والعرب،" المستقبل العربي 221 (07/ 1997): 28.

[16] Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), p. 581.

[17] علي حسي شبكشي، العولمة نظرية بلا منظر (القاهرة: مطابع الشركة بمدينة السادس من أكتوبر، 2000)، ص. 06.

[18] Immanuel Wallerstein, “Patterns and Perspectives of the Capitalist World –Economy,” In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 501-12.

Chris Brown, “Development and Dependecy,” In [19]
International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 64 -75.

[20] Masao Miyoshi, «Globalization, Culture, and the University,» in The Cultures Of Globalization, ed. Fredric Jameson and Masao Miyoshi, 2nd ed. (United States: Duke University Press, 1999), pp.247-50.

: egrationThe Study of Regional Int Ernst B. Haas, « [21]
Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing,” International Organization 24 (Autumn 1970): 627-48.

[22] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص. 31-40.

[23] Enrique Dussel, « Globalization and Philosophy : Beyond Eurocentrism : The World-System and the Limits of Modernity, » in The Cultures Of Globalization, ed. Fredric Jameson and Masao Miyoshi, 2nd ed. (United States: Duke University Press, 1999), pp.03-05.

[24] David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Global Transformation: Politics, Economics and Culture (Cambridge: Polity Press Association with Blackwell Publishing Ltd, 2003), p. 88.

[25] David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Op. Cit., p. 88.

[26] David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Op. Cit., pp. 88-89.

[27] David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Op. Cit., p. 90.

[28] David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Op. Cit., pp. 103-04.

[29] David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Op. Cit., pp. 104-05.

[30] David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Op. Cit., pp. 131-33.

[31] Leslie Sklair, «Social Movements and Global Capitalism,» in The Cultures Of Globalization, ed. Fredric Jameson and Masao Miyoshi, 2nd ed. (United States: Duke University Press, 1999), pp.291-92.

[32] إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماز، تر. محمد حسين غلوم، مر. محمد عصفور (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص. 303.

[33] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, “Marxist Theories of International Relations,” In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 205 -18.

[34] V. I. Lenin, “Imperialism: The Highest Stage of Capatilism,” In: International Relations Theory: Realism,

Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 490-99.

[35] Positivist Debate: -John A. Vasquez, "The Post Reconstructing Scientific Enquiry and International Relations Theory After Enlightenment's Fall," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 217-33.

[36] Leslie Sklair, «Social Movements and Global Capitalism,» in The Cultures Of Globalization, ed. Fredric Jameson and Masao Miyoshi, 2nd ed. (United States: Duke University Press, 1999), pp.297-301.

[37] صباح محمود محمد، الأمن القومي العربي (بغداد: جامعة بغداد، 1981)، ص. 07.

[38] عدلي حسن سعيد، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977)، ص. 11

[39] عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي. في: مركز الدراسات العربي - الأوربي، الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، الطبعة الأولى، 1996). ص. 86.

[40] السيد ياسين، "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط،" السياسة الدولية 118 (أكتوبر 1994): 76.

[41] صباح محمود محمد، الأمن القومي العربي (بغداد: جامعة بغداد، 1981)، ص. 07.

[42] هيثم الكيلاني، "مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري،" في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، تص. مركز الدراسات العربي - الأوربي، ط. 1 (باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996)، ص. 72.

[43] عمر عبد الله كامل، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[44] محمد إبراهيم زيد، الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية للدول العربية (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991)، ص. 49.

[45] السيد ياسين، "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط،" السياسة الدولية 118 (أكتوبر 1994): 76.

[46] هيثم الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

[47] محمد إبراهيم زيد، الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية للدول العربية (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991)، ص ص. 10-11.

[48] نفس المرجع السابق، ص ص. 11-12.

[49] Tim Dunne, « Liberalism, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 178 .

[50] هيثم الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

[51] اينيس ل . كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، تر. عبد الله العريان (القاهرة: دار النهضة العربية، 1964)، ص. 339.

[52] The Tragedy Of Great Power John J. Mearsheimer, Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 30 - 46.

[53] Seyom Brown, International Relations in a Changing Global System: Toward a Theory of the World Polity (United States of America, Westview Press, 1996), p. 150.

[54]Seyom Brown, Op. Cit., pp. 147-149.

[55]Pierre Schori, "Un Peacekeeping," in Modern Diplomacy, ed. Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (United Kingdom: Oxford University Press, 2013), pp.779-80.

[56]Pierre Schori, Op. Cit., pp.789-90.

[57] International Relations Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), pp. 144 -45.

[58] Janet Townsend, "Gender Studies: Whose Agenda?," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, G[58]uildford and King's Lynn, 1996), pp. 169 - 76.

[59] أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، تق. بكر بن عبد الله أبو زيد، م. أ, (القاهرة: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، 2003) 2: 13 -45.

[60] American Chaerles W.Kegley,Jr. And Eugene R. Wittkopf, Foreign Policy: Pattern and Process, 4th ed. (New York: St. Martin's Press, 1991), pp. 299-306.

[61] Globalization and the Transformation Andrew Linklater, « of Political Community, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 621 -25.

[62] Tim Dunne, « Liberalism, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp .167-79.

[63] International and Global Security in the John Baylis, « Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and

Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 262 -6-.

[64] عمر صدوق، محاضرات في القانون الدولي العام: المسؤولية الدولية، المنازعات الدولية، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص. 05.

[65] Robert H. Jackson, Op. Cit., pp. 117 - 18.

[66] Seyom Brown, Op. Cit., pp. 126-129.

[67] زكوان طرابشي، "الأمن الغذائي العربي،" مجلة الدراسات الدولية 23(يناير 2009):146.

[68] نفس المرجع السابق، ص.147.

[69] زكوان طرابشي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 148-50.

[70] زكوان طرابشي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 150-52.

[71] Ngaire Woods, « International Political Economy in an Age of Globalism, » in The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2th ed. (New York : Oxford University Press Inc., 2001), pp. 290-99.

[72] Chris Brown, "Development and Dependecy," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 61 -62.

[73] Jan Aart Scholte, « Global Trade And Finance, » in The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2th ed. (New York : Oxford University Press Inc., 2001), pp. 519-25.

[74] ريتشارد كليز وآخرون، نظرية الثقافة، تر. علي سيد الصاوي، مر. وت. الفاروق زكي يونس (الكويت: مطابع الرسالة، 1997)، ص ص. 295-311.

[75] Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

[76] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), Pp. 04 - 44.

[77] Jan Aart Scholte , «Global Civil Society,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 237-44.

[78] Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace, 5th ed. (New York: Alfred A Knof, 1978), pp. 4-15.

[79] Zbigniew Brzezinski, Global Leadership: The Choice Or Global Domination (New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004), pp. 40-47.

[80] Jonathan Joseph, Hegemony: A realist analysis (London, New York: Routledge, 2002), pp. 123-57.

[81] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق، ط. 2 (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997)، ص ص. 50-53.

[82] Barry Buzan, People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations (London: A Member of The Harvester Press Group, 1982), pp. 245-52.

[83] Hans Mouritzen, "Kenneth Waltz: a critical rationalist between international politics and foreign policy," in The Future of International Relations Masters in the Making?, ed. Iver B.Neumann and Ole Wæver (London, New York: Routledge, 1997), pp. 71- 90.

[84] ريتشارد ريتر وديفيد مارتين، "الدفاع الصاروخي الإقليمي في منطقة الخليج العربي: الاعتبارات المتعلقة بالإنذار المبكر والاستطلاع وإدارة المعارك والقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات،" في الدفاع الجوي الصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، تح. جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 118 -19.

[85] ريتشارد ريتر وديفيد مارتين، مرجع سبق ذكره، ص. 118.

[86] ريتشارد ريتر وديفيد مارتين، مرجع سبق ذكره، ص. 119.

[87] ريتشارد ريتر وديفيد مارتين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 115 -18.

[88] J. Ann Tickner, "Re-visioning Security," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), p. 182.

[89] J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 183.

[90] Thomas J. Christensen and Jack Snyder, «Chain Gangs and Passed Bucks : Predicting Alliance Patterns in Multipolarity,» In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 156-68.

[91] جوفر روبرت و أليستار إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، تر. سمير عبد الرحيم الجلبي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 123.

[92] الصديق ممد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة: دراسة تحليلية، ط. 2 (ليبيا: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الخضر، 1990)، ص. 30.

[93] محمود الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام، ط. 1 (الجزائر: مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1991)، ص. 42.

[94] يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام: مكانتها، معالمها، طبيعتها، موقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين ، ط. 1 (بيروت: دار الشروق، 1999)، ص. 132.

[95] أمل يازجي ومحمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، ط. 1 (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص.217.

[96] Tim Dunne, « Liberalism, International Relations Theory and the Globalization of World Politics » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 178 .

[97] Immanuel Kant, "Morality, Politics, and Perpetual Peace," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 553-61.

[98] Tim Dunne, Op. Ct., p. 178 .

[99] Tim Dunne, Op. Cit., p. 178 .

[100] Bruce Russett, "A Neo-Kantian Perspective: Democracy, Interdependence, and International Organization in Building Security Communities," in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 368-71.

[101] Bruce Russett, Op. Cit., pp. 372-73.

[102] Bruce Russett, Op. Cit., pp. 374-76.

[103] Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

[104] Steve Smith, "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 231-45.

[105]Rebecca Johnson, “Arms Control and Disarmament Diplomacy,” in Modern Diplomacy, ed. Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (United Kingdom: Oxford University Press, 2013), pp.595-98.

[106] Graham T. Allison, « Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis, » in International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, 2nd ed. (New York: MacMillan Publishing Company, 1993), pp. 359-68.

[107] Jan Aart Scholte, «Global Civil Society,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 27-39.

[108] Ivo H. Daalder, Strategic Defences in the 1990s : Criteria Deployment (London : MACMILLAN ACADEMIC AND PROFESSIONAL LTD, 1991), pp. 06 -09.

[109] Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), p. 40.

[110] Seyom Brown, Op. Cit., pp. 144-146.

[111] Emanuel Adler, “Seeds of Peaceful Change: The OSCE’s Security Community-Building Model Model,” in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 123-36.

[112] David Held, «Cosmopolitanism: Globalization Tamed,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 247-58.

[113] Andrew Hurrell, “An Emerging Security Community in South America,” in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 228-41.

[114]John English, “The Ottawa Convention On Anti-Personnel Landmines,” in Modern Diplomacy, ed. Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (United Kingdom: Oxford University Press, 2013), pp.797-99.

[115] جورج بيركوفيتش، جوزيف كيرينسيون، جيسيكا تي. ماثيوز، روز غوتيمولر، وجون بي. وولفستهال، الامتثال العالمي: إستراتيجية للأمن النووي (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص ص. 23-34.

[116]Rebecca Johnson, "Arms Control and Disarmament Diplomacy," in Modern Diplomacy, ed. Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (United Kingdom: Oxford University Press, 2013), pp.592-95.

[117] Steve Smith, "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 231-54.

[118] Ronnie D. Lipschutz, "Global Civil Sosiety and Global Governmentlity: or the Search for Politics and the State for Politics and the State Amidst the Capillaries of Social Power," in Power in Global Governance, ed. Michael Barnett and Raymond Duvall (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University Press, 2005), pp. 230-42.

[119]Rebecca Johnson, "Arms Control and Disarmament Diplomacy," in Modern Diplomacy, ed. Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (United Kingdom: Oxford University Press, 2013), p.599.

[120]Rebecca Johnson, Op. Cit., pp.599-603.

[121] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), p. 161.

[122] Karl W. Deutsch, Op. Cit., p.197.

[123] عبد الرحمان العيسوي، الوعي السيكولوجي (بيروت: دار الراتب الجامعية، د. ت.)، ص ص. 59-60.

[124] Daniel S. Papp, Contemporary International Relations: Frameworks For Inderstanding 4th ed. (New York: Macmillan College Publishing Company, 1994), pp. 576- 77.

[125] أمل يازجي ومحمد عزيز شكري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 59-70.

[126] محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي: دراسة قانونية ناقدة (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)، ص ص. 45-51.

[127] Steve Niva, Addressing The Sources Of Middle East Violence Against The United States. Friday, September 14, 2001, http: ||www. Commondreams. Org |share. Htm.

[128] أمل يازجي ومحمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، ط. 1 (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص. 11.

[129] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), p. 161.

[130] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, Op. Cit., pp. 161 -66.

[131] National Intelligence Council, Global Trends 2030 : Alternative Worlds (Washington: National Intelligence Council, 2012), pp. 70-72.

[132] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies (New York: Cambridge University Press, 2009), pp. 102-05.

[133] Barry Buzan and Lene Hansen, Op. Cit., pp. 105-26.(140)

[134] Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace, 5th ed. (New York: Alfred A Knof, 1978), pp. 4-15.

[135] Gregory Shaffer, Op. Cit., pp. 135-37.

[136]أمين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد "إطار نظري" (عمان: دار الحامد للنر والتوزيع، 2012)، ص ص.54-57.

[137] Michael Barnett and Martha Finnemore, “The Power of Liberal International Organizations,” in Power in Global Governance, ed. Michael Barnett and Raymond Duvall (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University Press, 2005), pp. 161-72.

[138] James N. Rosenau, The Study of World Politics (USA, Canada: Routledge, 2006), pp. 176-77.

[139] James N. Rosenau, The Study of World Politics (USA, Canada: Routledge, 2006), pp. 147-48.

[140] Alexander Wendt, «Four Sociologies of International Politics,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 446-57.

[141] Mark Laffy and Jutta Weldes, "Policing and Global Governance," in Power in Global Governance, ed. Michael Barnett and Raymond Duvall (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University Press, 2005), pp. 59-66.

[142] Emerson M. Niou, Peter C. Ordeshook, Gregory F. Rose, The Balance Of Power: Stability in International Systems (Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydny: Cambridge University Press, 1989), pp. 36-48.

[143] James N. Rosenau, Op. Cit., pp. 147-156.

[144] David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Global Transformation: Politics, Economics and Culture (Cambridge: Polity Press Association with Blackwell Publishing Ltd, 2003), pp. 125-30.

[145] David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, Jonathan Perrato, Op. Cit., pp. 131-33.

[146] Kenneth N.Waltz, **"**Structural realism after the Cold War," in Perspectives on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 101-21.

[147] Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 590-98.

[148] Michael Barnett and F. Gregory Gause III, "Caravans in Opposite Directions: Society; State, and Development of Community in the Gulf Cooperation Council," in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 161-73.